وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي –تبسة–
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../ 2025

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

شعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي مالي

المذكرة موسومة بـ:

دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

من إعداد الطالب(ة):

مرامرية آيـــة

تحت إشراف الأستاذة:

- د. بوراس نادية

أعضاء لجنة المناقشة المتكونة من الاساتذة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	جامعة الانتساب	الصفة
د. بهلول لطيفة	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي– تبسة	رئيسا
د. بوراس نادية	أستاذ محاضر صنف أ	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي– تبسة	مشرفا ومقررا
د. سوالمي فهيمة	أستاذ محاضر صنف ب	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي– تبسة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024-2025.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي علم الإنسان مالم يعلم، والصلاة والسلام على خير معلم وقدوة، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لأستاذتي المشرفة نادية بوراس على ما قدمته لي من توجيهات قيمة وملاحظات دقيقة طيلة فترة إعداد المذكرة.

وأتوجه بالشكر الجزيل للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة.

كل الشكر والتقدير لأساتذة الكلية خصوصا الدكتور محمد الأمين بلهوشات جزاه الله خيرا، وكل من قدم يد العون بكلمة أو نصيحة أو دعم معنوي، جزاكم الله عني كل خير، وبارك فيكم وسدد خطاكم.

الإهـــداء

ما سلكنا البدايات الا بتسييره وما بلغنا النهايات الابتوفيقه وما حققنا الغايات الا بفضله فالحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية.

إلى أبي العزيز، مصدر فخري وسندي الدائم، كنت دائما قدوة لي ومصدر تحفيز حفظك الله.

إلى ملاذي الآمن، في لحظات الخوف أمني وآماني واطمئناني، أمي الغالية أدامك الله تاجا فوق رأسي.

إلى شقيقة الروح، الحضن الدافئ الذي يفيض على قلبي بالتفاؤل دوما

هبة الله.

إلى إخوتي الأعزاء عمار، عبد المعز، طه أنتم السند والدعم، شكرا لوجودكم دوما بجانبي.

إلى زوج أختي وأخي الكبير الذي ساندني بتشجيعاته، عاطف حفظك الله

إلى قطع من قلبي، وجزء من روحي، إلى قطع السكر

شهد، ساجدة، فردوس.

إلى رفيقة الدرب، صاحبة القلب الطيب، والنوايا الصادقة ابتسام.

إلى كل الأهل، والأصدقاء كل باسمه.

إلى كل من ألهمني، دعمني، تحداني، أحبني.

الفهارس

1- فهرس المحتويات

2- فهرس الجداول

3- فهرس الأشكال

4- الملاحق

فهرس المحتويات

الفهارس..... IX-I

فهرس المحتويات..... I

فهرس الجداول..... II

فهرس الأشكال..... VIII

فهرس الملاحق..... IX

مقدمة..... أ-هـ

الفصل الاول: التأصيل النظري للتنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي..... 49-1

تمهيد..... 02

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة..... 03

المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة 03

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة..... 06

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتنمية المستدامة..... 07

المطلب الرابع: مؤشرات قياس التنمية المستدامة 13

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي..... 19

المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي..... 19

المطلب الثاني: آليات التنويع الاقتصادي..... 22

المطلب الثالث: نظريات التنويع الاقتصادي..... 24

المطلب الرابع: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي..... 26

المطلب الخامس: علاقة التنويع الاقتصادي بتحقيق التنمية المستدامة..... 28

المبحث الثالث: عرض الدراسات العلمية السابقة..... 31

المطلب الاول: الدراسات السابقة باللغة العربية..... 31

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية..... 34

المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية..... 36

الخلاصة..... 49

الفصل الثاني: واقع التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي في الجزائر 81-50

تمهيد..... 51

المبحث الاول: واقع التنمية المستدامة في الجزائر..... 52
المطلب الأول: دوافع توجه الجزائر للتنمية المستدامة..... 52
المطلب الثاني: جهود الجزائر في مجال التنمية المستدامة..... 54
المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر..... 56
المبحث الثاني: واقع التنويع الإقتصادي في الجزائر..... 63
المطلب الأول: القطاع الفلاحي..... 63
المطلب الثاني: القطاع الصناعي..... 65
المطلب الثالث: الطاقات المتجددة..... 66
المطلب الرابع: القطاع السياحي..... 69
المبحث الثالث: التنويع الاقتصادي ودوره في التنمية المستدامة..... 71
المطلب الاول: البرامج التنموية في الجزائر..... 71
المطلب الثاني: مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر..... 74
المطلب الثالث: تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر..... 79
الخلاصة..... 81
الخاتمة..... 82-85
قائمة المصادر والمراجع..... 86-93
الملاحق..... 94
الملخص..... 101

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسات الحالية .	39-37
02	مقارنة الدراسات السابقة العربية مع الدراسات الحالية.	44-41
03	مقارنة الدراسات السابقة الاجنبية مع الدراسات الحالية.	48-45
04	إمكانات الطاقة الشمسية في الجزائر.	66
05	نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين PIB في الجزائر خلال 200-2020.	75
06	مؤشر هيرفندال هيرشمان.	76
07	مقارنة مؤشر هيرشمان بمؤشرات التنمية المستدامة من خلال معامل الارتباط.	78

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	اهمية التنويع الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة.	30
02	تطور الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه في الجزائر.	57
03	تطور معدلات البطالة في الجزائر.	59
04	انبعاثات غاز ثنائي أكسيد الكربون في الجزائر.	61
05	تطور مؤشر هيرفندال في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).	77

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر.	95
02	معدلات البطالة في الجزائر.	96
03	انبعاثات غاز ثنائي أكسيد الكربون في الجزائر.	97
04	الإنتاج الداخلي الخام حسب قطاعات النشاط الاقتصادي من 2000-2020.	98-99

مقدمـــة

أولا: إشكالية الدراسة

ثانيا: الفرضيات

ثالثا: دوافع اختيار الموضوع

رابعا: منهج الدراسة

خامسا: أهداف الدراسة

سادسا: أهمية الدراسة

سابعا: حدود الدراسة

ثامنا: هيكلة الدراسة

شهد العالم في السنوات الأخيرة تحولات شاملة أثارت اهتمام الفاعليين الاقتصاديين، لاسيما في الدول النفطية التي تعاني من اختلالات نتيجة اعتمادها المفرط على قطاع المحروقات، مما جعل اقتصاداتها هشة ومعرضة للتقلبات الخارجية لهذا برزت حتمية التوجه نحو التنويع الاقتصادي لمواجهة الصدمات والأزمات المتكررة التي يعرفها هذا القطاع.

ويعد التنويع الاقتصادي مدخلا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة لمساهمته في تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بشكل متوازن للحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

تعتبر الجزائر من بين هذه الدول النفطية التي اهتمت بالتنمية المستدامة، واتجهت لتبني استراتيجيات التنويع من خلال مجموعة من البرامج التنموية التي تسعى لتطوير الاقتصاد وتحسين الظروف الاجتماعية وحماية البيئة، إلا أن تنفيذ هذه الاستراتيجيات واجهتها تحديات أبرزها استمرار هيمنة قطاع المحروقات، رغم توفر إمكانات محفزة في التنويع الاقتصادي من خلال مجموعة قطاعات هي الزراعة، الصناعة، السياحة والطاقات المتجددة الأمر الذي يفرض على الجزائر ضرورة التركيز على تطوير قطاعاتها للخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

أولا: إشكالية الدراسة

بناءا على ما سبق ولتأكيد أهمية التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة يتم طرح التساؤل التالي:

ما مدى فعالية التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

وتتدرج ضمن هذه الإشكالية عدد من الأسئلة الفرعية أهمها:

1. ما هو واقع التنمية المستدامة في الجزائر؟

2. ماهي الإمكانات المحفزة التي تمتلكها الجزائر لتحقيق التنويع الاقتصادي؟

3. هل يوجد ارتباط بين التنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

. ثانيا: الفرضيات

للإجابة على التساؤلات الفرعية السابقة تم صياغة الفرضيات التالية:

1. حققت الجزائر خطوات معتبرة في مجال التنمية المستدامة من خلال المشاريع والسياسات المتبناة؛

2. تتوفر في الجزائر إمكانات محفزة في قطاعات الفلاحة، الصناعة، السياحة، والطاقات المتجددة تؤهلها لتحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات؛

3. يوجد ارتباط بين التنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

ثالثا: دوافع اختيار الموضوع

يعود اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب أبرزها:

الرغبة في دراسة المواضيع المتعلقة بواقع الاقتصاد الجزائري؛

اعتبار موضوع التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة أحد أهم المواضيع الحديثة التي تشغل الساحة الوطنية والدولية؛

الموضوع حظي باهتمام كبير من قبل الحكومة الجزائرية في الآونة الأخيرة.

رابعا: منهج الدراسة

من خلال معالجة الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات تع الاعتماد على المنهج الوصفي لتماشيه مع طبيعة الموضوع المدروس من خلال التأصيل النظري لمفاهيم التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي بالتركيز على أسلوب التحليل خاصة في الإحصائيات والرسوم البيانية التي تم جمعها حول التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي، وتم الاعتماد أيضا على أسلوب المقارنة بين مؤشر هيرشمان ومؤشرات التنمية المستدامة في الفترة الممتدة من 2000-2020 لتحديد العلاقة بينهما.

خامسا: أهداف الدراسة

ومن أهم الاهداف ما يلي:

1_ توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي؛

2_الوصول إلى تبيان أثر التنويع الاقتصادي على التنمية المستدامة؛

3_تسليط الضوء على واقع التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي في الجزائر؛

4_تحليل بعض مؤشرات التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي في الجزائر؛

5_توضيح إمكانات الجزائر المحفزة في التنويع من خلال القطاعات الاقتصادية؛

6_الوقوف على أهم العقبات والتحديات التي تواجه التنويع الاقتصادي.

سادسا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في توضيح الدور الذي يلعبه التنويع الاقتصادي، في تحقيق التنمية المستدامة خصوصا في ظل التحديات الراهنة والأزمات المتتالية التي نتج عنها تأثيرات سلبية على الاقتصادات الريعية، مثل الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، لذلك أصبح من الضروري استغلال الإمكانات المتاحة في مختلف القطاعات لتحقيق التنويع الاقتصادي ومن خلال هذا الموضوع سيتم التطرق لذلك.

سابعا: حدود الدراسة

بالنسبة للحدود المكانية للدراسة كانت في الجزائر، أما الحدود الزمانية فامتدت من سنة 2000-2020 باعتبارها فترة شهدت فيها الجزائر تحولات هامة على المستوى الاقتصادي.

ثامنا: هيكلة الدراسة

للإحاطة بكافة الجوانب التي تتطلبها الدراسة وتحقيق النتائج المرجوة تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة عامة يليها فصلين ثم خاتمة عامة كما يلي:

الفصل الأول: التأصيل النظري للتنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي، الذي قسم لثلاث مباحث تناول المبحث الأول الإطار النظري للتنمية المستدامة، أما المبحث الثاني تم فيه التطرق للإطار النظري للتنويع الاقتصادي إضافة للعلاقة القائمة بينه وبين التنمية المستدامة وفي المبحث الثالث تم عرض مختلف الدراسات العلمية السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بالموضوع إضافة إلى إبراز أهم أوجه التشابه والاختلاف بين مختلف الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

الفصل الثاني: واقع التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي في الجزائر، قسم هو كذلك إلى ثلاث مباحث، حيث خصص المبحث الأول لواقع التنمية المستدامة في الجزائر وتم التطرق فيه إلى دوافع التوجه نحو التنمية المستدامة والجهود المبذولة من طرف الدولة، إضافة لتحليل مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر، في المبحث الثاني تم التطرق لواقع التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال عرض إمكانات القطاعات المتمثلة في الفلاحة، الصناعة السياحة والطاقات المتجددة، أما المبحث الثالث تم تخصيصه لتبيان دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة وتم فيه التعرض لمختلف البرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر و كذلك تحليل بعض مؤشرات التنويع

الاقتصادي المتمثلة في نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر هيرشمان مع مقارنته بمؤشرات التنمية المستدامة، وفي الأخير تم التطرق للتحديات التي تواجه التنويع الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الأول

التـأصيل النظري للتنمية المستدامة والتنويـع الاقتصادي

تمهيد

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي.

المبحث الثالث: عرض الدراسات العلمية السابقة.

خلاصة

تمهيد الفصل الأول:

أصبحت التنمية المستدامة محط اهتمام عالمي منذ تسعينات القرن العشرين، حيث أضحت من أولويات الحكومات لمساهمتها في تحقيق توزيع عادل لعوائد التنمية والثروة بين الأجيال الحالية والقادمة؛ من بين الآليات الفعالة لتعزيز التنمية المستدامة يبرز التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لما يوفره من فوائد متعددة بما في ذلك تقليل الاعتماد على قطاع واحد، وتعزيز قدرة البيئة على تلبية متطلبات الأفراد، وحماية الاقتصاد من الصدمات الداخلية والخارجية.

على هذا الأساس تم تخصيص هذا الفصل لتوضيح المفاهيم الأساسية للتنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي بالإضافة إلى عرض مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، وفي هذا السياق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كمايلي:

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي.

المبحث الثالث: عرض الدراسات العلمية السابقة.

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة

التنمية المستدامة من أبرز المواضيع التي تطورت بشكل كبير في العقود الأخيرة، وفي هذا الإطار سيتم إبراز المحاور الرئيسية التي تشكلها.

المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي مفهوم أساسي يركز على تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر باحتياجات الأجيال القادمة، وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة، تطورها التاريخي وأهدافها.

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

تعددت تعريفات التنمية المستدامة حسب آراء الباحثين، إلا أنها تتفق في المضمون يمكن تعريفها كالتالي:

عرفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: " التنمية المستدامة هي التنمية التي تفي باحتياجات الوقت الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة." [1]

عرفها قاموس ويبتسر Webster على أنها: " تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا."[2]

عرفها تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD بأنها: "المسار الذي من خلاله توضع السياسات الاقتصادية، المالية، التجارية، الطاقية، الزراعية والصناعية بهدف إقامة تنمية تكون مستدامة اقتصاديا اجتماعيا وبيئيا." [3]

مما سبق يمكن استنتاج تعريف شامل للتنمية المستدامة بأنها: التنمية المستدامة هي عملية تنموية تركز على تلبية احتياجات الحاضر دون التأثير على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم، من خلال الاستخدام العقلاني لمختلف موارد المجتمع، وضمان التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

---

[1] – سيف ضياء دعير، **التنمية المستدامة وبناء الأمن المجتمعي في ظل الحكم الرشيد: نماذج مختارة فيتنام ورواندا وتشيلي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، العراق، 2021، ص10.

[2] – عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2009، ص25.

[3] -Ibrahim Bouzidani, **The Dynamicity of Knowledge in Maintaining Sustainable Development "The United State of America a an Example"**, Intervention in the International forum on : Sustainable development in the Islamic Economy, Guelma University, Algeria, 03 and 04 Décembre 2012, P380.

تتميز التنمية المستدامة بعدة خصائص أهمها:[1]

- هي تنمية شاملة أو متكاملة؛
- هي تنمية مستمرة وعادلة؛
- هي تنمية متوازنة دون إسراف أو استغلال؛
- هي تنمية تأخذ البعد البيئي بعين الاعتبار في جميع مشاريعها.

ثانيا: التطور التاريخي للتنمية المستدامة

كان للباحثين محبوب الحق وأمارتايا سن دورا بارزا في تطوير مفهوم التنمية المستدامة، خلال عملهما في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة؛ فقد ركزا على التنمية كعملية اجتماعية واقتصادية تتمحور حول الإنسان معتبرين الأبعاد البشرية عنصرها الأساسي، والطاقات المادية شرطا من شروط تحقيق هذه التنمية.

كما ان الوزير الأول النرويجي "كرو هارلمبر ونطلاند" كان له دورا مهما في ترسيخ هذا المفهوم وتحديد ملامحه الكبرى. في سنة 1987 صدر تقرير عن الأمم المتحدة الذي أكد على أن التنمية يجب أن تلبي الحاجات الملحة الحالية دون التفريط في الحاجات المستقبلية والتوزيع العادل للثروات وتحسين الخدمات وتجذير مناخ الحريات والحقوق، دون إضرار بالمعطيات والموارد الطبيعية والبيئية، مما يجعلها توصف بطابع الاستدامة.[2]

تعد التنمية المستدامة مفهوما حديث نشأ وتطور عبر العمليات المرتبطة بالتنمية خلال العقود الماضية حيث بدأ بتخطيط التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني تزامنا مع ظهور منظمات دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مر التطور التاريخي للتنمية المستدامة بمراحل منها:[3]

– عام 1960 تم تأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

– في عام 1968 قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في دورته (45) باتخاذ قرار يؤكد الحاجة الملحة لاتخاذ اجراءات مكثفة على المستويين الوطني والدولي، من أجل الحد من المخاطر التي تهدد البيئة الإنسانية لتحقيق نمو اقتصادي.

– في عام 1972 انعقد مؤتمر استوكهولم في السويد، ليعلن أن حماية البيئة البشرية وتحسينها تعد قضية

---

[1] – مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة: مفهومها أبعادها مؤشراتها**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر ،2017، ص83.

[2] - **مرجع سابق**، ص 85.

[3] – **مرجع سابق**، ص 85-87.

أساسية تؤثر بشكل مباشر على رفاهية الشعوب، مع الحرص على أهمية العمل على تحسينها مما ينعكس إيجابا على حياة المواطنين.

– في أكتوبر 1982اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة، الذي نص على ضرورة أن يتضمن التخطيط التنموي لكل دولة إستراتيجيات لحماية البيئة، بهدف تحقيق تنمية مستدامة تقوم على التعاون الدولي والعلاقات المتبادلة بين البشر والموارد وفي عام 1987 أكدت لجنة متخصصة أنشأت لهذا الغرض على أهمية تحقيق التنمية المستدامة دون إلحاق أي ضرر بالبيئة.

– في عام 1990 تبنى مؤتمر العمل الدولي فكرة التنمية المستدامة كركيزة أساسية لجميع أنشطة منظمة العمل الدولي؛ مشددا على أهمية دمج الأهداف والأنشطة البيئية ضمن الأهداف الإنمائية ووضع سياسات للتنمية تراعي الاستخدام المنسق للموارد، وبالتوازي انعقد عام 1992 "مؤتمر قمة الأرض" في ريودي جانيرو بالبرازيل

ثم قمة كوبنهاجن وقمة المرأة في بكين عام 1995مؤكدة على أهمية التنمية المستدامة.

– عام 2002 أقيم المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة في جنوب افريقيا، وأكد على أهمية حماية البيئة المشتركة، ومكافحة الفقر وتحسين قدرة الدول النامية لمواجهة تحديات العولمة، بالإضافة لتقليل المشكلات الصحية المرتبطة بالبيئة.

– شهد عام 2005 تبني وزراء العرب للشؤون الاجتماعية والتخطيط في جامعة الدول العربية نهجا تنمويا جديدا؛ يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة ضمن الأهداف الألفية التنموية من أجل تمكين الفئات التي يجب أن تشارك بشكل أكبر في عملية التنمية مثل المرأة والشباب، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني وقد تم تأكيد ذلك خلال المؤتمر الثالث لمنظمة المرأة العربية الذي عقد في تونس عام 2010 تحت شعار "المرأة شريك أساسي في عملية التنمية المستدامة ".

ثالثا: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:[1]

- رفع مستوى معيشة السكان؛
- احترام البيئة الطبيعية؛
- توعية السكان بالمشكلات البيئية القائمة؛

[1] – عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، **مرجع سابق**، ص 29–30.

- الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد؛
- ربط التكنلوجيا الحديثة بأهداف المجتمع ومتطلباته؛
- التحديث المستمر لتلبية احتياجات وأولويات المجتمع.

وبالتالي تساهم هذه الأهداف في بناء مجتمعات أكثر استدامة واستقرارا وتوازنا بين متطلبات الحاضر ومستقبل الأجيال القادمة.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد أساسية تتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتتمثل في:

أولا: البعد الاقتصادي

البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يعمل على تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال تطوير أساليب انتاجية أفضل، وتعزيز المهارات البشرية، وانشاء هياكل تنظيمية فعالة، كما يسعى لزيادة رأس المال المجتمعي والدخل القومي الحقيقي على المدى الطويل، بحيث يفوق معدل النمو الاقتصادي معدل النمو السكاني مما يؤدي إلى تحسين مستمر في متوسط دخل الفرد من الناتج القومي.[1]

ثانيا البعد الاجتماعي:

يمثل جوهر التنمية المستدامة لأنه يراعي الجانب الإنساني الذي يضمن الإنصاف بين الأجيال وتوزيع الموارد بعدل ومشاركة المجتمع في صنع القرارات.

ويسعى هذا البعد إلى مكافحة الفقر والبطالة وضبط الاستهلاك، كما يتم فيه التركيز بالتزامن على التنمية البشرية عبر التدريب واشراك المجتمع في التخطيط والتنفيذ، وبالتالي فإن اعتماد هذه المعايير يعزز التواصل بين الأجيال ويحسن جودة الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة.[2]

---

[1] – عبير عبد الخالق، **التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة**، الدار الجامعية، مصر،2014، ص 103.

[2] – على شبيطه ورابح هزيلي، **مؤشرات التنمية المستدامة وأهميتها في تعزيز البعد البيئي للمشروع المجتمعي**، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف، العدد02، 2021، ص151، https://asjp.cerist.dz/en/article/174051، تاريخ الاطلاع:2025/02/04.

ثالثا: البعد البيئي

المقصود به هو احترام حدود النظم البيئية والتي لا يجب تجاوزها في الاستهلاك والاستنزاف، تجاوز هذه الحدود يؤدي إلى تدهور البيئة. لذا يجب التحكم في الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث واستنزاف المياه وانجراف التربة وغيرها من العوامل المسيئة للبيئة.[1]

مما سبق يمكن القول إن تحقيق التنمية المستدامة يعتمد على التنسيق بين الأبعاد الثلاثة لضمان تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي، والعدالة بين الأجيال، مع ضمان الحفاظ على الموارد الطبيعية وتوفير بيئة نظيفة للعيش.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتنمية المستدامة

حظيت التنمية المستدامة باهتمام العديد من المفكرين مما أدى إلى ظهور عدة نظريات مفسرة لها وتم تقسيمها كمايلي:

أولا: النظريات الداعية للأولوية البيئية

ترى هذه النظريات أن المحيط الحيوي هو الذي يكون بحاجة للاستدامة، حيث أن العلماء يسعون لحماية التنوع الحيوي والوراثي وتتساءل هذه النظريات كذلك عن النمو إن كان مرغوبا فيه من المنظور البيئي وتتمثل هذه النظريات في مايلي:[2]

1- نظرية GAYA

نظرية GAYA لجيمس لوفلوك ترى الأرض على أنها جسم حي ضخم قادر على الاستجابة للتكيف، بما يتجاوز نشاطات الإنسان الذي يعتبر جزءا منها فقط؛ لذلك تعطى الأولوية للطبيعة على الإنسان لأن الطبيعة خلقت لأجل الحفاظ على نفسها وليس لتلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

2- نظرية حقوق الكائنات غير الإنسانية

تقوم أيضا على فكرة أولوية الطبيعية على الإنسان، وقد قام ألدوليوبولد إلى جانب عدد من الحركات الأنجلوسكسونية بنشر هذا المبدأ وجعله أكثر شيوعا في و.م.أ وألمانيا، هذه النظرية ترفض أيضا أي تدخل

[1] – ناصر مراد، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، بحوث اقتصادية عربية، جامعة البليدة "الجزائر"، العدد46، 2009، ص108، https://asfer.journals.ekb.eg/article_272355.html، تاريخ الاطلاع2025/02/08.

[2] –مصطفى يوسف كافي، **التنمية المستدامة**، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن،2017، ص ص: 129-134.

بشري في الأنظمة الطبيعية، وتدعو إلى احترام حقوق الكائنات غير البشرية من خلال وقف أي هيمنة بشرية على الطبيعة.

3- النظرية المتشائمة

في عام 1898 نشر توماس مالتس مقالته الشهيرة التي رفض فيها النظريات المتفائلة حول النمو الاقتصادي التي تبناها فلاسفة مثل " نيكولاس دي كوندورسيه"، اللذان اعتقدا أن العقل البشري والتطور التكنلوجي سيحلان جميع المشكلات الاقتصادية، عكس مالتس الذي رأى أن التكاثر السكاني سيؤدي إلى استنفاذ الموارد الطبيعية مما يسبب البؤس والمجاعات وثبات الأجور، كما اعتقد أن التكنلوجيا قد تحسن استخدام الموارد بشكل مؤقت فقط.

4- النظرية المتفائلة

يعتبر جون ستيوارت ميل من الاقتصاديين الكلاسيكيين الأقل تشاؤما، حيث رأى أن الموارد الطبيعية المحدودة لن تشكل قيدا على زيادة الإنتاج في المستقبل، لذا لم تصل أي دولة إلى حدود استنفادها خلال الإطار الزمني للصناعات القائمة، واعتمد في نظريته على دور الزراعة والمؤسسات الاجتماعية في تعزيز الرفاهة الاقتصادية معتقدا أن ذلك سيؤدي إلى انخفاض معدلات النمو السكاني.

5- الحركة الأمريكية المحافظة

كانت بقيادة تيودور روزفلت وحلفائه، مثلت نجاحا للفكر الأيدولوجي في أمريكا خلال (1890-1920)

أكدت الحركة وفقا لمذاهبها على أن النمو الاقتصادي يجب أن يحاط بمجموعة من القيود الطبيعية لا يمكن تخطيها حتى مع التقدم التكنلوجي وأن استخدام الموارد الطبيعية بشكل أسرع يهدد حقوق الأجيال المستقبلية.

6- نظرية الحالة الثابتة المستقرة

في عقد الستينات من القرن العشرين ظهر مفهوم الحد المطلق مجددا، لكن هذه المرة كان بقيادة الديموغرافيين وخبراء الطاقة، كما أكد مجموعة من العلماء على أن تباطؤ النمو الاقتصادي أو حتى ايقافه يعد الحل الوحيد لاستقرار الأنشطة البشرية على المدى الطويل والهدف من هذا هو تحقيق الاستقرار في حد ذاته لا للاستجابة لنتيجة لا مفر منها.

ثانيا: النظريات الداعية إلى الأولوية الاقتصادية

تعددت النظريات الداعية للأولوية الاقتصادية التي ركزت على إعطاء أهمية للبعد الاقتصادي الذي يعتبر أساس النمو والتقدم ومن أبرز هذه النظريات مايلي:[1]

1-نظرية تعديل السوق

تؤكد النظرية الاقتصادية الليبرالية أن الظواهر التي لا يمكن التعبير عنها نقديا في السوق غالبا ما يتم تجاهلها في النظام الاقتصادي، كالنفايات والموارد الطبيعية التي تم التعامل معها على أساس أنها موارد متوفرة بلا حدود، فالإنتاج هو عملية تحويل الموارد الطبيعية لسلع اقتصادية، أما الاستهلاك فهو لا يكتفي فقط باستخدام تلك السلع بل يشمل أيضا تحويلها لنفايات، عندما تم التعامل مع النفايات على أنها ظاهرة غير نقدية نتج عن ذلك أخطاء كبيرة في إدارة النظام الإقتصادي، و ينطبق الأمر نفسه على الموارد الطبيعية مثل الماء و الهواء.

2-نظرية الإستدخال لآرتور بيجو

خلال عشرينات القرن الماضي اقترح بيجو أن يتم التعامل مع التأثيرات الخارجية الناتجة عن الإنتاج والاستهلاك لبعض الموارد كالموارد البيئية، من خلال استخدام مجموعة من الأدوات الاقتصادية كالرسوم والمساعدات، هذه الرسوم تفرض كتعويض يدفع من قبل المسؤولين عن النفايات الملوثة التي يتم رميها كالمياه الصناعية المستعملة، أما المساعدات تستخدم من أجل تمويل مشاريع تحسن من البيئة.

3-نظرية حقوق الملكية لرونالد كواز

تنتقد هذه النظرية فكرة الرسوم المثلى لبيجو، وتقدم حلا أقل تقييدا يفسح المجال لقوانين المنافسة، تستند النظرية إلى أن الموارد البيئية ليست مملوكة لأحد، كما تنص على أنه إذا كانت قوانين الملكية واضحة فيجب اجبار الملوثين وضحايا التلوث على التفاوض للوصول إلى اتفاق، إلا نها تُنتَقد كونها تعتمد بشكل مفرط على آلية السوق في حل المشكلات البيئية التي تنتج عن عمليات التنمية.

4-نظرية الموارد الناضبة

عام 1931 قام الاقتصادي "هارولد هوتلينغ " بتقديم دراسة تحت عنوان "اقتصاديات الموارد الناضبة" حيث وضع نموذجا نظريا يوضح كيفية الاستخدام الكفئ للموارد الطبيعية الناضبة لأجل تعظيم الاستفادة

[1] – سعيدي يحي وشنبي صورية، **نظريات التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص ص: 08-11، https://iefpedia.com/arab/?p=29875، تاريخ الاطلاع:2025/02/10.

منها على المدى الطويل، ويعد هوتلينغ أول من أشار لخصائص الموارد الناضبة وأهمية أخذها في الاعتبار عند تحديد أسعارها.

كما تقوم النظرية على فرضية أساسية مفادها أن مالكي الموارد الناضبة يسعون لتعظيم ثرواتهم عن طريق انتاج هذه الموارد بطريقة تعظم قيمتها الحالية، وفي حالة استخدام الموارد غير المتجددة (كالنفط) فإن قرار إنتاج برميل اليوم يعني التضحية بإمكانية إنتاجه في المستقبل مما يترتب عنه تكلفة فرصة بديلة.

5-نظرية القيمة الاقتصادية الكلية

عادة ما تعتمد مناهج تقييم البيئة على تقدير الأضرار من خلال استخدام طرق مالية لأجل التقييم وتتم من خلال ملاحظة تغيرات حالة المناطق الطبيعية، ثم التأثيرات والخسائر التي تنتج عنها. فمثلا يقوم الاقتصاديون بحساب تكلفة انخفاض إنتاجية المحاصيل بسبب عوامل انجراف التربة، إلا أن هذه المقاربة تعتبر محدودة ومختزلة وذات طابع نفعي.

6-نظرية الاقتصاد الإيكولوجي

ظهر كتيار جديد للرد على جملة الانتقادات الموجهة للمقاربة التي تعتمد على السوق؛ يدعو هذا التيار للتقارب بين علوم الأحياء والعلوم الاجتماعية، وبالتالي يفتح مجال جديد متعدد الاختصاصات لأجل دراسة العلاقة بين الأنظمة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

حسب هذا التيار فإنه لا يمكن اعتبار النمو والاقتصاد عملية أحادية الجانب بل تخضع لصعوبات، ويرتكز على ثلاث مبادئ أساسية هي:

- القدرة الاستيعابية للطبيعة محدودة وبالتالي يجب على النظام الاقتصادي أخذ هذا بعين الاعتبار؛
- تقييم إمكانية استبدال الموارد الطبيعية التي تكون قابلة للتجدد بتلك الغير قابلة للتجدد؛
- مراعاة قدرة الموارد الطبيعية على التجدد.

7-نظرية النمو الداخلي

ظهرت في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينات من القرن العشرين تغيرت نظريات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة لنظريات النمو الداخلي، كرد فعل على فشل النظريات السابقة التي تجاهلت دور التطور التكنولوجي في التغلب على ندرة الموارد الطبيعية

ترى أن التكنولوجيا تلعب دورا هاما في النمو الاقتصادي، اعتمدت أيضا على استثمار الحكومات في البحث والتطوير والتعليم، وأيضا تشجع المؤسسات الاقتصادية لأجل دعم الإبداعات والاختراعات التي تساهم في التطور التكنولوجي.

ثالثا: النظريات الداعية للعدالة في توزيع الثروة والتنمية

بذل علماء الاجتماع جهودا لأجل دمج الطبيعة البشرية والميل نحو التنظيم الاجتماعي، عن طريق صياغة معادلات هدفها تحقيق التنمية المستدامة، من وجهة نظرهم لا بد من مراعاة العوامل الاجتماعية على الأقل ومن أهم هذه النظريات مايلي:[1]

1-نظرية التنمية الدائرية المتراكمة

وضعها الاقتصادي السويدي جونر ميردال، تقوم على فكرة أن التنمية الدائرية المتراكمة في دولة ما مرتبطة بظروفها الطبيعية والتاريخية وأقاليمها، تؤدي الحركة الحرة للقوى الاقتصادية والاجتماعية لزيادة الفوارق الإقليمية بين المركز (المناطق الحضرية أو المدن) والهامش(الأرياف)ويحدد ذلك من خلال نوعين من العمليات تتمثل في:

أ- الآثار الخلفية السالبة

تكون في مناطق الأرياف وتؤدي إلى هجرة الأيدي العاملة، رؤوس الأموال، والبضائع من الريف للمدينة وذلك نتيجة وجود عوامل جذابة في المدن وعوامل طرد في الأرياف.

ب-الآثار الانتشارية الموجبة

تتركز هذه العمليات في المدن وتتحرك نحو الأرياف وغالبا ما تؤدي لنتائج عكسية في مناطق الأرياف؛ مثلا يتزايد الطلب في المدن على المنتجات الزراعية والمواد الأولية المنتجة في الأرياف ولإشباع ذلك يتم إصدار تقنيات زراعية حديثة للمناطق الريفية مما يساهم في تحسين الإنتاج الزراعي وتعتمد سرعة الآثار التنموية على الوضع التنموي في المدن فكلما كان الوضع التنموي أفضل زادت سرعة الآثار الانتشارية باتجاه الأرياف.

التنمية المتراكمة تحدث عندما تتركز الصناعات الرئيسية في منطقة معينة بسبب توفر التسهيلات المالية والبنية التحتية، مما يؤدي لخلق فرص عمل وزيادة الدخل وبالتالي يزيد الطلب على السلع والخدمات. ينتج عن ذلك استفادة المؤسسات والشركات المحلية القائمة في المنطقة من زيادة طاقتها الإنتاجية أو فتح فروع جديدة لها، كذلك زيادة الطلب على البضائع والخدمات باستمرار تؤدي إلى نشوء مؤسسات وشركات جديدة.

2- نظرية مراكز النمو لهيرشمان

تعرف أيضا "بنظرية الاستقطاب" وتتشابه في تفاصيلها مع نظرية التنمية الدائرية المتراكمة، إلا أنه توجد بعض الاختلافات وتتمثل في:

[1] -مصطفى يوسف كافي، **مرجع سابق**، ص ص: 142-147.

– قدم هيرشمان مصطلح الاستقطاب لوصف هجرة الأيدي العاملة المختارة، رأس المال والبضائع من الأرياف إلى المدن بدلا من مصطلح الآثار الخلفية السالبة الذي تبناه ميردال، واستبدل أيضا مصطلح الآثار الانتشارية الموجبة بتساقط الرذاذ أو التساقط المندفع لوصف انتقال التأثيرات الاقتصادية والتقنية من المدن للأرياف؛

– أشار هيرشمان إلى أن انتقال التأثيرات من المدن للأرياف يؤدي إلى تطوير مراكز نمو جديدة في المناطق التي تقع بينهما؛

– هيرشمان وميردال يتفقان على أهمية التدخل الحكومي، لتقليل الآثار الخلفية السالبة وتعزيز الآثار الانتشارية الموجبة من المدن للأرياف.

3- نظرية الاستقطاب العكسي

ينسب الفضل لريكاردسون في وضع هذه النظرية، ويرى أن عملية الآثار الانتشارية تحصل بشكل تلقائي من المركز نحو الهامش دون تدخل حكومي، كان هذا مخالفا لرأي ميردال وهيرشمان، ووفقا للنظرية تمر التنمية الإقليمية في الدول النامية بمرحلتين هما:

– المرحلة الأولى تتمثل في مرحلة الاستقطاب وتستمر حتى تبلغ نقطة معينة يطلق عليها نقطة التحول أو الانقلاب الاستقطابي.

– أما المرحلة الثانية فتبدأ مباشرة بعد الوصول لنقطة التحول، وتتمثل في حدوث لامركزية بين الأقاليم وداخل كل إقليم على حدة.

4-نظرية القلب والأطراف

يشير فريدمان إلى أن النظام الجغرافي في الدول النامية يتكون من نظامين هما:

القلب الذي يمثل المنطقة الحضرية الرئيسة ومركز النمو، أما الأطراف فهي تتمثل في المناطق الهامشية وتقوم العلاقة بين هذين النظامين على التبعية، حيث تتبع المناطق الهامشية المركز.

5- نظرية التحيز الحضري

طرحها ميخائيل لبتون كمحاولة للإجابة عن سؤال: لمذا يستمر الفقراء في الفقر؟

رغم تعدد الدراسات الاقتصادية والجغرافية غير أن الإجابات مازالت غير كافية، وذلك بسبب تعقد ظاهرة الفقر وكثرة العوامل المؤثرة فيه، وركز لبتون في نظريته على تفسير استمرار وانتشار الفقر في المناطق الريفية، مرتبط بعوامل عدة منها الاجتماعية والسياسية دون التغافل عن الجوانب الاقتصادية؛ كما أشار إلى

أن الصراع في الدول النامية لم يعد يتمحور حول الصراع الطبقي بل تحول إلى صراع بين سكان المدن وسكان الريف، وتتمثل الفرضية الأساسية لهذه النظرية في أن توزيع الموارد بين الريف والمدينة يظهر تحيزا واضح لصالح المدن.

المطلب الرابع: مؤشرات قياس التنمية المستدامة

تلعب هذه المؤشرات دورًا مهمًا في تقييم مدى تحقيق الدول والمؤسسات لأهداف التنمية المستدامة وتنقسم هذه المؤشرات إلى:

أولا: المؤشرات الاقتصادية

تحتوي على عدد من المؤشرات المتعلقة بالبنية الاقتصادية وأنماط الإنتاج والاستهلاك كمايلي:[1]

1-البنية الاقتصادية:

تعكس أداء الاقتصاد، وضع التجارة بالإضافة إلى الحالة المادية للبلد ويتم قياسها عن طريق:

أ-الأداء الاقتصادي: يقاس عبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الاستثمار فيه.

ب-التجارة: تقاس بالميزان التجاري.

ج- الوضع المالي: يقاس الوضع المالي من خلال حساب نسبة المديونية (الداخلية أو الخارجية) إلى الناتج القومي الإجمالي بالإضافة إلى نسبة المساعدات الإنمائية المقدمة أو المستلمة مقارنة بالناتج القومي الإجمالي.

2-أنماط الإنتاج والاستهلاك:

يعد تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج أساسا لتحقيق التنمية المستدامة وتتمثل أهم مؤشراتها في:

أ-استهلاك المادة: ويقصد بالمادة كل المواد الخام التي مصدرها الطبيعة وتقاس بمدى كثافة استخدام المواد الخام في الإنتاج.

ب-استخدام الطاقة: تقاس عن طريق حساب نصيب الفرد من الاستهلاك السنوي للطاقة.

ج-انتاج وادارة النفايات: يتم قياسها من خلال كمية انتاج النفايات الصناعية والمنزلية.

---

[1]- أحمد تي و آخرون، **التنمية المستدامة أبعادها و مؤشرات قياسها : قراءة اقتصادية**، الملتقى الوطني الأول حول جودة الحياة و التنمية المستدامة في الجزائر – الأبعاد و التحديات، جامعة الشهيد حمه لخضر"الوادي"،04-05 فيفري 2020، ص ص : 292-293.

هـ-النقل والمواصلات: تقاس من خلال المسافة السنوية التي يقطعها الفرد مقارنة بنوع المواصلات.

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية

الاهتمام بالعنصر البشري هو أساس التنمية المستدامة كونه يضمن تلبية احتياجات الأفراد، تنمية قدراتهم وتتمثل أبرز هذه المؤشرات فيمايلي:[1]

1-المساواة الاجتماعية:

تشير إلى درجة نوعية الحياة من خلال المشاركة الفعالة والحصول على فرص الحياة، من خلال تحقيق العدالة والشمولية في توزيع الموارد بالإضافة إلى تمكين الأقليات العرقية والدينية، مكافحة الفقر وتوفير مناصب العمل وغيرها من الخدمات الأساسية وتقاس بمؤشرين هما:

أ-الفقر: يقاس بناءا على نسبة من يعيشون تحت خط الفقر ونسبة العاطلين عن العمل، ضمن الفئة العمرية القادرة على العمل.

ب-المساواة في النوع الاجتماعي: تقاس بمقارنة متوسط أجر المرأة بالنسبة لمتوسط أجر الرجل.

2-الصحة العامة:

ترتبط الصحة العامة ارتباطا قويا بالتنمية المستدامة حيث يعتمد تحقيقها على توفير مياه نظيفة وغذاء ورعاية طبية، في المقابل يؤدي الفقر وزيادة التهميش والتلوث وارتفاع تكاليف المعيشة إلى تدهور الأوضاع الصحية مما يعيق تحقيق التنمية المستدامة وتتكون من المؤشرات التالية:

أ-حالة التغذية: تقاس من خلال الحالة الصحية للأطفال.

ب-الوفاة: تقاس بناءا على معدل وفياة الأطفال دون سن الخامسة والعمر المتوقع عند الولادة.

ج-الإصحاح: يقاس من خلال نسبة السكان الذين يستفيدون من مياه شرب صحية ومرتبطين بمرافق تنقية المياه.

د-الرعاية الصحية: يتم قياسها من خلال قدرة السكان على الوصول للمرافق الصحية ونسبة تطعيم الأطفال ضد الأمراض المعدية واستخدام موانع الحمل.

[1] – مالك حسين الحامد، **الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة**، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن،2014، ص ص:244-247.

3-التعليم:

هو عملية مستمرة طوال الحياة وعنصر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة؛ فهو من أهم الموارد التي تمكن الأفراد من تحقيق النجاح، وهناك ارتباط مباشر بين مستوى التعليم في دولة ما ودرجة تقدمها الاجتماعي والاقتصادي وتتمثل مؤشرات التعليم فيما يلي:

أ-مستوى التعليم: يتم قياس مستوى التعليم بنسبة الأطفال الذين ينجحون في الوصول للصف الخامس من التعليم الابتدائي.

ب-محو الأمية: تقاس من خلال نسبة الافراد البالغين المتعلمين داخل المجتمع.

4-السكن:

يعتبر توفير السكن المناسب أحد ركائز التنمية المستدامة، ورغم أنه متاح في الدول المتقدمة لا تزال العديد من المجتمعات تعاني من نقص المأوى، تتأثر ظروف المعيشة خاصة في المدن الكبيرة بالوضع الاقتصادي، نمو السكان والفقر والبطالة وسوء التخطيط العمراني بالإضافة إلى ذلك تساهم الهجرة من الريف إلى المدن في زيادة المستوطنات العشوائية وارتفاع عدد المشردين مما يحرم الكثيرين من حقهم الأساسي في الحصول على سكن آمن ومستقر، وتقاس حالة السكن عادة بمؤشر واحد هو نسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص.

5- الأمن:

الأمن في التنمية المستدامة يعني ضمان الأمن الاجتماعي وحماية الأفراد من الجرائم تحقيق العدالة والديموقراطية والسلام يتطلب وجود نظام أمني متطور وعادل يحمي المواطنين دون التسبب في قلق اجتماعي أو انتهاك حقوق الانسان، ومن بين الأمور المرتبطة بالأمن توجد الجرائم ضد الأطفال وجرائم المخدرات والاستغلال الجنسي وغيرها، ويقاس الأمن الاجتماعي من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل 100ألف شخص من سكان الدولة.

6-السكان:

هناك علاقة عكسية واضحة ما بين النمو السكاني والتنمية المستدامة، فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما زاد الضغط على البيئة وقد أصبحت النسبة المؤية للنمو السكاني هي المؤشر الرئيسي الذي يستخدم لقياس مدى التطور تجاه تخفيض النمو السكاني.

ثالثا: المؤشرات البيئية

وتتمثل في الغلاف الجوي والاراضي والبحار والمحيطات والمناطق الساحلية، المياه العذبة، التنوع الحيوي وهي كمايلي:[1]

1-الغلاف الجوي:

يندرج ضمن إطار الغلاف الجوي وتغيراته العديد من القضايا التي تؤثر بشكل مباشر على صحة الإنسان وتوازن النظام البيئي ويوجد ثلاث مؤشرات لقياس الغلاف الجوي هي:

أ-التغير المناخي: يقاس من خلال انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

ب-ترقق طبقة الأوزون: تقاس من خلال مراقبة استهلاك المواد المستنزفة للأوزون.

ج-نوعية الهواء: وتقاس بتركيز ملوثات الهواء في المناطق الحضرية.

2-الأراضي:

ان علاقة الأراضي بالتنمية المستدامة علاقة معقدة و هامة جدا في نفس الوقت، وتقاس عن طريق مجموعة من المؤشرات نذكر منها:

أ-الزراعة: تقاس بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية واستخدم المبيدات والأسمدة الزراعية.

ب-الغابات: تقاس مساحتها مقارنة بالمساحة الكلية للأرض وأيضا بمعدلات قطع الغابات.

ج-التصحر: يقاس من خلال تحديد نسبة الأراضي التي تعرضت لجفاف مقارنة بمساحة الارض الكلية.

د-الحضرنة: تقاس من خلال تحديد مساحة الأراضي المستخدمة للمستوطنات البشرية الدائمة أو المؤقتة.

3-البحار والمحيطات والمناطق الساحلية:

تمثل نسبة 70% من مساحة الكرة الأرضية مما يجعل ادارتها بطريقة مستدامة بيئيا من التحديات التي تواجه البشرية، كما أن أوضاعهم المعيشية تتأثر بذلك، ويتم قياسها من خلال مجموعة من المؤشرات هي:

أ-المناطق الساحلية: تقاس عن طريق تركز الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في هذه المناطق.

ب-**مصائد الأسماك:** تقاس بوزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.

[1] - **مرجع سابق،** ص ص: 248-252.

4-المياه العذبة:

تعتبر المياه أساس الحياة وعنصرا حيويا للتنمية، إلا أنها تواجه تحديات كبيرة مثل الاستنزاف والتلوث مما يضع الدول التي تعاني من ندرة الموارد المائية في ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة، وتقاس المياه العذبة عن طريق:

أ-نوعية المياه: يتم قياسها من خلال تركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه.

ب-كمية المياه: تقاس بحساب نسبة المياه السطحية والجوفية المستنزفة سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

5-**التنوع الحيوي:**

يعد التنوع الحيوي من أهم عناصر التنمية المستدامة، فحماية التنوع الحيوي لا يعتبر واجبا بيئيا وأخلاقيا فحسب لكنه أساسي لتأمين التنمية المستدامة ويقاس من خلال مؤشرين هما:

أ-الأنظمة البيئية: تقاس الانظمة البيئية من خلال حساب المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الإجمالية، وأيضا مساحة الأنظمة البيئية الحساسة.

ب-الأنواع: تقاس الأنواع من خلال تحديد نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض.

رابعا: المؤشرات المؤسسية

وتتمثل فيما يلي: [1]

1-الإطار المؤسسي: يتمثل في انشاء إطار مؤسسي مناسب لتطبيقات التنمية المستدامة، من خلال وضع خطط وطنية تهدف إلى دمج الأولويات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بشكل متكامل مع العمل على التوقيع والمصادقة على الاتفاقيات العالمية ويتم قياسه من خلال مؤشرين هما:

أ-الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

ب-تنفيذ الاتفاقيات العالمية المصادق عليها.

2-القدرة المؤسسية: تلعب دورا أساسيا في تحقيق التقدم نحو التنمية المستدامة وتقاس من خلال:

أ-الإنفاق على البحث العلمي والتطوير كنسبة مؤية من الناتج المحلي الإجمالي.

[1] – أحمد تي وآخرون **مرجع سابق**، ص: 294.

ب–مؤشر الخسائر البشرية والاقتصادية بفعل الكوارث الطبيعية.

وبصفة عامة يمكن القول إن لمؤشرات قياس التنمية المستدامة أهمية بالغة كونها تساعد في تحقيق التقدم نحو مستقبل أكثر استدامة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي

أصبح التنويع الاقتصادي مؤخرًا ذا أهمية متزايدة، خاصةً في بعض الدول النامية التي تواجه تحدي التبعية النفطية، نتيجة اعتمادها على مصدر دخل وحيد، لذا فإن التنويع الاقتصادي بات ضرورة ملحة.

المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

يعد التنويع الاقتصادي عاملاً أساسياً في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، وفيما يلي عرض مختصر لماهية التنويع الاقتصادي.

أولا: مفهوم التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي عدة تعاريف منها:

التنويع الاقتصادي هو " تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال الى مرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وإنشاء قاعدة انتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع "[1]

كما عرف التنويع الاقتصادي وفقا fridsonet al " بأنه هو تقنية تقليل المخاطر عن طريق تقسيم الأصول على عدد من الأوراق المالية المختلفة أو أنواع الاستثمارات "[2]

وكذلك يعرف بأنه تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة أو تنويع الاسواق الخارجية.[3]

بناءا على التعاريف السابقة يمكن القول إن التنويع الاقتصادي هو توزيع الموارد أو الأنشطة على عدة قطاعات لتقليل المخاطر وزيادة الاستقرار الاقتصادي.

---

[1] – نصير عبد الله وعبد الحميد حفيظ، **محددات التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية: دراسة قياسية للفترة (2000–2019)**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة العربي التبسي"تبسة"، العدد02، 2022، ص: 412، https://asjp.cerist.dz/en/article/21223 ، تاريخ الاطلاع :2025/02/12.

[2] – نورة بوعلاق وآخرون، **دور التنويع الاقتصادي في توجيه مسار الاقتصاد الجزائري في ظل التنمية المستدامة: دراسة قياسية خلال الفترة 1990–2019 باستعمال مؤشر هيرشمان هيرفندال**، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة العربي التبسي تبسة، العدد01، 2022، ص: 336، https://asjp.cerist.dz/en/article/196868، تاريخ الاطلاع:2025/02/15.

[3] – خالد زرموت، **التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، العدد 03، 2017، ص 1186، https://asjp.cerist.dz/en/article/47245،تاريخ الاطلاع:2025/02/18.

يمكن تلخيص خصائص التنويع الاقتصادي في النقاط التالية.[1]

- تقليل الاعتماد على سلعة رئيسية؛
- تنويع مصادر الدخل تدريجيًا؛
- تحويل الاقتصاد الوطني بشكل نسبي؛
- تعزيز مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي؛
- تحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة.

وبذلك يعد التنويع الاقتصادي ركيزة أساسية لتحقيق اقتصاد مستدام ومتوازن وتقليل المخاطر الاقتصادية.

ثانيا: أنواع التنويع الاقتصادي

يمكن التمييز بين عدة أنواع للتنويع الاقتصادي من بينها التنويع الأفقي، التنويع العمودي، التنويع الجانبي التنويع الشامل، التنويع الجغرافي، إضافة للتنويع المالي كمايلي:[2]

1-التنويع الأفقي: يقصد بالتنويع الأفقي تطوير مجالات جديدة لإنتاج منتجات جديدة مثل الصناعات المتعلقة بالتعدين والطاقة والزراعة.

2-التنويع العمودي: يتمثل في استغلال مخرجات نشاط معين مثل النحاس الخام واستخدامه كمدخلات لنشاط آخر كإنتاج الأسلاك الكهربائية، وذلك من أجل تعظيم القيمة المضافة للمنتج سواء تم استخدام مدخلات محلية أو مستوردة.

إلى جانب كل من التنويع الأفقي والتنويع العمودي توجد أنواع أخرى للتنويع الاقتصادي وهي:[3]

3-التنويع الجانبي: يتمثل في انتاج سلع أو خدمات جديدة مختلفة كليا لا علاقة لها بالمنتجات الحالية وذلك سعيا لدخول أسواق جديدة.

---

[1] - **مرجع سابق**، ص 1186.

[2] - عمر حوتية وناصر جوبير الخضيري، **ترقية الصناعات المعرفية كآلية للتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، كتاب جماعي حول الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته**، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، 2020، ص89.

[3] - ذراع مسعودة رضا، **أثر تقلبات أسعار النفط على نمو القطاع الصناعي وتفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر : دراسة قياسية للفترة 1980-2017**، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي القليعة تيبازة، العدد 01، 2020، ص:36، https://asjp.cerist.dz/en/article/123058، تاريخ الاطلاع:2025/02/20.

4-التنويع الشامل: يهدف لتطوير المنتجات الحالية وتوسيعها بهدف الدخول إلى أسواق جديدة.

5-التنويع الجغرافي: يهدف لتوسيع النشاط الاقتصادي ليشمل مناطق جغرافية جديدة من أجل التصدير ومواكبة التحولات التي تطرأ على بيئة الانتاج في تلك المناطق.

6-التنويع المالي: يتمثل في توزيع رؤوس الأموال الاستثمارية على مجموعة متنوعة من الاستثمارات، وذلك بهدف تقليل المخاطر المرتبطة بأداء بعض الاستثمارات.

وبالتالي فالتنويع الاقتصادي يشمل العديد من الأنواع لكل منها دور في دعم الاقتصاد الوطني وذلك من خلال تقليل الاعتماد على قطاع واحد.

ثالثا: أهداف التنويع الاقتصادي:

يمثل تنويع الاقتصاد في الدول النفطية ضرورة حتمية لدوره المهم في مواجهة المخاطر ويمكن تحديد أهدافه كالتالي:[1]

- تقليل المخاطر الاقتصادية وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية؛ ضمان استدامة التنمية عبر تنويع مصادر الدخل وتطوير مختلف القطاعات؛

- تحقيق الاكتفاء الذاتي، وزيادة الصادرات، وتقليل الاعتماد على الاستيراد؛

توفير فرص العمل وتحسين مستوى معيشة الأفراد؛

- تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد وتقليص تدخل الدولة.

اذن فالتنويع الاقتصادي يهدف لتوسيع القاعدة الاقتصادية وبناء اقتصاد متنوع يعتمد على الإنتاج والخدمات لتحقيق استقرار مالي.

[1] – فاطمة بن عية وعبد القادر قطاف، **التنويع الاقتصادي وأثره على السياسة المالية في الجزائر واقع وآفاق**، دراسات اقتصادية، مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية المركز الجامعي أفلو (الجزائر)، العدد01، 2022، ص: 597، https://asjp.cerist.dz/en/article/184440،تاريخ الاطلاع :2025/02/22.

المطلب الثاني: آليات التنويع الاقتصادي

تختلف آليات التنويع الاقتصادي بين الدول وفقا للظروف الطبيعية وخصائص كل بلد ويمكن تحديد هذه الآليات كالتالي:[1]

اولا: إعادة الاعتبار لدولة التنمية

ظهرت فكرة الدولة التنموية في أدبيات التنمية الاقتصادية حديثًا، باعتبارها المحرك الأساسي لعملية التصنيع السريع، خاصة في الدول المتخلفة اقتصاديًا. وتُعد الدولة تنموية إذا نجحت في إطلاق عملية تنمية مستمرة لا تقتصر فقط على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، بل يشمل تحولات هيكلية في الإنتاج المحلي وعلاقاتها بالاقتصاد الدولي. وبالتالي يبرز دور الدولة التدخلي والاستراتيجي في توجيه عملية التنمية، بهدف تنويع الاقتصاد ورفع معدلات النمو.

ثانيا: إقامة شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص

يعد بناء اقتصاد مختلط قائم على التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص من الركائز الأساسية لدعم التنويع الاقتصادي. فالتفاعل القوي بينهما يعزز العائد التنموي، خاصة في المراحل الأولى للنمو، حيث تنشأ علاقات ترابط بين الوحدات العامة والخاصة مما يعزز الروابط التقنية والمؤسسية بين مختلف أجزاء الاقتصاد، ولا يمكن للقطاع الخاص أن يزدهر دون وجود قطاع عام قوي يدعمه، مما يستلزم:

- إصلاح القطاع العام وتفعيل دوره التنموي.
- دعم ومساندة القطاع الخاص.

---

[1] – صادق هادي، **دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية: دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج 2000–2012**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، غير منشورة، جامعة فرحات عباس–سطيف1–، 2013–2014، ص ص 42–43.
موقع http://dspace.univ-setif.dz:8888/jspui/handle/123456789/3410، تاريخ الاطلاع:2025/02/23.

ثالثا: برامج أو خطط الإصلاح الاقتصادي

تشكل برامج الاصلاح الاقتصادي أحد الاسس المساهمة في تنمية عمليات التنويع في النشاط الاقتصادي حيث تساهم هذه البرامج عند تطبيقها خاصة في الجوانب المالية، والنقدية، والتجارة الخارجية في تحفيز التنويع الاقتصادي.[1]

رابعا: الاستثمار الأجنبي المباشر

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر احدى الركائز الأساسية في استراتيجيات التنويع الاقتصادي للدول النامية وخاصة الاقتصاديات الريعية، فهو يلعب دورا محوريا في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تنشيط القطاعات ذات الأداء الضعيف، مما يؤدي لخفض معدلات البطالة وزيادة ايرادات ميزانية الدولة عن طريق الجباية ولتحقيق ذلك يجب توفير بيئة استثمار جذابة تعتمد على الشفافية والأمن وتبسيط الاجراءات البيروقراطية.[2]

خامسا: النقل والشحن واللوجستيك

يعتبر تطوير قطاع اللوجستيك مهم كونه يساهم في تخفيض تكاليف النقل وتوفير الوقت وتشجيع عمليات التصدير، وأيضا رقمنه القطاعات المرتبطة بها مثل الجمارك والتأمين، كما أن النقل والشحن واللوجستيك يعد شريانا حيويا لاقتصاديات الدول بفضل شبكات النقل متعددة الوسائل التي تربط بين مناطق الإنتاج والاستهلاك عبر المنافذ البرية والبحرية والمطارات.[3]

سادسا: الاهتمام بفرع الصناعات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال المساهمة في مواجهة التحديات كالبطالة والفقر وتعزيز التكامل الصناعي وتوسيع القاعدة الإنتاجية. ولا يقتصر

---

[1] – عطية خمخام ومحمد على الجودي، **خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي: رؤية الجزائر 2030 وتداعيات جائحة فيروس كوفيد 19**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة الجلفة، العدد02، 2021، ص:354، https://asjp.cerist.dz/en/article/142914، تاريخ الاطلاع:2025/02/25.

[2] – **مرجع سابق**، ص:355.

[3] – **مرجع سابق**، ص: 355.

الاقتصاد التنافسي على الشركات الكبرى فقط، بل يحتاج إلى بيئة داعمة للأعمال الريادية وشبكة قوية من الموردين وهو ما تحققه هذه المؤسسات، مما يعزز فرص التنمية وينوع القاعدة الإنتاجية.[1]

وتبرز أهمية الصناعة الصغيرة والمتوسطة في:

- توفير فرص عمل مستدامة بتكلفة منخفضة مقارنة بالصناعات الكبرى؛

- تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي؛

- الإسهام في تحقيق التنمية الحضرية والمكانية، عبر الانتشار في المناطق الريفية والحد من الهجرة إلى المدن؛

- تقليل الاستيراد من خلال تصنيع منتجات محلية ذات جودة منافسة؛

- تدعيم علاقات التشابك القطاعي عبر دعم المؤسسات الكبيرة في الإنتاج والتوزيع؛

- تشجيع مشاركة المرأة في الأنشطة الإنتاجية؛

- رفع الناتج المحلي وجذب الاستثمارات وتعزيز الصادرات.

بذلك، تشكل هذه المؤسسات عنصرا حيويا لتحقيق التنويع الاقتصادي عبر مجالاتها الواسعة في الصناعة الزراعة، والخدمات.

وبالتالي فإن هذه الآليات تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وبناء اقتصاد قادر على مواجهة التحديات العالمية.

المطلب الثالث: نظريات التنويع الاقتصادي

حظيت قضية النمو والتنويع الاقتصادي بأهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي، وذلك منذ كتابات الكلاسيكيين الأوائل وحتى اليوم. من خلال دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي تظهر تفسيرات عديدة لسعي الاقتصادات نحو النمو وتنويع أنشطتها عبر الزمن، ومن أبرز المفكرين في هذا المجال نجد: آدم سميث، كارل ماركس وجوزيف شومبيتر.

فلقد أكد آدم سميث (1776) أن تقسيم العمل يعد قوة دافعة للتنمية الاقتصادية، ولا يعني تقسيم العمل بالضرورة تخصيص بلد معين لإنتاج منتج واحد، ولكن على العكس زيادة مستويات التخصص تعني أيضا

[1] –صادق هادي، **دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية: دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج 2000–2012**، **مرجع سابق**، ص:46–47.

التنويع. كما أن الأهم هو تركيز الإنتاج في حد ذاته وليس طبيعة المنتج المهيمن، ويمكن أن يوجد على جميع مستويات عملية الإنتاج الاقتصادي. كما أن التخصص بشكل اجمالي غالبا ما يعني تنويع الأنشطة والمخرجات على أعلى مستوى. وقد ساهم تقسيم العمل في ظهور مهن جديدة، تطوير المهارات وتوفير الوقت، وزيادة الإنتاج والتقدم التقني.[1]

كما رأى جوزيف شومبيتر (1912) أن التنمية الاقتصادية عملية تحول هيكلي تقوم على الابتكار مما يؤدي إلى ظهور قطاعات جديدة وتقادم بعض القطاعات القديمة، وهي الظاهرة التي وصفها بأنها" التدمير الخلاق".

كما أن باسنتي (1981-1983) أظهر ذلك بشكل أوضح، وفقا لأفكار كارل ماركس بالقول: "ان التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلب تحولات داخلية ثابتة، حيث يؤدي النمو بكفاءة مطلقة إلى بطالة وقيود من جانب الطلب، لذلك يحتاج النظام الرأسمالي إلى الابتكار والتنويع باستمرار ".

وحدد جان جاكوبس (1969) مجموعة متنوعة من الأنشطة والأفكار والموارد كمصدر للإبداع واعادة التركيب والابتكار والنمو.

أيضا ركزت اقتصاديات التنمية خاصة مدرسة أمريكا اللاتينية على دور كل من التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل

ووضحت النظريات الأولى كيف يمكن للدول النامية الانتقال من الزراعة إلى أنشطة صناعية ذات قيمة مضافة أعلى (أمثال روز نشتاين، رودان 1943، نيركس 1953، هيرشمان 1958) وكيف أدى اندماج هذه الدول في الإنتاج العالمي إلى التبعية والتخلف بسبب أنماط التخصص الإنتاجي والتوزيعي.

وتؤكد هذه الرؤية أن البيئة الاقتصادية العالمية المتغيرة تطرح تحديات وفرصا جديدة، مما بجعل التنويع جزءا أساسيا من التحول الهيكلي في الاقتصاد العالمي وفي السنوات الأخيرة عاد الاهتمام بفكر التنويع، حيث أكدت الدراسات دوره في تحسين انتاجية العوامل، استقرار عائدات التصدير، وتعزيز الاستثمار المنتج.[2]

[1] – موسى باهي وكمال روابنية، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، العدد05، 2016، ص: 138، https://asjp.cerist.dz/en/article/5162، تاريخ الاطلاع :2025/03/03.

[2] –مرجع سابق، ص ص:139-141.

المطلب الرابع: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

لتقييم فعالية سياسة التنويع الاقتصادي لابد من دراسة مجموعة من المؤشرات والمعايير الكمية، التي يتم من خلالها قياس درجة التنويع المحقق عبر مختلف القطاعات.

أولا: المؤشرات الفرعية للتنويع الاقتصادي

من أبرز مؤشرات التنويع الاقتصادي الفرعية ما يلي:[1]

- درجة التغير الهيكلي؛
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته بعدم استقرار أسعار النفط؛
- تطور ايرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الدولة؛
- تطور الصادرات غير النفطية وتكوينها؛
- التوزيع القطاعي للقوى العاملة؛
- نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي؛
- توزع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص.

ثانيا: المؤشرات الرئيسية لقياس التنويع الاقتصادي

ويُقاس أيضا بمؤشرات إحصائية رئيسية عديدة تختلف في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس ومن أبرزها ما يلي:

معامل هيرفندال-هيرشمان:

يختصر بالشكل (H H I) ويعد الأكثر شيوعا يستخدم لقياس مستوى التنويع في تركيب ظاهرة معينة، مما يساعد في كشف التغيرات الهيكلية في مكوناتها يستخدم على نطاق واسع لقياس التنويع الاقتصادي.

[1] – عميروش بوشلاغم وكريمة بوقرة، **التنويع الاقتصادي في الجزائر الحل الامثل للخروج من التبعية النفطية في ضوء بعض التجارب الدولية، كتاب جماعي حول التنويع الاقتصادي في الجزائر : التحديات، الفرص واستراتيجيات التمويل**، منشورات مخبر تنويع ورقمنة الاقتصاد الجزائري، قالمة،2022، ص 47.

تم تصميمه لقياس درجة التركز في الصناعة أو قطاع معين، وشاع استخدامه في المحاكم الأمريكية خلال الثمانينيات لتحديد مدى الاحتكار ويعرف المؤشر وفقا الصيغة التالية:[1]

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}(x_i/x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث N: عدد النشاطات، x_i : قيمة المتغير في النشاط i، X: القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات.

تتراوح قيمة معامل هيرفندال–هيرشمان بين الصفر والواحد $(0 \leq H \leq 1)$ فإن كان صفرا كان هناك تنوع كامل في الاقتصاد (أي تساوي حصص النشاطات بعدد نسبها مثلا إلى الناتج الكلي لجميع النشاطات) وإذا كان واحد صحيح فإن مقدار التنويع يكون معدوما، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متركزا في نشاط من النشاطات الاقتصادية، بينما لا تسهم بقية النشاطات بأية حصة من الناتج المحلي الإجمالي تشير القيم المرتفعة لمعامل هيرفندال إلى ضعف تنوع الاقتصاد، حيث تتركز نشاطاته في عدد محدود من القطاعات أو المنتجات.

مؤشر فلاديمير كوسوف:

يعبر عن هذا المؤشر وفقا للعلاقة التالية:[2]

$$cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} \alpha_i \times \beta_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \alpha_i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \beta_i^2}}$$

$\boldsymbol{\alpha_i}$: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

$\boldsymbol{\beta_i}$: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

Cos : كلما أصبحت قيمة cos=0 يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني و العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة.

[1] – محمد كريم قروف، **تحليل مؤشر تنويع هيكل التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام معامل هيرفندال–هيرشمان**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي "أم البواقي"، العدد الأول، 2020، ص ص: 241– 242.
https://asjp.cerist.dz/en/article/119154، تاريخ الاطلاع :2025/03/05.

[2] – فاطمة بن عية وعبد القادر قطاف، **مرجع سابق**، ص598.

مؤشر تنوع الصادرات (مؤشر الإنكتاد):

يقيس مدى اختلاف حصة السلع الرئيسية في صادرات دولة معينة مقارنة بحصتها في الصادرات العالمية. تتراوح قيمته بين 0 و1، حيث تشير القيم الأقرب إلى 0 إلى تنوع أعلى في الصادرات. وعند الوصول إلى 0 يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية ويحسب وفق العلاقة التالية:[1]

$$S_j = \frac{\sum_{i=1} |h_{ij} - h_i|}{2}$$

حيث: S_j: مؤشر تنوع الصادرات؛

h_{ij}: تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات الدولة j؛

h_i: تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات العالم.

المطلب الخامس: علاقة التنويع الاقتصادي بتحقيق التنمية المستدامة

التنويع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة يعد ضمانا للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل حيث يهدف إلى توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية عبر إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، دون أن يقتصر ذلك على زيادة المخرجات فقط بل يشمل أيضا تعزيز استقرار الاقتصاد من خلال تنويع قاعدته، من هذا المنظور يعد التنويع الاقتصادي أداة لتعزيز قدرة الاقتصاد على التكيف وضمان آفاقه المستقبلية في مواجهة نضوب الموارد الطبيعية والتقلبات الاقتصادية، خاصة في ظل العولمة.

إلى جانب ذلك، يساهم التنويع الاقتصادي في تلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة مثل: توفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة للفقراء، بالإضافة إلى فتح مجالات اقتصادية متنوعة تتسع لفئات واسعة من المجتمع، كما يعزز قدرة البيئة على تلبية احتياجات الأفراد عبر تحسين التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي وتنويع الأنشطة الاقتصادية، مع تجنب الاعتماد المفرط على موارد طبيعية محدودة ومهددة بالانقراض. بذلك يؤسس التنويع اقتصادًا قائمًا على الوفرة ويضمن العدالة بين الأجيال.[2]

[1] – طالم صالح، **النشاط المقاولاتي آلية استراتيجية للتنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، مرجع سابق**، ص39-40.

[2] – موسى باهي وكمال روابنية، **مرجع سابق**، ص:141.

بالتالي يتضح أن التنويع الاقتصادي يمثل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية التي تعتمد كثيرا على النفط، وتتمثل أهمية التنويع من خلال مساهمته في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية وتتمثل فيما يلي: [1]

– يساعد في زيادة معدلات النمو الاقتصادي مما يؤدي لزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛

– يساهم التنويع الاقتصادي في توزيع الاستثمارات على مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية، مما يساعد في تجنب الآثار السلبية التي تنتج عن الاعتماد الكبير على قطاعات محددة؛

– يساعد في تنويع الصادرات بعيدا عن الاعتماد على قطاع المحروقات مما يؤدي لتحيق الاستقرار الاقتصادي؛

– يساعد في توفير فرص عمل جديدة مع ضمان توزيعها بصورة متوازنة بين مختلف القطاعات الاقتصادية مما يقلل من تركزها في قطاعات معينة ويعمل كذلك على التقليل من الفقر؛

– يلعب دورا مهما في تحقيق الأمن الغذائي مما ينعكس إيجابا على تحسين الحالة الصحية التي تأثرت بسبب نقص التغذية؛

– يساعد التنويع الاقتصادي على حماية الموارد الطبيعية من الاستنزاف من أجل الحفاظ على حقوق الأجيال المستقبلية؛

–يساهم التنويع الاقتصادي في التقليل من التلوث البيئي الناتج عن التركيز على مورد واحد، مثل صناعة النفط.

[1] – كريمة بقة، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النفطية: دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات2000–2023**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، مالية وتجارة دولية، غير منشورة، جامعة زيان عاشور الجلفة،2023–2024، ص:41، http://dspace.univ-djelfa.dz:8080/xmlui/handle/123456789/6241?show=full، تاريخ الاطلاع: 2025/03/08.

الشكل رقم01: أهمية التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة

تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة	تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة
- توزيع الاستثمارات على مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية؛ - تنويع الصادرات بعيدا عن قطاع المحروقات؛ - زيادة معدلات النمو الاقتصادي؛ - القضاء على المديونية؛ - حماية الموارد الطبيعية من الاستنزاف؛ - تحقيق الاستقرار الاقتصادي.	– توفير فرص العمل؛ – الحد من مشكلة البطالة؛ – القضاء على الفقر؛ – تحقيق الأمن الغذائي؛ - تحقيق العدالة الاجتماعية.	– القضاء على التلوث البيئي؛ – عدم الاعتماد على مورد واحد؛ - الحفاظ على الغطاء النباتي.

المصدر: مرجع سابق، ص:41.

بالتالي تظهر أهمية التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة، كما أن غيابه يؤدي إلى عرقلة تحقيق التنمية سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية.

المبحث الثالث: عرض الدراسات العلمية السابقة

يحظى موضوع التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة باهتمام العديد من الباحثين؛ لذلك سيتم في هذا المبحث تسليط الضوء على أبرز الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة، بالإضافة لعرض أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والحالية.

المطلب الاول: الدراسات السابقة باللغة العربية

سيتم في مايلي عرض الدراسات السابقة باللغة العربية.

أولا: مقال لـ ممدوح عوض الخطيب، سنة 2011

تحت عنوان: " **أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي**"[1]

هدف الباحث في هذا المقال لدراسة أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي خلال (1970-2008)؛ في هذه الفترة تم قياس التنويع باستخدام مؤشر جيني ومعامل هيرفندال-هيرشمان. إضافة لذلك تم تقدير المعدليين لمعرفة الزيادة والنقصان في درجة التنويع وهذا باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية وتوصلت الدراسة للنتائج التالية:

- وجود أثر عكسي للتنويع الاقتصادي على النمو الإقتصادي الإجمالي؛

- وجود أثر ايجابي للتنويع الإقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي.

ثانيا: أطروحة دكتوراه لمراد رحال، نوقشت سنة 2018

تحت عنوان:" **أثر البرامج التنموية على التنويع الإقتصادي في ظل تحقيق متطلبات التنمية المستدامة دراسة تحليلية في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)** "[2]

---

[1] - ممدوح عوض الخطيب، **أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي**، المجلة العربية للعلوم الادارية، جامعة الملك سعود، الرياض المملكة العربية السعودية، العدد02، 2011، https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://cba.ksu.edu.sa/sites/cba.ksu.edu.sa/files/imce_images/lbhth_lthlth_14.pdf&ved=2ahUKEwiSut7fubmNAxWtU6QEHU1tGCkQFnoECDUQAQ&usg=AOvVaw3NeH2Q6MltUzoEVtur2u8N، تاريخ الاطلاع :2025/03/12.

[2] - مراد رحال، **أثر البرامج التنموية على التنويع الاقتصادي في ظل تحقيق متطلبات التنمية المستدامة: دراسة تحليلية في الجزائر للفترة (2001-2016)**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، التحليل الاقتصادي، غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2018-2019، http://dspace.univ-oeb.dz:4000/items/ac585b66-bd65-4300-9508-4744f5004249، تاريخ الاطلاع:2025/03/12.

حيث تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر البرامج التنموية على التنويع الإقتصادي في الجزائر؛ على الرغم من تخصيصها لإنفاق عام ضخم لتنمية القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات بهدف التقليل من الاعتماد على المحروقات، إلا أن نتائج الدراسة توصلت إلى مايلي:

- هذه البرامج كان أثرها طفيف جدا على جميع المؤشرات الاقتصادية ولا يعكس الأهداف المرجوة ولا قيم المبالغ المالية التي تم إنفاقها؛

- تبين كذلك من خلال مؤشرات التنويع وجود تنويع في الواردات مقابل تركيز في الصادرات مع تنوع نسبي في الناتج الداخلي الخام؛

- بينت أن السياسة المالية لوحدها لا تؤدي لتعديل هيكل الاقتصاد الوطني بل ستؤدي إلى استقرار اقتصادي قصير المدى فقط.

ثالثا: مقال لـ مدوري حادة، مكيديش محمد، سنة 2021

تحت عنوان: "**علاقة التنويع الإقتصادي بالتنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)**"[1]

هدف الباحثان في هذا المقال إلى دراسة التنويع الإقتصادي وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر وذلك عبر نموذجين قياسيين يركز النموذج الأول على العلاقة بين السياسة التجارية وتنويع الصادرات أما النموذج الثاني فركز على دراسة نوع العلاقة بين التنويع الاقتصادي (الصادرات، الناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي) ومؤشر التنمية الاقتصادية المتمثل في معدل النمو الإقتصادي، ومن أجل تحقيق ذلك تم استخدام نموذج ARDL ومن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة هي:

- وجود تأثير سلبي وعلاقة طويلة الأمد بين السياسة التجارية ومؤشر تنويع الصادرات؛

- تبين كذلك وجود علاقة سلبية بين التنويع الإقتصادي ومعدل النمو الإقتصادي، مما يظهر أن التنويع الإقتصادي في الجزائر يعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي.

[1] - حادة مدوري ومحمد مكيديش، **علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة من2000-2019**، دفاتر mecas، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، العدد01، 2021، https://asjp.cerist.dz/en/article/149517، تاريخ الاطلاع:2025/03/13.

رابعا: مقال لـ فتيحة سي محمد، فايزة سي محمد، سنة 2023

بعنوان: "**أثر التنويع الإقتصادي في القطاعات الاقتصادية على التنمية المستدامة في الجزائر**" [1]

هدفت الباحثتان في هذا المقال إلى إبراز ضرورة انتهاج الجزائر سياسة التنويع الإقتصادي كخيار للخروج من تبعية قطاع المحروقات؛ لذلك تم التركيز على دراسة القطاعات الاقتصادية بعيدا عن قطاع المحروقات باستخدام نموذج المربعات الصغرى، وتوصلت الدراسة للنتائج التالية:

– وجود اتجاه خطي عام ومتوسط للدراسة، وهذا يشير إلى قوة العلاقة بين المتغيرات المدروسة، ويؤكد على الأثر الإيجابي للتنويع القطاعي في دعم الاقتصاد الوطني؛

– تبين النتائج وجود علاقة إحصائية معنوية بين القطاعات الاقتصادية ومعدلات النمو الإقتصادي في الجزائر؛

– القيمة المضافة في قطاع الزراعة تظهر تأثيرا ايجابيا ومعنويا على الناتج الداخلي الخام في الجزائر مقابل ذلك يظهر معامل انحدار صادرات الخدمات التجارية الذي يعتبر غير معنوي وقيمته منخفضة نسبيا مما يستوجب إجراء تعديلات على الاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

– تحقيق تأثير إيجابي لنسبة صادرات خدمات تكنلوجيا المعلومات والاتصالات مما يشير للأهمية المتزايدة لهذه المتغيرة على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

خامسا: مقال لـ بوزيد سفيان، سنة 2023

بعنوان: " **التنويع الإقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة** "[2]

هدف الباحث في هذا المقال إلى إظهار أهمية ودور إستراتيجية التنويع الإقتصادي في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وتوصلت الدراسة للنتائج التالية:

– أصبح التنويع الاقتصادي ضروريا ومسلكا آمنا للتخلص من الاعتماد المفرط على النفط، وخطوة أساسية في إرساء الاستدامة لاسيما في الدول التي يتركز اقتصادها حول مورد واحد؛

– ضعف التنويع الإقتصادي في الجزائر؛

---

[1] – فتيحة سي محمد وفايزة سي محمد، **أثر التنويع الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية على التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، العدد01، 2023،https://asjp.cerist.dz/en/article/223273، تاريخ الاطلاع:2025/03/13.

[2] – سفيان بوزيد، **التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة المالية والاسواق، جامعة مستغانم، العدد02، 2023،https://asjp.cerist.dz/en/article/231809، تاريخ الاطلاع:2025/03/14.

– الاعتماد المفرط على البترول أدى لفشل إستراتيجية التنويع الإقتصادي، وبالتالي سبب تراجع في القطاع الصناعي وباقي القطاعات؛

– التنمية المستدامة هدفها تحقيق التوازن بين النظام الإقتصادي، مراعاة محدودية الموارد الطبيعية، والعمل على استخدامها بعقلانية لتجنب استنزافها وضمان توفرها للأجيال المستقبلية.

سادسا: أطروحة دكتوراه لكريمة بقة، نوقشت سنة 2024

تحت عنوان: "**التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النفطية دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات (2000–2023)**"[1]

هدفت هذه الدراسة إلى ابراز أهم مبررات الجزائر لتبني استراتيجية التنويع الإقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، إضافة إلى ابراز أهم البدائل المتاحة أمام الاقتصاد الجزائري لتحقيق التنويع والمتمثلة في كل من القطاع الفلاحي، الصناعي، السياحي، إضافة إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وقد خلصت الدراسة إلى:

– نجاح دولة الإمارات العربية المتحدة في تنويع قاعدتها الاقتصادية وفقا للمؤشرات الدالة على التنويع؛

– أما بالنسبة للجزائر فبرغم جهود الحكومة المبذولة لم تتمكن من التخلص من هيمنة قطاع المحروقات على اقتصادها.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

سيتم في مايلي عرض الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.

أولا: دراسة لـ Paterne ndjambou، سنة 2013

تحت عنوان:[2]

[1] – كريمة بقة، **مرجع سابق**.

[2] - Paterne ndjambou, **diversification économique territoriale: enjeux, déterminants, stratégies modalités, conditions et perspectives,** thèse de doctorat Présentée à L'université du Québec à Chicoutimi comme exigence Partielle du doctorat en développement régional, développement régional, Publiée, université du Québec, octobre 2013, https://constellation.uqac.ca/id/eprint/2704 /, date accessed:15/03/2025.

Diversification économique territoriale: enjeux, déterminants, "

"stratégies modalités, conditions et perspectives

تهدف هذه الدراسة لتحليل تطور التنويع الإقتصادي في الغابون خلال الفترة الممتدة من (1980-2010) وتحديد العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيه، إضافة إلى توضيح الإستراتيجيات والجهات المعنية بتنفيذه وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت كذلك مؤشر هيرفندال-هيرشمان الموحد لقياس التنويع الاقتصادي وتوصلت للنتائج التالية:

- يعتمد الاقتصاد الغابوني بشكل رئيسي على الريع النفطي منذ نهاية السبعينات إلا أنه مع بداية الثمانينيات حقق تقدم ملحوظ في عملية التنويع الاقتصادي؛

- يظهر تحليل تطور التنويع الاقتصادي للغابون خلال الثلاثين عاما الماضية أن سعر الصرف والتضخم والانفتاح التجاري تعتبر من المحددات التي تؤثر بشكل كبير على التنويع الاقتصادي؛

- تشير النتائج إلى أن محددات التنويع الاقتصادي على الصعيد الوطني في الغابون مختلفة عن تلك الموجودة على المستويين القاري والإقليمي ويعود هذا للخصائص الجغرافية التي يتميز بها الغابون؛

- عدم نجاح استراتيجية من "الأعلى للأسفل" في تحقيق تنمية إقليمية طويلة الأجل في الغابون على مدار العقود الثلاثة الماضية مما أدى للتحول نحو إستراتيجية من "الأسفل للأعلى" التي تركز على تطوير نمط جديد من الحوكمة الديمقراطية الإقليمية.

ثانيا: دراسة لـ Damian mbaegbu, سنة 2016

تحت عنوان:[1]

An industrialisation strategy for Economic diversification and "

" Sustainable development of Nigeria

تهدف هذه الدراسة لفحص دور صناعة التحويلات في تحقيق تنويع الاقتصاد النيجيري، بالإضافة لاكتشاف العلاقة الإحصائية بين إنتاج التصنيع والناتج المحلي الإجمالي، وأيضا دراسة كيفية استخدام

[1]- Damian mbaegbu, **An industrialisation strategy for Economic diversification and Sustainable development of Nigeria**, International journal of Advanced Studies in Business Stratégies and Management hard Print, volume 4,2016 https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://internationalpolicybrief.org/wp-content/uploads/2023/10/ARTICLE3-8.pdf&ved=2ahUKEwiKtJS416ONAxWgA9sEHadpIaEQFnoECCYQAQ&usg=AOvVaw0RpwLvggzEb_PLBlM2LyH-,date accessed :15/03/2025.

التصنيع لتحقيق التنويع من خلال تعزيز الصادرات غير النفطية بهدف زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق التنمية المستدامة، وخلصت الدراسة للنتائج التالية:

- العلاقة بين إنتاج الصناعات التحويلية والناتج المحلي الإجمالي هي علاقة إيجابية؛

- إمكانية استخدام التصنيع وذلك من أجل تنويع الاقتصاد ورفع الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا: دراسة لـ Arzuman Huseynov, lala Hamidova, Elnara Samedova, سنة 2023

تحت عنوان:[1]

" Economic diversification as à factor of sustainable development : "a cas of Azerbaijan

هدف الباحثون في هذا المقال لاكتشاف الطرق التي من خلالها يمكن تنويع الصناعات الوطنية في أذربيجان من خلال تحليل وضع الاقتصاد الحالي ومستوى تنويع الصادرات من أجل التحول نحو نموذج جديد للنمو الإقتصادي باستخدام مؤشر هيرفندال–هيرشمان وخلصت الدراسة للنتائج التالية:

- مستوى التنويع في الاقتصاد الأذربيجاني وصادراتها منخفض جدا في عام 2021؛

- نجاح التنويع في اقتصاد البلد مرتبط بتكاليف الاستثمار؛

- أهمية التعاون بين الدولة وقطاع الأعمال له دور مهم في زيادة التنويع الاقتصادي.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية

بعد تقديم مجموعة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية، سيتم في مايلي تسليط الضوء على أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسات والدراسة الحالية وفق مايلي:

[1] - Arzuman Huseynov and others, **Economic diversification as à factor of sustainable development : a cas of Azerbaijan,** Journal of Problèmes and Perspectives in management**,** Azerbaijan state university of economics, volume 21, Issue 3,2023, https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://www.businessperspectives.org/index.php/journals/problems-and-perspectives-in-management/issue-435/economic-diversification-as-a-factor-of-sustainable-development-a-case-of-azerbaijan&ved=2ahUKEwjf3rSi1qONAxW4VaQEHTgRAI0QFnoECCAQAQ&usg=AOvVaw2OldoeUUNZH6m7p_nuWp_L,date accessed :16/03/2025.

الجدول01: مقارنة الدراسات السابقة العربية مع الدراسة الحالية

	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	الدراسة الثالثة	الدراسة الحالية
موضوع الدراسة	أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي.	أثر البرامج التنموية على التنويع الإقتصادي في ظل تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.	علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية المستدامة.	دور التنويع الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة.
الإطار المكاني والزماني	(2008-1970) في السعودية.	(2016-2001) في الجزائر.	(2019-2000) في الجزائر.	(2020-2000) في الجزائر.
المنهج وأدوات جمع المعلومات	استخدم مؤشر جيني ومعامل هيرفندال هيرشمان لقياس درجة التنويع الاقتصادي؛ وطريقة المربعات الصغرى العادية من أجل التقدير.	تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي؛ تحليل البيانات الاحصائية واستخراج النتائج المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية باستخدام برنامج SPSS؛ كما تم استخدام نموذج ARDL لتحليل العلاقة بين المتغيرات على المدى القصير والطويل.	تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي؛ استخدام نموذجين قياسيين لتحليل العلاقة بين التنويع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر ولتحقيق ذلك تم استخدام نموذج ARDL.	تم الاعتماد على المنهج الوصفي بأسلوب التحليل لتوافقه مع طبيعة الموضوع المدروس؛ التركيز على أسلوب التحليل خاصة فيما يتعلق بالإحصائيات والرسوم البيانية؛ تم الاعتماد أيضا على أسلوب المقارنة بين مؤشر هيرشمان ومؤشرات التنمية المستدامة لتحديد العلاقة بينهما.
الاهداف	دراسة أثر التنويع الإقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي؛	معرفة أثر البرامج التنموية على التنويع الإقتصادي في الجزائر؛	دراسة التنويع الاقتصادي وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر وذلك عبر نموذجين	توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي؛

	قياس التنويع باستخدام مؤشر جيني ومعامل هيرفندال–هيرشمان؛ تقدير المعدليين لمعرفة الزيادة والنقصان في درجة التنويع باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.	تقييم فعالية الإنفاق العام المخصص لتنمية القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات بهدف التقليل من الاعتماد على المحروقات.	قياسيين يركز النموذج الأول على العلاقة بين السياسة التجارية وتنويع الصادرات أما النموذج الثاني فركز على دراسة نوع العلاقة بين التنويع الاقتصادي (الصادرات، الناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي) ومؤشر التنمية الاقتصادية المتمثل في معدل النمو الاقتصادي، ومن أجل تحقيق ذلك تم استخدام نموذج ARDL.	الوصول إلى تبيان أثر التنويع الاقتصادي على التنمية المستدامة؛ تسليط الضوء على واقع التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي في الجزائر؛ تحليل بعض مؤشرات التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي في الجزائر؛ توضيح امكانات الجزائر المحفزة للتنويع من خلال القطاعات الاقتصادية؛ الوقوف على أهم العقبات والتحديات التي تواجه كل من التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي.
النتائج	وجود أثر عكسي للتنويع الإقتصادي على النمو الإقتصادي الإجمالي؛ وجود أثر ايجابي للتنويع الإقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي	البرامج التنموية كان أثرها طفيف جدا على جميع المؤشرات الاقتصادية ولاتعكس الأهداف المرجوة ولا قيم المبالغ المالية المنفقة؛ وجود تنويع في الواردات مقابل تركيز	وجود تأثير سلبي وعلاقة طويلة الأمد بين السياسة التجارية ومؤشر تنويع الصادرات؛ وجود علاقة سلبية بين التنويع الإقتصادي ومعدل النمو الإقتصادي، مما يدل على أن التنويع الإقتصادي في الجزائر	الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات جعل الاقتصاد الجزائري هشًا أمام الصدمات الخارجية مثل الأزمات المالية وجائحة كورونا؛ رغم توفر إمكانات كبيرة في قطاعات متنوعة (كالزراعة، الصناعة،

	السعودي.	في الصادرات مع تنوع نسبي في الناتج الداخلي الخام؛ بينت أن السياسة المالية لوحدها لا تؤدي لتعديل هيكل الاقتصاد الوطني بل ستؤدي فقط إلى استقرار اقتصادي قصير المدى.	يعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي.	السياحة، والطاقات المتجددة) إلا أنها غير مستغلة بالشكل الكافي لتحقيق تنمية مستدامة؛ مؤشر هيرشمان أظهر أن التنويع الاقتصادي في الجزائر لا يزال ضعيفًا، وأن التغيرات فيه تعود لتقلبات أسعار النفط وليس لتغيرات في الاقتصاد؛ وجود علاقة طردية بين مؤشر هيرشمان ومؤشر انبعاث غاز ثنائي أكسيد الكربون مما يدل على وجود ارتباط قوي بينهما.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الدراسات السابقة.

من خلال الجدول الأول يمكن القول أنه:

من خلال المقارنة بين الدراسة الأولى ودراستي الحالية تبين أنه بالرغم من اختلاف مكان الدراسة والإطار الزمني؛ الا أن كليهما تشتركان في التركيز على التنويع الاقتصادي لأجل تقليل الاعتماد على قطاع المحروقات، اما بالنسبة للنتائج المتوصل لها فهي أن الدراسة الأولى تتفق مع دراستي في إبراز أهمية التنويع خارج القطاع النفطي، الا أنها أظهرت أثرًا إيجابيًا للتنويع على النمو في القطاعات غير النفطية بينما في الجزائر لا تزال هذه القطاعات غير مستغلة رغم إمكاناتها الكبيرة وهو ما يبرز هشاشة الاقتصاد الجزائري مقارنة بالتجربة السعودية.

فيما يتعلق بالدراسة الثانية والثالثة تبين وجود تقريبا تشابه في المتغيرات المستقلة والتابعة، إضافة إلى تشابه الإطار المكاني لأنها كانت كلها في الجزائر، واعتماد نفس المنهج في الدراسة، ومع ذلك توجد اختلافات في الإطار الزمني وأهداف الدراسة أما النتائج المتوصل لها فهي أن الدراسة الثانية و الثالثة

تتفقان مع دراستي في تأكيد ضعف فعالية سياسات التنويع في الجزائر، واستمرار اعتماد الاقتصاد على المحروقات، وأيضا في إظهار أثر محدود للبرامج الاقتصادية، و أضافت دراستي الحالية بُعدًا بيئيًا من خلال إبراز العلاقة الطردية بين ضعف التنويع وارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

الجدول02: مقارنة الدراسات السابقة العربية مع الدراسة الحالية

	الدراسة الرابعة	الدراسة الخامسة	الدراسة السادسة	الدراسة الحالية
موضوع الدراسة	أثر التنويع الإقتصادي في القطاعات الاقتصادية على التنمية المستدامة في الجزائر.	التنويع الإقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة.	التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النفطية دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات.	دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.
الإطار المكاني والزماني	(2020-2005) في الجزائر.	(2023) في الجزائر.	(2023-2000) مقارنة بين الجزائر والإمارات.	(2020-2000) في الجزائر.
المنهج وأدوات جمع المعلومات	استخدام المنهج التحليلي القياسي تم تحليل البيانات باستخدام نموذج المربعات الصغرى.	تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحديد العلاقة بين التنويع الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.	استخدام المنهج الوصفي التحليلي تم الاعتماد على أسلوب المقارنة بين مؤشرات التنويع الاقتصادية والاجتماعية في الدولتين وأيضا تم استخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان لحساب المؤشرات الدالة على التنويع في الجزائر والامارات والمقارنة بينهما من خلال المؤشر المركب.	تم الاعتماد على المنهج الوصفي بأسلوب التحليل لتوافقه مع طبيعة الموضوع المدروس؛ التركيز على أسلوب التحليل خاصة فيما يتعلق بالإحصائيات والرسوم البيانية؛ تم الاعتماد أيضا على أسلوب المقارنة بين مؤشر هيرشمان ومؤشرات التنمية المستدامة لتحديد العلاقة بينهما.
الاهداف	إبراز ضرورة	إظهار أهمية ودور	ابراز أهم مبررات	توضيح المفاهيم

	انتهاج الجزائر سياسة التنويع الإقتصادي كخيار للخروج من التبعية لقطاع المحروقات؛ دراسة القطاعات الاقتصادية بعيدا عن قطاع المحروقات باستخدام نموذج المربعات الصغرى.	إستراتيجية التنويع الإقتصادي في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.	الجزائر لتبني استراتيجية التنويع الإقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة؛ إضافة إلى ابراز أهم البدائل المتاحة أمام الاقتصاد الجزائري لتحقيق التنويع.	الأساسية المتعلقة بالتنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي؛ الوصول إلى تبيان أثر التنويع الاقتصادي على التنمية المستدامة؛ تسليط الضوء على واقع التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي في الجزائر؛ تحليل بعض مؤشرات التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي في الجزائر؛ توضيح امكانات الجزائر المحفزة للتنويع الاقتصادي من خلال القطاعات الاقتصادية؛ الوقوف على أهم العقبات والتحديات التي تواجه كل من التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي.
النتائج	وجود اتجاه خطي عام ومتوسط وهذا يشير إلى قوة العلاقة بين المتغيرات المدروسة،	أصبح التنويع الإقتصادي ضروريا ومسلكا آمنا للتخلص من الاعتماد المفرط	نجاح دولة الإمارات العربية المتحدة في تنويع قاعدتها الاقتصادية وفقا للمؤشرات الدالة على	الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات جعل الاقتصاد الجزائري هشًا أمام الصدمات الخارجية

	ويؤكد على الأثر الإيجابي للتنويع القطاعي في دعم الاقتصاد الوطني؛ وجود علاقة إحصائية معنوية بين القطاعات الاقتصادية ومعدلات النمو الإقتصادي في الجزائر؛ القيمة المضافة في قطاع الزراعة تظهر تأثيرا ايجابيا ومعنويا على الناتج الداخلي الخام في الجزائر مقابل ذلك يظهر معامل انحدار صادرات الخدمات التجارية الذي يعتبر غير معنوي وقيمته منخفضة نسبيا مما يستوجب إجراء تعديلات على الاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ تحقيق تأثير إيجابي لنسبة صادرات خدمات تكنلوجيا	على النفط، وخطوة أساسية في إرساء الاستدامة لاسيما في الدول التي يتركز اقتصادها حول مورد واحد؛ ضعف التنويع الإقتصادي في الجزائر؛ الاعتماد المفرط على البترول أدى لفشل إستراتيجية التنويع الاقتصادي وبالتالي سبب تراجع في القطاع الصناعي وباقي القطاعات؛ التنمية المستدامة هدفها تحقيق التوازن بين النظام الإقتصادي، مراعاة محدودية الموارد الطبيعية، والعمل على استخدامها بعقلانية لتجنب استنزافها وضمان توفرها للأجيال المستقبلية.	التنويع؛ أما بالنسبة للجزائر فبرغم جهود الحكومة المبذولة لم تتمكن من التخلص من هيمنة قطاع المحروقات على اقتصادها.	مثل الأزمات المالية وجائحة كورونا؛ رغم توفر إمكانات كبيرة في قطاعات متنوعة (كالزراعة، الصناعة، السياحة، والطاقات المتجددة) إلا أنها غير مستغلة بالشكل الكافي لتحقيق تنمية مستدامة؛ مؤشر هيرشمان أظهر أن التنويع الاقتصادي في الجزائر لا يزال ضعيفًا، وأن التغيرات فيه تعود لتقلبات أسعار النفط وليس لتغيرات في الاقتصاد؛ وجود علاقة طردية بين مؤشر هيرشمان ومؤشر انبعاث غاز ثنائي أكسيد الكربون مما يدل على وجود ارتباط قوي بينهما.

	المعلومات والاتصالات مما يشير للأهمية المتزايدة لهذه المتغيرة على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الدراسات السابقة.

من خلال الجدول الثاني يمكن القول أنه:

يوجد العديد من أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية تتمثل في تشابه المتغيرات المستقلة والتابعة، بالإضافة إلى أن كافة الدراسات كانت كلها في الجزائر باستثناء الدراسة السادسة التي قارنت بين الجزائر والامارات.

يوجد كذلك تشابه بين أهداف الدراسات السابقة ودراستي الحالية، إضافة إلى تشابهها مع الدراستين الخامسة والسادسة في المنهج المتبع.

أما أوجه الاختلاف فتمثلت في اختلاف الإطار الزمني بين الدراسات، وكذلك اختلاف المنهج المتبع في الدراسة الرابعة مع دراستي الحالية، فيما يخص النتائج المتوصل لها فإن دراستي الحالية تشابهت مع الدراسة الخامسة والسادسة في التأكيد على ضعف التنويع الاقتصادي في الجزائر وهيمنة قطاع المحروقات وأيضا مع الدراسة الرابعة في ضرورة تفعيل القطاعات غير النفطية كالفلاحة لتحقيق التنمية المستدامة.

الجدول03: مقارنة الدراسات السابقة الأجنبية مع الدراسة الحالية

	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	الدراسة الثالثة	الدراسة الحالية
موضوع الدراسة	التنويع الاقتصادي الاقليمي: الرهانات، المحددات، الاستراتيجيات، الصيغ، الشروط والآفاق.	استراتيجية للتصنيع من أجل التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في نيجيريا.	التنويع الاقتصادي كعامل من عوامل التنمية المستدامة: حالة أذربيجان.	دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة.
الإطار المكاني والزماني	(2010-1980) في الغابون.	(2016) في نيجيريا.	(2021) في أذربيجان.	(2020-2000) في الجزائر.
المنهج وأدوات جمع المعلومات	تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ومؤشر هيرفندال هيرشمان لقياس التنويع الاقتصادي في الغابون.	استخدام الانحدار المتعدد لدراسة علاقة الصناعة بالتنويع الاقتصادي والناتج المحلي إضافة لاستخدام بيانات من مصادر رسمية كالبنك المركزي النيجيري والنشرات الاحصائية الحكومية.	تحليل الوضع الاقتصادي الحالي ومستوى تنويع الصادرات باستخدام مؤشر هيرفندال هيرشمان.	تم الاعتماد على المنهج الوصفي بأسلوب التحليل لتوافقه مع طبيعة الموضوع المدروس؛ التركيز على أسلوب التحليل خاصة فيما يتعلق بالإحصائيات والرسوم البيانية؛ تم الاعتماد أيضا على أسلوب المقارنة بين مؤشر هيرشمان ومؤشرات التنمية المستدامة لتحديد العلاقة بينهما.
الأهداف	تحليل تطور التنويع	فحص دور	اكتشاف الطرق	توضيح المفاهيم

	الاقتصادي في الغابون؛ تحديد العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في التنويع الاقتصادي؛ إضافة إلى توضيح الإستراتيجيات والجهات المعنية بتنفيذه.	صناعة التحويلات في تحقيق تنويع الاقتصاد النيجيري؛ اكتشاف العلاقة الإحصائية بين إنتاج التصنيع والناتج المحلي الإجمالي؛ دراسة كيفية استخدام التصنيع لتحقيق التنويع من خلال تعزيز الصادرات غير النفطية بهدف زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق التنمية المستدامة.	التي من خلالها يمكن تنويع الصناعات الوطنية في أذربيجان من خلال تحليل وضع الاقتصاد الحالي ومستوى تنويع الصادرات من أجل التحول نحو نموذج جديد للنمو الاقتصادي.	الأساسية المتعلقة بالتنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي؛ الوصول إلى تبيان أثر التنويع الاقتصادي على التنمية المستدامة؛ تسليط الضوء على واقع التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي في الجزائر؛ تحليل بعض مؤشرات التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي في الجزائر؛ توضيح امكانات الجزائر المحفزة للتنويع من خلال القطاعات الاقتصادية؛ الوقوف على أهم العقبات والتحديات التي تواجه كل من التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي.
النتائج	يعتمد الاقتصاد الغابوني	العلاقة بين إنتاج	مستوى التنويع في	الاعتماد المفرط

	بشكل رئيسي على الريع النفطي منذ نهاية السبعينات إلا أنه مع بداية الثمانينيات حقق تقدم ملحوظ في التنويع الاقتصادي؛ سعر الصرف والتضخم والانفتاح التجاري تعتبر من المحددات التي تؤثر بشكل كبير على التنويع الاقتصادي؛ محددات التنويع الاقتصادي على الصعيد الوطني في الغابون مختلفة عن تلك الموجودة على المستويين القاري والإقليمي ويعود هذا للخصائص الجغرافية؛ عدم نجاح استراتيجية من "الأعلى للأسفل" في تحقيق تنمية إقليمية طويلة الأجل في الغابون مما أدى للتحول نحو إستراتيجية من "الأسفل للأعلى" التي تركز على تطوير نمط جديد من الحوكمة الديمقراطية الإقليمية.	الصناعات التحويلية والناتج المحلي الإجمالي هي علاقة إيجابية؛ إمكانية استخدام التصنيع وذلك من أجل تنويع الاقتصاد ورفع الناتج المحلي الإجمالي.	الاقتصاد الأذربيجاني وصادراتها منخفض جدا في عام 2021؛ نجاح التنويع في اقتصاد البلد مرتبط بتكاليف الاستثمار؛ أهمية التعاون بين الدولة وقطاع الأعمال له دور مهم في زيادة التنويع الاقتصادي.	على قطاع المحروقات جعل الاقتصاد الجزائري هشًا أمام الصدمات الخارجية مثل الأزمات المالية وجائحة كورونا؛ رغم توفر إمكانات كبيرة في قطاعات متنوعة (كالزراعة، الصناعة، السياحة، والطاقات المتجددة)، إلا أنها غير مستغلة بالشكل الكافي لتحقيق تنمية مستدامة؛ مؤشر هيرشمان أظهر أن التنويع الاقتصادي في الجزائر لا يزال ضعيفًا، وأن التغيرات فيه تعود لتقلبات أسعار النفط وليس لتغيرات في الاقتصاد؛ وجود علاقة طردية بين مؤشر

				هيرشمان ومؤشر انبعاث غاز ثنائي أكسيد الكربون مما يدل على وجود ارتباط قوي بينهما.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الدراسات السابقة.

من خلال الجدول الثالث يمكن القول أن:

رغم اختلاف مكان وزمان الدراسات السابقة مقارنة بالدراسة الحالية، إلا أنه يوجد بعض التشابه خاصة فيما يتعلق ببعض متغيرات الدراسة، وكذلك المنهج المتبع لتشابه دراستي مع الدراسة الأولى في المنهج إضافة إلى وجود قدر محدود من التشابه في الأهداف، أما بالنسبة للنتائج المتوصل لها فان دراستي الحالية تشابهت مع الدراسة الثالثة في الاشارة لضعف التنويع الاقتصادي واعتماده على قطاع واحد، وتشابهت كذلك مع الدراسة الثانية التي تؤكد على أهمية تطوير الصناعات لرفع الناتج المحلي الاجمالي، وتشابهت مع الدراسة الاولى في فكرة أن غياب التخطيط يؤدي لفشل التنويع.

خلاصة الفصل الأول:

في هذا الفصل تم تقديم الجوانب النظرية لكل من التنمية المستدامة والتنويع الإقتصادي؛ تم تناول التنمية المستدامة باعتبارها إطار شامل يسعى لتحقيق التوازن بين تلبية احتياجات الأجيال الحالية والحفاظ على حقوق الأجيال المستقبلية، وتم أيضا عرض التنويع الإقتصادي باعتباره إستراتيجية تساعد على الحد من الاعتماد المفرط على المورد الوحيد وتنويع مصادر الدخل من أجل تقليل المخاطر.

تم التطرق أيضا لإبراز العلاقة بينهما من خلال توضيح دور التنويع في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وفي الأخير تم عرض مختلف الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي لها صلة بالموضوع مع توضيح أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية.

الفصل الثاني

واقع التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول: واقع التنمية المستدامة في الجزائر.

المبحث الثاني: واقع التنويع الإقتصادي في الجزائر.

المبحث الثالث: التنويع الاقتصادي ودوره في التنمية المستدامة.

خلاصة

تمهيد

تسعى الجزائر مثلها مثل عدة دول نامية لتحقيق تنمية مستدامة توازن بين حاجات الحاضر وحقوق المستقبل؛ ويتطلب هذا الهدف التركيز على النمو الاقتصادي إلى جانب القضايا الاجتماعية والبيئية لمعالجة التحديات التي تعيق تحقيق نتائج ملموسة للتنمية المستدامة على أرض الواقع، ويظل التنويع الاقتصادي أحد الدعائم الأساسية الذي يمكن الاعتماد عليه في تحقيق هذا الهدف.

فالتنويع الاقتصادي أصبح أمرا لا مفر منه خاصة للدول التي تعتمد بشكل كبير على النفط كحالة الجزائر التي تواجه اعتمادا مفرطا على قطاع المحروقات، رغم امتلاكها امكانات هائلة في مجالات متنوعة كالفلاحة، الصناعة، السياحة والطاقات المتجددة، هذه القطاعات قادرة على مواجهة تحديات التنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة بناءا على ذلك تم تقسيم هذا الفصل كمايلي:

المبحث الأول: واقع التنمية المستدامة في الجزائر.

المبحث الثاني: واقع التنويع الإقتصادي في الجزائر.

المبحث الثالث: التنويع الاقتصادي ودوره في التنمية المستدامة.

المبحث الاول: واقع التنمية المستدامة في الجزائر

مؤخرا أصبحت التنمية المستدامة من أولويات الجزائر؛ لذلك عملت الدولة على تبني جملة من الإصلاحات الاقتصادية لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، في هذا المبحث سيم التطرق لواقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال تسليط الضوء على أهم الدوافع التي دفعت الجزائر للتوجه نحو التنمية المستدامة، الجهود المبذولة، اضافة لمؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر.

المطلب الأول: دوافع توجه الجزائر للتنمية المستدامة

واجهت الجزائر عدة تحديات عرقلت تحقيق التنمية المستدامة، هذه التحديات لم تشكل عوائق فقط بل أصبحت كدافع شجع الجزائر في التوجه للتنمية المستدامة

أولا: التحديات الاقتصادية

تواجه الجزائر جملة من التحديات الاقتصادية التي أعاقت مسارها نحو تحقيق التنمية المستدامة، ومن أبرزها:[1]

1-ضعف معدلات النمو الاقتصادي

عرف الاقتصاد الجزائري تراجعا ملحوظا في معدلات النمو مما جعل تحقيق التنمية المستدامة تواجه صعوبات.

2-إساءة استغلال الموارد الطاقية

يشكل الإفراط في استغلال الموارد الطاقية أحد التحديات الكبيرة التي تساهم في مضاعفة الاستهلاك الوطني من المنتجات البترولية.

ثانيا: التحديات الاجتماعية والبيئية

توجد أيضا مجموعة من التحديات الاجتماعية والبيئية أثرت هي أيضا على التنمية المستدامة ودفعت الجزائر في التفكير لتبني للتنمية المستدامة وهي:[2]

[1] – وهيبة بوربعين، **التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة في الأبعاد والمؤشرات**، مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث، المركز الجامعي لعين تموشنت الجزائر، العدد الثاني،2018، ص ص:86-87.

[2] – ابتسام خطاف وغياظ شريف، **التجربة الجزائرية في مجال التنمية المستدامة بين الواقع والتحديات**، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، جامعة فرحات عباس الجزائر، العدد03،2020، ص ص:145-148.

1-تفاقم حدة الفقر

يشكل الفقر أحد التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد الاستقرار في الجزائر، حيث أدت الاصلاحات الاقتصادية المنفذة خلال الثمانينيات لتفاقم هذه الظاهرة

2-تفشي ظاهرة البطالة

تعاني الجزائر من تفشي ظاهرة البطالة، ما يجعلها من أبرز التحديات الاجتماعية التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة.

3- انتشار ظاهرة الفساد بكافة أنواعه وأشكاله

حيث مثلت "قضية بنك الخليفة" واحدة من أبرز التحديات التي واجهت القطاع الاقتصادي الجزائري تاركة آثارها مستمرة إلى غاية اليوم؛ ويعود سبب ذلك إلى ضعف آلية الرقابة المالية وعدم كفاية الإجراءات الردعية والعقابية إلى جانب انتشار الممارسات غير المشروعة

4-التلوث البيئي

كانت مشاكل التلوث البيئي في الجزائر مرتبطة ارتباطا كبيرا بالسياسات التنموية المتبعة منذ الاستقلال حتى عقد الثمانينيات، حيث غابت الاعتبارات البيئية عن المخططات الاقتصادية والاجتماعية آنذاك مما ساهم في زيادة التلوث الصناعي بمختلف أنواعه والتصحر إضافة لتدهور الغطاء النباتي ومستوى معيشة السكان.

ثالثا: ضغط المنظمات الدولية على التجارة الدولية

بعد أزمة البترول سنة 1986 شهد الاقتصاد الجزائري تحولا من النظام الموجه إلى نظام اقتصاد السوق تمت بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين لتحرير التجارة الخارجية، الا أنه من أجل اكتمال هذه الاصلاحات اقتضى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة التي تشترط وفقا للمادة16 توافق التشريعات المحلية مع اتفاقياتها وبالرغم من أن شروط الانضمام كانت تعجيزية، غير أن الجزائر أصرت على الانضمام نظرا للمزايا التي توفرها وهي تحرير التجارة الخارجية الذي يكون بتخفيض حقوق الجمارك وإزالة العوائق غير التعريفية. [1]

[1] – ليندة بلحارث، **تأثير مسألة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني والتجارة**، مجلة معارف، العدد17، 2014، ص:140، https://asjp.cerist.dz/en/article/92606، تاريخ الاطلاع: 2025/04/04.

وبالتالي يمكن القول إن قرار توجه الجزائر للتنمية المستدامة لم يكن عشوائيا بل جاء نتيجة لمجموعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية إضافة للضغوط التي مارستها المنظمات الدولية على التجارة الدولية.

المطلب الثاني: جهود الجزائر في مجال التنمية المستدامة

خلال السنوات الأخيرة قامت الجزائر بمجهودات كبيرة لدعم مسار التنمية المستدامة، من خلال تبني مجموعة من المشاريع أهمها:[1]

أولا: سن الرسوم البيئية في النظام الجبائي الجزائري

قامت الجزائر بوضع مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية بغية الحد من التلوث لاسيما تلوث الماء والهواء؛ باعتبار أن الجزائر من الدول المنتجة للنفط فهي تؤثر سلبا على البيئة، بسبب الصناعات النفطية وتواجد أغلب المصانع على الشريط الساحلي التي تطرح سنويا كميات ضخمة من النفايات السامة في المسطحات المائية. ومن أبرز الأدوات الجبائية نذكر:

- الرسم على النشاطات الملوثة للبيئة.
- إتاوة المحافظة على جودة المياه.
- رسوم أخرى: تتمثل في رسم التطهير والرسم على البنزين.

ثانيا: قانون تهيئة الإقليم الجزائري

يعتبر من الدوافع الأساسية للوصول لتحقيق التنمية المستدامة، لهذا أصدرت الجزائر هذا القانون سنة 2001 بهدف:[2]

- وضع استراتيجيات تشمل إعادة توازن توزيع الأنشطة والسكان ووسائل التنمية؛
- معالجة أسباب النزوح الريفي وإنعاش المناطق التي تعاني من التهميش؛
- حماية البيئة والحفاظ على الأنظمة البيئية؛

[1] – صالح لخضاري، **واقع التنمية المستدامة في الجزائر: الاستراتيجية والجهود**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة، العدد 50، 2018، ص ص:215-216، https://asjp.cerist.dz/en/article/232297، تاريخ الاطلاع: 2025/04/05.

[2] – بغداد كربالي ومحمد حمداني، **استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنلوجية بالجزائر**، مجلة علوم انسانية، جامعة وهران، العدد45، 2010، ص:20.

- بناء هيكل حضري منظم مع تنظيم سياسة المدينة؛

- دمج الأبعاد المغاربية والمتوسطية؛

- تشجيع التنمية المحلية والتسيير التساهمي.

ثالثا: المصادقة على مشروعي قانوني التنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع والمواقع السياحية

تضمنت التعديلات ضرورة إنهاء الفوضى وعدم الانسجام التي تعاني منها المؤسسات السياحية الوطنية من خلال اعتماد أسلوب حديث يركز على استمرارية العمل و تثمين الموارد الطبيعية والثقافية والحضارية المتاحة، وشملت أيضا تحسين صورة المؤسسات الفندقية ولأجل تطوير قدراتها الإيوائية والاستقبالية إلى جانب تنويع العروض السياحية، عبر إدخال أنماط حديثة من الأنشطة وأكدت التعديلات على أهمية وضع استراتيجية وطنية واضحة للسياحة تقوم بتحديد أولويات وأشكال السياحة المستهدفة للتطوير والوسائل المسخرة لذلك، على رأسها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتحقيق التنمية المستدامة، يهدف مشروع هذا القانون إلى إدراج الجزائر كوجهة سياحية ضمن السوق الدولية من أجل زيادة حصتها من المداخيل المالية التي تنتج عن التدفقات السياحية العالمية؛ كما صادق المجلس على مشروع القانون المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، حيث تم إدراج 31 تعديل ركزت بشكل كبير على العقار السياحي الذي يعتبر عائقا أمام الاستثمار عبر مختلف ولايات الوطن، شملت هذه التعديلات إلغاء أو تعديل بعض المواد المتعلقة بالعقوبات، مخططات التهيئة السياحية، وآليات المراقبة خاصة تلك المتعلقة بتحويل الملكية العقارية والاستثمار، كما استهدفت التعديلات أيضا تشجيع الاستثمار وتفعيل دور البنوك والإعلام في الترويج بالمناطق السياحية محليا ودوليا، مع ضمان تحقيق التوازن الجهوي للاستثمارات وتجنب حصرها في الشريط الساحلي.[1]

رابعا: وضع استراتيجية بيئية وطنية للنشاطات البيئية والتنمية المستدامة

تخلف الجزائر سنويا قرابة 200 ألف طن من النفايات الخطرة التي تنتج بشكل رئيسي عن النشاطات الصناعية والزراعية والطبية، وكان التخلص من هذه النفايات يكون عن طريق تخزينها ضمن وحدات الإنتاج والقائها بطرق غير قانونية في مكبات النفايات المنزلية؛ مما شكل تهديدا مستمرا بسبب تلوث المياه السطحية والجوفية، لذلك وضعت وزارة البيئة استراتيجية بيئية وطنية تهدف لإدارة النفايات الخاصة وفقا للمقاييس

[1]– سليمة بن حليمة وساسية خضراوي، **واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة دفاتر بوادكس، جامعة سعد دحلب البليدة، العدد06، 2016، ص ص:131–132، https://asjp.cerist.dz/en/article/30158 تاريخ الاطلاع:2025/04/07.

البيئية العالمية، وشملت هذه المبادرة كافة ولايات الجزائر لتفادي الأخطار المرتبطة بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة، عن طريق تنظيم ورشات عمل لتدريب العاملين في القطاعات المنتجة لهذه النفايات، وقد بدأت بالفعل في سبع ولايات كما صادق المجلس الشعبي الوطني على قوانين تنظم مراقبة النفايات وطرق التخلص منها، مما يتيح تقدير كميتها وتحديد خصائص النفايات القابلة لإعادة التدوير وتلك التي يجب التخلص منها.[1]

مما سبق يمكن القول إن الجزائر تبذل جهودا كبيرة لتطوير التنمية المستدامة، من خلال تطبيق مجموعة من القوانين والاستراتيجيات والرسوم البيئية التي تهدف إلى حماية البيئة والحفاظ عليها وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر

تتيح مؤشرات التنمية المستدامة فرصة للتعرف على واقع التنمية المستدامة في الجزائر، ويتم ذلك من خلال تحليل بعض مؤشراتها المتمثلة في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تعكس أبعاد التنمية المستدامة وهي كمايلي:

أولا: المؤشرات الاقتصادية

تتمثل المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في المؤشرات التالية:

1- الناتج المحلي الاجمالي:

الناتج المحلي الاجمالي هو مجموع القيمة النقدية السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي، والتي ينتجها أفراد مجتمع معين يعيشون ضمن حدود الرقعة الجغرافية لذلك البلد.[2]

2- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات الأساسية لقياس مستوى التنمية الاقتصادية والأداء الاقتصادي.

---

[1] – صالح لخضاري، **واقع التنمية المستدامة في الجزائر : الاستراتيجية والجهود**، مرجع سابق، ص:217.

[2] – عبد الكريم كاكي وآخرون، **العلاقة بين الصادرات واجمالي الناتج المحلي: دليل تجريبي من الجزائر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد02، 2021، ص: 300.

ويحسب من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على عدد السكان.[1]

وتم الاعتماد على الملحق رقم 01 لتمثيل تطور كل من الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه في الجزائر كمايلي:

الشكل رقم 02: تطور الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه في الجزائر.

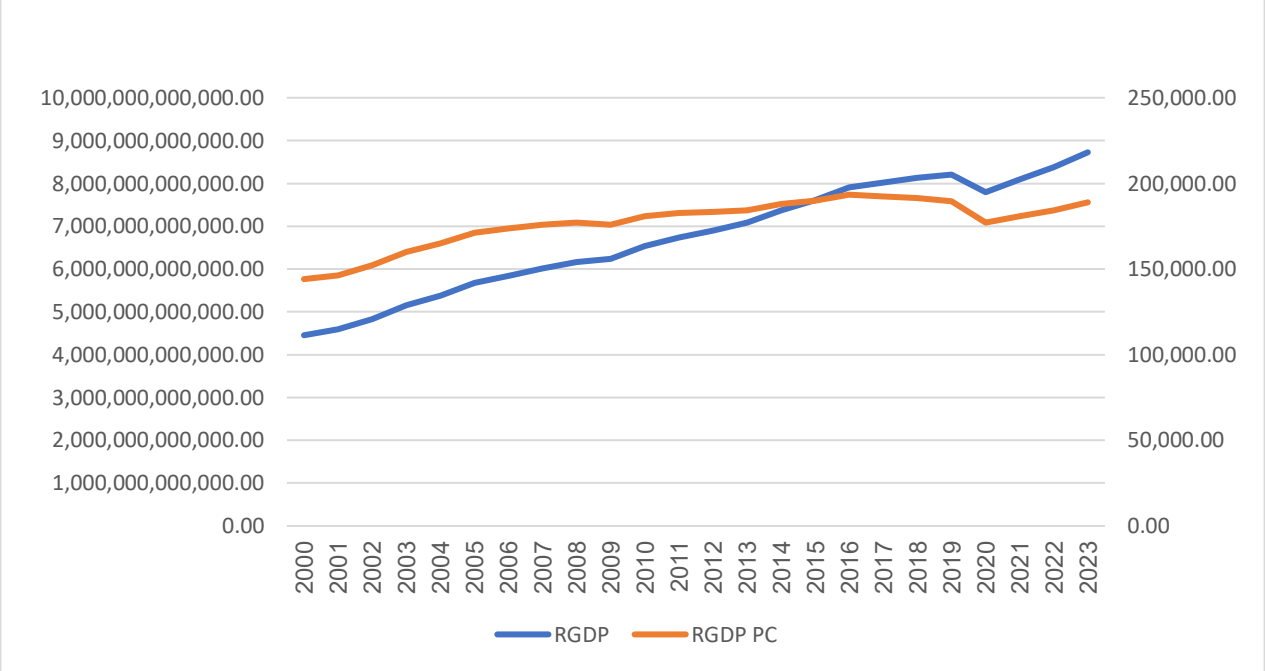

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators، تاريخ الاطلاع:2025/05/10

يبين الشكل الموالي تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى2023 هذا المنحنى يظهر اتجاها تصاعديا لكلا المتغيرين خاصة خلال السنوات الاولى؛ فالناتج المحلي الاجمالي ارتفع من (4.454 تريليون دج) سنة 2000 إلى (6.241 تريليون دج) سنة 2009 مما يدل على تحسن الاوضاع وتجاوز الجزائر للأزمات السياسية و الامنية التي عانت منها خلال العشرية السابقة، اضافة الى ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية، مما ادى الى تحسن ايرادات الدولة التي مكنت الحكومة من تبني سياسة اقتصادية متمثلة في

[1] – خالد فتوح، **قراءة تحليلية لمؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر الجزائر، العدد01،2017، ص:76.

مجموعة من البرامج الاصلاحية أبرزها برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي سنة2001 والبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي سنة 2009.[1]

أما بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفع هو ايضا من (144.123.83 دج) سنة 2000 إلى (175.873.46 دج) سنة 2009 مما يدل على تحسن مستوى معيشة الأفراد في هذه الفترة.

وخلال الفترة الممتدة من 2010 إلى2019 استمر كل من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد في الارتفاع، وشهدت هذه المرحلة انتعاشا في الاقتصاد العالمي بعد انكماشه في الازمة المالية العالمية مما أدى لارتفاع أسعار المحروقات و زيادة الطلب عليها و دفع بالجزائر لإطلاق برنامجين هما برنامج توطيد النمو و البرنامج الخماسي وذلك بهدف اتمام المشاريع الكبرى خاصة في القطاعات الحيوية واطلاق مشاريع استثمارية جديدة الا ان هذه الفترة سرعان ما عقبتها جائحة كوفيد 19 التي ادت لانخفاض كل من الناتج المحلي الإجمالي من (8.205 تريليون دج) الى (7.795 تريليون دج) و نصيب الفرد من (189.524.57دج) إلى (176.992.30دج) وأدت لانهيار اسعار النفط.[2]

وبعد جائحة كورونا والتأثير السلبي الذي خلفته على الاقتصاد فقد عاد الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع مجددا مما يدل على تحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع أسعار النفط مرة أخرى.

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية

ومن بين أبرز هذه المؤشرات نذكر معدل البطالة:

تعرف منظمة العمل الدولية العاطلين عن العمل بأنهم:" الأشخاص الذين هم في سن العمل القادرون عليه الباحثون عليه ويقبلونه عند الأجر السائد لكنهم لا يجدونه."[3]

تم الاعتماد على الملحق رقم 02 لتمثيل تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة كمايلي:

---

[1] – محمد الأمين بلهوشات، **أثر التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة 1980–2019**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي، غير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي،2022–2023، ص: 117.

[2] – **مرجع سابق**، ص:120.

[3] – رحيمي عيسى وآخرون، **ظاهرة البطالة: مفهومها وأبعادها وآثارها**، مجلة ارتقاء للدراسات والبحوث الاقتصادية، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، العدد00، السنة2018، ص:144، https://asjp.cerist.dz/en/article/128874، تاريخ الاطلاع:2025/02/20.

الشكل رقم03: تطور معدلات البطالة في الجزائر.

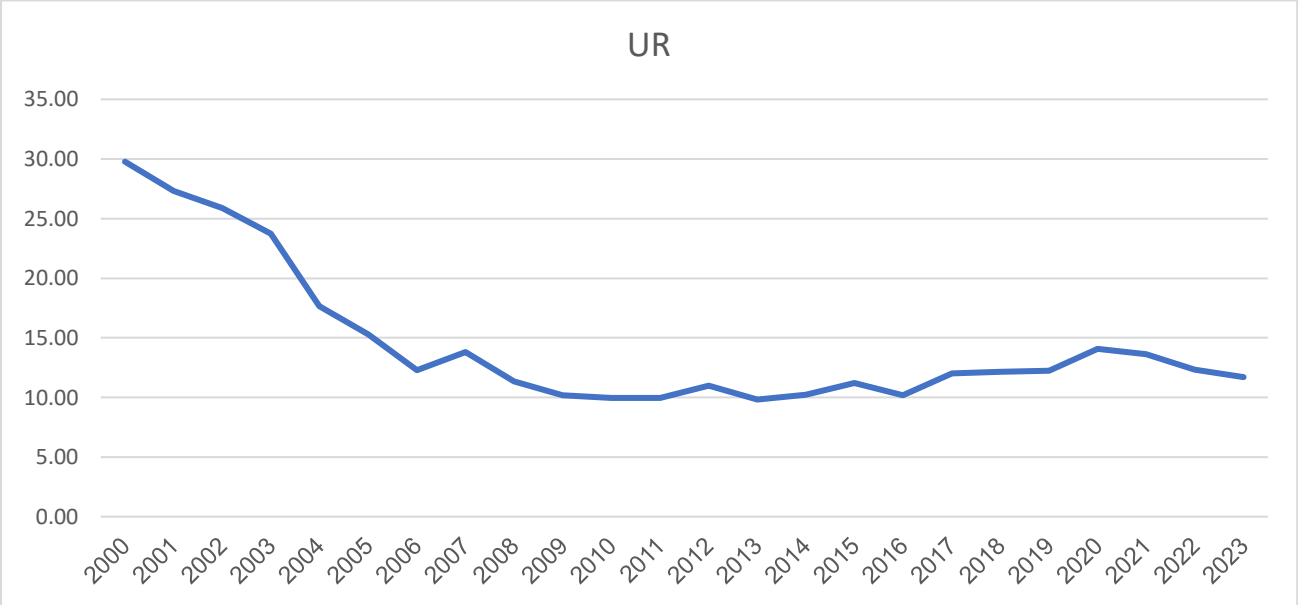

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators، تاريخ الاطلاع:2025/05/10.

من خلال الشكل الموالي يتضح أن معدل البطالة سجل أعلى مستوى له سنة 2000 بنسبة (29.77%) بعدها بدأت معدلات البطالة بالتراجع تدريجيا؛ وصولا لسنة 2006بنسبة (12.27%) نتيجة إطلاق الحكومة الجزائرية لمجموعة من البرامج التنموية، التي ركزت على تمويل مشاريع البنية التحتية مما أدى لتوفير مناصب شغل.[1]

وواصلت معدلات البطالة في الانخفاض خلال الفترة الممتدة من 2008إلى 2013 وبلغت قيمة تتراوح ما بين (11.33%) و (9.82%) وذلك بسبب تحسن مداخيل البترول التي ساهمت في دفع عجلة الاستثمار من خلال زيادة حجم المشاريع والاستثمارات، وبالتالي انعكس ايجابا على أداء ميزان المدفوعات وسجل فائض، إلى جانب تراجع المديونية الخارجية.

[1] -رتيبة لعرابي، **واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تحليلية خلال فترة 2000-2019**، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، جامعة الجزائر03، العدد02، 2022، ص: 158، https://asjp.cerist.dz/en/article/193488، تاريخ الاطلاع: 2025/04/25.

غير أن معدلات البطالة عادت للارتفاع مجددا خلال سنتي2014 و2015بقيمة (10.21%) و (11.21%) على التوالي ويعود هذا الارتفاع لأزمة أسعار النفط التي بدأت في منتصف 2014 وأثرت على مداخيل الدولة الجزائرية.

وعرفت معدلات البطالة ارتفاعا آخر مجددا سنة 2020بنسبة (14.06%) نتيجة لجائحة كوفيد 19 التي أثرت على النشاط الإقتصادي وتسببت في خسائر مناصب الشغل وبعد أزمة كوفيد انخفضت البطالة تدريجيا ابتداء من سنة 2021 حتى 2023 بسبب السياسة التوسعية بعد ارتفاع أسعار النفط لمواجهة المشاكل الاجتماعية الناتجة عن ارتفاع معدلات البطالة وضعف القدرة الشرائية.[1]

ثالثا: المؤشرات البيئية

من أبزها مؤشر انبعاث غاز ثنائي أكسيد الكربون، تمثل انبعاثات غاز ثنائي اكسيد الكربون أحد المؤشرات البيئية المهمة للتنمية المستدامة وتنتج خلال عمليات حرق الوقود الأحفوري، وتنبعث هذه الغازات بشكل أساسي أثناء استهلاك أنواع الوقود الصلبة والسائلة بالإضافة إلى عمليات حرق الغاز.[2]

تم الاعتماد على الملحق رقم 03 لتمثيل انبعاثات غاز ثنائي أكسيد الكربون في الجزائر.

[1] – نوال خروبي وعلى بودلال، **دور برامج الحماية الاجتماعية في التخفيف من البطالة في الجزائر: منحة البطالة نموذجا**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، العدد02، 2023، ص: 741.

[2] – دنيا خنشول، **واقع التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تحليلية خلال الفترة 1992-2015**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2، العدد01، 2018، ص:87، https://asjp.cerist.dz/en/article/54596، تاريخ الاطلاع: 2025/05/01.

الشكل رقم04: انبعاثات غاز ثنائي اكسيد الكربون في الجزائر.

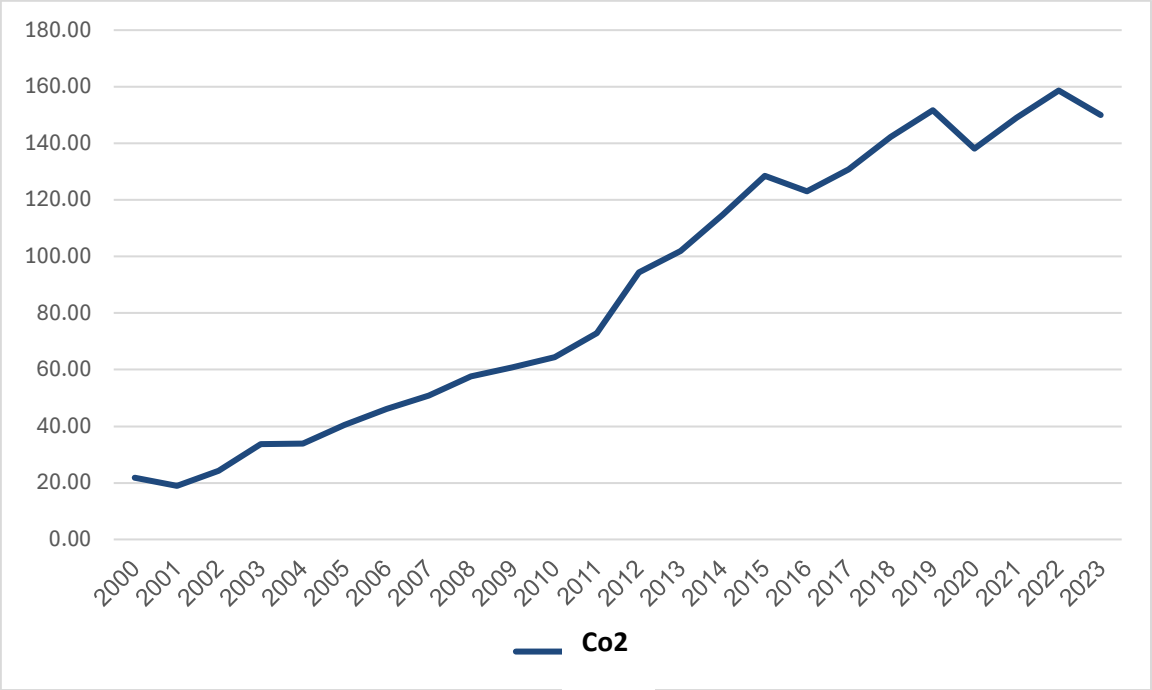

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators، تاريخ الاطلاع:2025/05/10.

يوضح الشكل الموالي أن انبعاثات غاز ثنائي أكسيد الكربون في الجزائر كانت في تزايد مستمر وهذا بسبب الحقول النفطية التي تتوفر عليها، فالجزائر تعتبر ضمن الدول الأكثر انبعاثا لهذا الغاز مقارنة بالدول الصناعية.[1]

شهدت الجزائر ارتفاعا مستمرا في انبعاثات غاز ثنائي اكسيد الكربون خلال الفترة من (2002-2019) ويعود سبب هذا الارتفاع للبرامج التنموية التي أطلقتها الحكومة الجزائرية؛ حققت هذه البرامج نتائج ايجابية وساهمت بشكل غير مباشر في دعم مداخيل البترول من خلال تحسين البنى التحتية خاصة في مجالات الصناعة والنقل والطاقة، مما أدى لزيادة استهلاك البترول والغاز وبالتالي زيادة الانبعاثات ، بينما شهدت بعض السنوات مثل سنة 2016 و2020 انخفاضات طفيفة يعود سببها لانهيار أسعار النفط وتأثير جائحة كورونا التي أدت لتوقف المصانع وانخفاض انتاج النفط بسبب تراجع الطلب عليه في الاسواق العالمية، وفي فترة ما بعد الجائحة سنوات (2021-2022) عرفت هذه المرحلة ارتفاع استهلاك النفط مجددا وبالتالي

[1] – رتيبة لعرابي، **مرجع سابق**، ص:161.

ارتفاع الانبعاثات، أما سنة 2023 فقد شهدت انخفاض نسبي في انبعاثات غاز ثنائي أكسيد الكربون مما يدل على استقرار النشاط الاقتصادي.

من خلال تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر يتضح أن الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه خلال فترة الدراسة شهدا تحسنا ملحوظا، كما أن معدلات البطالة عرفت تقلبات في العقد الماضي الا أنها في السنوات الأخيرة وتحديدا بعد جائحة كورونا بدأت تنخفض تدريجيا، ومن جهة أخرى سجلت انبعاثات غاز ثنائي أكسيد الكربون ارتفاعا مستمرا طوال فترة الدراسة وبعد جائحة كورونا أيضا مما يتطلب القيام بإصلاحات شاملة للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: واقع التنويع الإقتصادي في الجزائر

تعاني الجزائر من هيمنة قطاع المحروقات مما جعلها تبذل جهدا للنهوض بالاقتصاد الوطني، رغم ذلك فهي تتمتع بإمكانات متنوعة قادرة على تنمية اقتصادها الوطني، وتتمثل أبرز هذه الامكانات في الفلاحة الصناعة، السياحة والطاقات المتجددة في هذا المبحث سيتم تسليط الضوء على ذلك.

المطلب الأول: القطاع الفلاحي

تتميز الجزائر بموقع استراتيجي بالغ الأهمية وخصائص نادرة جعلتها تشكل بوابة للقارة الافريقية وجسر للتواصل مع أوربا، وذلك بفضل شريطها الساحلي الذي يبلغ 1200كلم، كما يحقق موقعها المتوسطي حلقة وصل بين المغرب العربي والشرق الأوسط، مما يجعلها ممرا حيويا للعديد من الاتصالات العالمية، إلى جانب هذا تمتلك العديد من الموارد الطبيعية والبشرية تمكنها من تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي والتوجه نحو التصدير ومن بين هذه الموارد نذكر:[1]

أولا: الموارد الطبيعية

تعتبر الموارد الطبيعية الركيزة الأساسية للعمليات الزراعية؛ كونها تساهم في إنتاج السلع الغذائية الضرورية التي يحتاجها الإنسان لاستمرار الحياة، وتتمثل في عنصرين هما الأراضي الزراعية والموارد المائية.

1-الأراضي الزراعية:

تعد الأراضي الزراعية قاعدة الإنتاج الزراعي الأساسية؛ كونها تعتبر العنصر الأكثر تأثيرا على إمكانيات التنمية الزراعية لأي دولة، فهي تشكل ثروة استراتيجية ينبغي المحافظة عليها وتنميتها بمختلف الوسائل المتاحة، وأيضا لدورها المهم في نمو الإنتاج الزراعي وتوسيعه وتمتلك الجزائر مساحة زراعية إجمالية قدرها 42.4 مليون هكتار أي ما يعادل 18% من إجمالي مساحة الجزائر التي تبلغ 238.174.100 هكتار، في حين تبلغ المساحة الزراعية المستغلة ب 8.458 مليون هكتار أي حوالي 28% من اجمالي الأراضي المزروعة، وتتوزع الأراضي الصالحة للزراعة جغرافيا في الجزائر عبر 4 مناطق هي: المناطق الساحلية المناطق الداخلية، المناطق السهبية، المناطق الصحراوية.

[1] – حكيم بوجطو ومحمدأمين مصطفاوي، **القطاع الفلاحي في الجزائر بين الواقع والمأمول**، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، جامعة المدية الجزائر، العدد 12، 2020، ص ص: 23-24، https://asjp.cerist.dz/en/article/139523، تاريخ الاطلاع:2025/05/02.

2- الموارد المائية:

تقدر الموارد المائية في الجزائر بحوالي 20 مليار متر مكعب؛ وتتنوع هذه الموارد بين الموارد المائية السطحية والجوفية، إضافة للمطرية.[1]

تتمثل الموارد السطحية في الجزائر في مياه السدود المحاجر المائية الأنهار، حيث يقدر حجمها الإجمالي بنحو 13.5 مليار متر مكعب موزعة جغرافيا على امتداد التراب الوطني، أما الموارد الجوفية فإن الجزائر تمتلك نحو 7مليار متر مكعب، يتم استخدامه في الزراعة وتتوقف عملية تجدد هذه المياه سنويا على تسرب مياه الأمطار إلى طبقات الارض، وفيما يتعلق بالموارد المطرية فتتفاوت مستويات تساقط الأمطار بين المناطق الشمالية، الهضاب العليا والجنوبية حيث تمثل نسبة التساقط في المناطق الشمالية 92% أما مناطق الجنوب والهضاب العليا فتشكل 8% رغم ذلك يتم تجميعها واستخدامها في الزراعة.[2]

ثانيا: الموارد البشرية

تعد الجزائر واحدة من الدول التي تعتمد اعتمادا كبيرا على العنصر البشري في الانتاج الزراعي وذلك نتيجة ندرة المعدات اللازمة أو صعوبة استخدامها في بعض العمليات، هذا ما أدى لتركز عدد كبير من اليد العاملة في هذا القطاع ومع ذلك فإن نسبة القوة العاملة الزراعية مقارنة بالقطاعات الأخرى لاتزال منخفضة رغم تطبيق عدة برامج تنموية مثل المخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية و مخطط الإنعاش الوطني الذين ساهموا في خلق فرص عمل في البداية، غير أنه على الرغم من زيادة عدد العمال إلا أن نسبة القوى العاملة الزراعية من إجمالي القوى العاملة في البلاد تناقصت بسبب الظروف السياسية و الأمنية التي مرت بها البلاد إضافة للنزوح نحو المدن ورغبة العمل في قطاعات أخرى كالخدمات و الصناعة والتجارة .[3]

---

[1] – طه ياسين مرباح وفرحات عباس، **القطاع الفلاحي في الجزائر كآلية للتنويع الاقتصادي**، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، العدد04، 2020، ص: 556، https://asjp.cerist.dz/en/article/131774، تاريخ الاطلاع: 2025/05/03.

[2] – عميروش بوشلاغم وكريمة بوقرة، **أثر مساهمة القطاع الفلاحي في تنويع الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي خلال الفترة (2000-2020)**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، العدد01، 2022، ص ص: 31-32، https://asjp.cerist.dz/en/article/190214، تاريخ الاطلاع:2025/05/05.

[3] – حكيم بوجطو ومحمدأمين مصطفاوي، **مرجع سابق**، ص:26.

المطلب الثاني: القطاع الصناعي

يعد أداء القطاع الصناعي الجزائري مقيدا مقارنة بالإمكانات المتوفرة في البلاد؛ فالجزائر تمتلك موارد طاقوية كبيرة خاصة في قطاعي النفط والغاز، مما منحها مكانة بارزة على الساحتين العربية والدولية، وتمتلك أيضا موارد طبيعية كبيرة ومتنوعة خارج قطاع المحروقات يعد الاستغلال الأمثل لها بمثابة تحويل الصناعة إلى قطاع اقتصادي رائد قادر على الإسهام في التنويع الإقتصادي، ومن أهم الثروات الطبيعية نذكر:

معدن الحديد المستخرج من منجم الونزة بولاية عنابة، الذي بدأ استغلاله عام 1921 في الفترة الاستعمارية وكذلك منجم بوخضرة بولاية تبسة الذي يعد ثاني أهم مصدر للحديد بعد منجم ونزة، إضافة لمنطقة جبيلات جنوبا التي توجد فيها أكبر حقول الحديد غير المستثمرة حتى الآن.

كما تملك الجزائر احتياطات من الفحم واليورانيوم والذهب خاصة في جبال الهقار (حيث يوجد 173 ألف طن من الذهب في منجمي تيراك وأمسماسة)، الزنك والرصاص، النحاس والزئبق، مما يتيح فرصا لتنويع الإنتاج الصناعي وتحتوي كذلك على أزيد من 30معدنا مستخدما لتلبية الحاجات البشرية منها الباريت (باحتياطي يقدر ب 40000 طن) والرخام، التغستن، الفضة والأحجار الكريمة، في حين يتم استخراج الرصاص والزنك من المناطق الشمالية للبلاد، إضافة لامتلاكها كميات من الملح الوفيرة بسبب انتشار البحيرات والشطوط المالحة، وترتكز الفوسفات في منجم العنق شرق ولاية تبسة ببئر العاتر المكتشف سنة 1908، ومنجم الكويف بولاية تبسة الذي تقدر احتياطاته بمليار طن وبسمك يتراوح بين 5 و30 متر، إلى جانب توفرها على موارد طبيعية أخرى كالجبس والرمل والإسمنت.[1]

تتركز المؤسسات الصناعية الجزائرية في المناطق الساحلية حيث تضم ما يقارب 786 وحدة صناعية موزعة على 21 منطقة نشاط و13 منطقة صناعية بالإضافة إلى 14 محجرة رملية و27 محجرة عادية و91 صناعة ذات طبيعة خطرة.[2]

ويحتوي القطاع الصناعي الجزائري أيضا على مجموعة من الصناعات الخفيفة، المتمثلة في الصناعات الغذائية والصناعات الكيميائية إضافة لصناعة البلاستيك والزجاج والألمونيوم والمشروبات فضلا عن صناعات معدنية أخرى ويركز القطاع الصناعي العمومي بشكل أساسي على صناعات الإلكترونيات

[1] – كمال بايزيد، **التنويع الاقتصادي كمتطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، أطروحة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم، اقتصاد الخدمات، غير منشورة، جامعة الجزائر03، 2019-2020، ص: 264، https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/1873، تاريخ الاطلاع: 2025/05/05.

[2] – الطيب عبيدي وأم الخير عقون، **دور المؤسسات الصناعية الجزائرية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، جامعة الجزائر، العدد01، 2021، ص:295، https://asjp.cerist.dz/en/article/155374، تاريخ الاطلاع: 2025/05/05.

والكهرباء والميكانيك، البلاستيك والمطاط أما الخاص فيركز على الصناعات الغذائية والنسيج والألبسة الجاهزة.[1]

المطلب الثالث: الطاقات المتجددة

الطاقة المتجددة هي تلك الموارد الطبيعية التي يتم الحصول عليها من خلال تيارات الطاقة، وتتميز بأنها مصادر دائمة غير قابلة للنضوب مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الجوفية والطاقة الحيوية والطاقة الكهرومائية وهي كمايلي:

أولا: الطاقة الشمسية

تعد الجزائر من الدول ذات الإمكانات الهائلة في مجال الطاقة الشمسية؛ وذلك بفضل توفرها على مخزون شمسي هائل واتساع مساحتها الجغرافية، وتعد الصحراء الجزائرية من أكثر المناطق الغنية بهذه الطاقة وتحتوي على أعلى الاحتياطات الشمسية عالميا، حيث تتجاوز مدة إشراق الشمس على المستوى الوطني 2000 ساعة سنويا، وقد تصل في المناطق الصحراوية إلى 3600 ساعة، كما يبلغ المعدل اليومي للطاقة الشمسية المحصل عليها يوميا من السطح الأفقي في الجنوب الكبير تحديدا في ولاية تمنراست مستوى يتجاوز 5.6 كيلو واط ساعي لكل كيلومتر مربع، والجدول الموالي يوضح توزيع قدرات الطاقة الشمسية في الجنوب الجزائري بالمقارنة مع مناطق أخرى وطنية:[2]

الجدول رقم04: إمكانات الطاقة الشمسية في الجزائر

المناطق	المنطقة ساحلية	الهضاب العليا	الصحراء
المساحة	04	10	86
معدل إشراق الشمس(سا/م2/السنة)	2650	3000	3500
معدل الطاقة المحصل عليها (كيلو واط سا/م2/السنة)	1700	1900	2650

المصدر: نفيسة ناصري وبن أحمد كلثوم **مرجع سابق**، ص: 333.

[1] – وفاء سلامة ووردة وهلة، **واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة 20أوت 1955 سكيكدة، العدد13، 2018، ص: 144، https://asjp.cerist.dz/en/article/61857، تاريخ الاطلاع: 2025/05/06.

[2] – نفيسة ناصري وبن أحمد كلثوم، **ضرورة تفعيل استغلال الطاقات المتجددة كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي المنشود في الجزائر**، **مرجع سابق**، ص ص: 333-334.

من خلال الجدول يتبين أن هناك امكانات كبيرة في الطاقة الشمسية تتمتع بها الجزائر بالأخص في المناطق الصحراوية؛ إذ يصل معدل إشراق الشمس إلى 3500 ساعة لكل متر مربع سنويا مصحوبا بمعدل طاقة يقدر ب 2650 كيلو واط ساعي لكل متر مربع سنويا، وتأتي بعدها منطقة الهضاب العليا بمعدل قدره 1900 كيلو واط ساعي لكل متر مربع سنويا، بينما تسجل المنطقة الساحلية معدل قدره 1700 كيلو واط ساعي لكل متر مربع سنويا.

ثانيا: طاقة الرياح

تتمتع الجزائر بإمكانات هامة في طاقة الرياح وفقا لموقعها الجغرافي؛ ففي المناطق الشمالية تكون سرعة الرياح معتدلة وتتراوح بين (1و 4م/ث)، أما في المناطق الجنوبية تتجاوز سرعة الرياح (4 م /ث) خاصة في منطقة الجنوب الشرقي كأدرار، حيث تتجاوز الرياح (6م/ث) بالإضافة إلى وجود عدة مناطق مثل تندوف، تيارت، ووهران تتميز بسرعة رياح جيدة واقتصادية تفوق (5م/ث)، أما المناطق ذات السرعة العالية مثل أدرار، تيميمون وعين صالح تتجاوز (6م/ث)، وتعتبر مناطق مثالية لإنشاء مزارع رياح تنتج الكهرباء.[1]

ثالثا: الطاقة الجوفية

بالنسبة لإمكانات الطاقة الحرارية الجوفية في الجزائر؛ فالكلس الجوراسي الموجود في شمال البلاد يشكل احتياطا مهما لهذه الطاقة، مما ينتج عنه وجود أكثر من 200 منبع للمياه المعدنية الحارة، تتركز غالبيتها في المناطق الشمالية الشرقية و الشمالية الغربية، وتتراوح درجات حرارة هذه الينابيع عادة فوق 40 درجة مؤية، ويعتبر منبع المسخوطين الأكثر حرارة إذ تصل درجة حرارته إلى 96 درجة مؤية، وتعد هذه الينابيع الطبيعية في الغالب تسربات من خزانات موجودة في سطح الأرض حيث يتجاوز معدل تدفق الماء الحار منها ما يفوق 2 متر مكعب، مما يشير إلى وجود جزء محدود فقط من الطاقة المخزنة، ويعتبر منبع المسخوطين الأكثر حرارة إذ تصل درجة حرارته إلى 96 درجة مؤية، وتعد هذه الينابيع الطبيعية في الغالب تسربات من خزانات موجودة في سطح الأرض حيث يتجاوز معدل تدفق الماء الحار منها ما يفوق 2 متر مكعب مما يشير إلى وجود جزء محدود فقط من الطاقة المخزنة.[2]

---

[1] – سليمان كعوان وأحمد جابة، **تجربة الجزائر في استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة عنابة، العدد 14،2015، ص:64، https://asjp.cerist.dz/en/article/12424، تاريخ الاطلاع: 2025/05/06.

[2] – لمجد بوزيدي وآخرون، **آليات تطوير وتدعيم الطاقات المتجددة البديلة كأداة لخلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات: قراءة تحليلية للتجارب في الجزائر**، مجلة المستقبل الاقتصادي، جامعة بومرداس، العدد الخامس، 2017، ص: 153، https://asjp.cerist.dz/en/article/81068، تاريخ الاطلاع:2025/05/07.

رابعا: الطاقة الحيوية

تعتبر الطاقة الحيوية أو ما يعرف بطاقة الكتلة الحية أنها؛ عملية استغلال المواد العضوية كمصدر للوقود من خلال عدة تقنيات منها: التغويز، الاحتراق والهضم، وإذا ما تم استغلال هذه المواد بشكل ملائم ستشكل مصدرا هاما للطاقة المتجددة أما فيما يخص مصادر الطاقة الحيوية في الجزائر فهي تتمثل في:[1]

1-موارد غابية: وتنقسم إلى

منطقة الغابات الاستوائية التي تمتد على مساحة تقدر بحوالي 25 مليون هكتار، أي ما يعادل أكثر من 10% من اجمالي مساحة البلاد، والمنطقة الصحراوية الجرداء التي تشغل أكثر من 90% من المساحة الإجمالية، ويعد كل من الصنوبر البحري ونبات الكاليتوس من أهم الأنواع النباتية المستخدمة في إنتاج الطاقة الحيوية.

2-موارد طاقوية من النفايات الحضرية والزراعية:

تقدر النفايات الحضرية والزراعية بحوالي 5 ملايين طن معدل نفط، كما أن هذا المورد لديه امكانات وقادر على توفير 1.33 مليون طن معدل نفط سنويا، غير أنه لم اعادة تدويره لحد الآن.

خامسا: الطاقة الكهرومائية

تتمتع الجزائر بإمكانات مائية مهمة؛ حيث تقدر اجمالي كميات الأمطار المتساقطة سنويا حوالي 65 مليار متر مكعب ومع ذلك لا يتم استغلال إلا نسبة ضئيلة منها تبلغ حوالي 5% مقارنة ببعض الدول الأوربية، التي تصل نسبة الاستغلال حتى 70% ويعود ذلك إلى تركز الأمطار في مناطق محدودة، إضافة لفقدان جزء منها بسبب التبخر أو تدفقها بسرعة نحو البحر أو حقول المياه الجوفية، وتقدر كميات المياه المستغلة حاليا 25 مليار متر مكعب يتوزع ثلثها على المياه السطحية (المخزنة في 103 سد منجز و 50 أخرى قيد الإنشاء)، والباقي على المياه الجوفية التي تقدر احتياطاتها نحو 10مليار متر مكعب، وتتواجد في أعماق متفاوتة تتراوح بين عشرات الأمتار مثل أدرار، ومئات الأمتار مثل غرداية، ورقلة، لتصل إلى أكثر

[1] – زروق بن موفق، **استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في دراسات اقتصادية ومالية، علوم اقتصادية، غير منشورة، 2018-2019، ص ص: 298-299، http://dspace.univ-djelfa.dz:8080/xmlui/handle/123456789/1366، تاريخ الاطلاع:2025/05/08.

من 1700 متر في مناطق مثل توقرت، أما بالنسبة للطاقة الكهرومائية لا تتجاوز مساهمة هذا القطاع 1% أي ما يعادل 286 ميغاواط .[1]

المطلب الرابع: القطاع السياحي

يعد القطاع السياحي من القطاعات الحيوية التي تساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي، كونه يساهم في زيادة الدخل الوطني، خلق مناصب الشغل ومصدر مهم للعملة الصعبة، وتتمتع الجزائر بإمكانات سياحية متنوعة هي:

أولا: الإمكانات الطبيعية والجغرافية

تتمتع الجزائر بموقع استراتيجي كونها تقع في الضفة الجنوبية الغربية لحوض البحر الأبيض المتوسط حيث تحتل مركزا محوريا في منطقة المغرب العربي وعلى مستوى القارة الافريقية وتعد أيضا من الدول القريبة من السوق السياحية لاسيما الأوربية التي تشكل المصدر الأول للسياح، تمتد مساحتها على نحو 2.381.741كيلومتر مربع بينما يقدر طول ساحلها حوالي 1600 كيلومتر، في حين يبلغ امتدادها من الشمال إلى الجنوب 1900كيلومتر مع حدود برية طويلة تصل إلى 6000 كيلومتر تربطها بسبع دول وبالتالي يمكن التمييز بين منطقتين طبيعيتين مختلفتين هما:[2]

1-المنطقة الشمالية

تتربع على مساحة قدرها 400ألف كيلومتر مربع؛ و تمتاز بهيمنة الطابع الجبلي بوجود سلسلتين جبليتين متوازنتين هما الأطلس التلى والأطلس الصحراوي، يفصل بينهما منطقة هضبية واسعة ذات غطاء نباتي كثيف و زراعة متنوعة، وتحتضن هذه المنطقة 90% من إجمالي سكان الجزائر، وتتركز فيها المدن والقرى وأيضا المناطق الصناعية ،إلى جانب شبكات البنية التحتية وعلى امتداد شريطها الساحلي يوجد عدد من الحظائر الوطنية التي أنشأت بهدف الحفاظ على البيئة و التنوع الحيواني، بالإضافة لتوفر العديد من الحمامات المعدنية ذات الطابع العلاجي و السياحي.

---

[1] – **مرجع سابق**، ص: 299.

[2] – زهير بوعكريف، **ترقية القطاع السياحي كمورد بديل للثروة النفطية من أجل تحقيق تنمية مستدامة: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص تسويق، غير منشورة، جامعة يحي فارس المدية، 2017-2018، ص ص: 194-195.

3-المنطقة الجنوبية(الصحراء)

تعتبر الصحراء الجزائرية ثاني أكبر صحراء في العالم؛ اضافة لتمتعها بكافة المقومات التي من خلالها تنجح السياحة وتشغل مساحة تقدر نحو 2مليون كيلومتر مربع ما يعادل أكثر من 80% من المساحة الإجمالية للبلاد، فالصحراء الجزائرية تتميز برمالها الذهبية وجبالها الغرانيتية والبركانية إلى جانب واحات النخيل التي تتوزع في مناطق مختلفة أبرزها: " وادي سوف، وادي ميزاب، الساورة، القرارة، الزيبان" وتتمتع كذلك بأهمية بالغة نظرا لغناها بالكنوز الطبيعية، اضافة لوجود نقوش صخرية وبقايا حيوانية ونباتية تعود لفترات قديمة.

ثانيا: الإمكانات التاريخية والثقافية

تتمتع الجزائر بتراث تاريخي وحضاري يبرز مكانتها كمهد للحضارة الإنسانية؛ ويشهد على انتمائها للفضاء الإسلامي والمتوسطي والإفريقي، وشكلت المعالم الأثرية، المتاحف والوثائق التاريخية عظمة الحضارات المتعاقبة، بدءا من الأمازيغية مرورا بالفينيقية والبيزنطية والرومانية وصولا للحضارة الإسلامية وحظيت عدة مناطق أثرية جزائرية باعتراف دولي حيث صنفتها منظمة اليونسكو ضمن قائمة التراث العالمي من أبرزها: " قلعة بني حماد، جميلة، طاسيلي نجار تيمقاد، تيبازة، سهل المزاب والقصبة." [1]

[1] – يحياوي عبد الحفيظ وآخرون، **الآثار الاقتصادية لتنمية السياحة في الجزائر**، **كتاب جماعي حول القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر**، الطبعة الأولى، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم ادارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، الجزائر،2020، ص: 35.

المبحث الثالث: التنويع الاقتصادي ودوره في التنمية المستدامة

بعد التطرق لواقع كل من التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي؛ سيتم في هذا المبحث تحديد العلاقة بينهما من خلال عرض أهم البرامج التنموية المتبعة في الجزائر لتحقيق التنويع، إضافة لمؤشرات التنويع الاقتصادي وأهم التحديات التي تحول دون تحقيق هذا الهدف.

المطلب الاول: البرامج التنموية في الجزائر

سعيا لتحقيق التنويع الإقتصادي والتقليل من الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات؛ سعت الجزائر لتنفيذ عدة برامج تنموية خصصت لها مبالغ مالية ضخمة بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني، وتتمثل هذه البرامج في:

أولا: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي2001-2004

في شهر أفريل أطلقت الحكومة الجزائرية برنامجا لدعم الإنعاش الإقتصادي؛ حيث خصص له أكبر ميزانية مالية منذ الاستقلال بلغت قيمتها 525 مليار دينار جزائري (ما يعادل حوالي 7 مليار دولار)، وجهت لتطوير قطاعات رئيسية تتمثل في الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية التنمية المحلية والبشرية، بالإضافة إلى دعم قطاع الزراعة والصيد البحري والإصلاحات سعى هذا البرنامج لتحقيق مجموعة من الأهداف منها:[1]

- تحفيز الطلب الكلي؛

- دعم الأنشطة التي تساهم في انتاج القيمة المضافة وخلق فرص العمل من خلال تحسين استغلال القطاع الزراعي ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية؛

- انشاء بنى تحتية تمكن من اعادة بعث الأنشطة الاقتصادية وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان؛

- الاستثمار في تطوير الموارد البشرية

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005-2009

جاء هذا البرنامج خلال الفترة الممتدة من (2005-2009) لأجل مواصلة سياسة التوسع في الانفاق العام؛ التي بدأ تطبيقها في 2001 جاء ذلك تزامنا مع التحسن المستمر للوضع المالي للبلاد نتيجة تراكم

[1] - هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، العدد الخامس، 2020، ص:40، https://jocu.journals.ekb.eg/article_91597.html، تاريخ الاطلاع:2025/05/10.

احتياطي الصرف، الذي كان سببه ارتفاع أسعار النفط منذ مطلع الألفية الثالثة خصص لهذا البرنامج 4202.7 مليار دج أي ما يعادل 55مليار دولار أمريكي وتمثلت أهدافه في مايلي: [1]

- تحسين الظروف المعيشية للسكان من خلال السعي لتطوير الجوانب الصحية والتعليمية والأمنية؛

- تحسين البنية التحتية من خلال مشاريع النقل والأشغال العمومية وتهيئة المناطق؛

- يتمثل الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وذلك عبر تحقيق الأهداف الوسيطة أولا

ثالثا: برنامج توطيد النمو 2010-2014

جاء هذا البرنامج مكملا للبرامج السابقة في ظروف داخلية وخارجية مناسبة؛ هدفه كان تثبيت الإنجازات المحققة من البرامج السابقة مع وضع برنامج طموح لتحقيق تنمية شاملة تسهم في تحسين رفاهية المجتمع اهتم بالاستثمار في العنصر البشري باعتباره ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، وأيضا بالتنمية البشرية إلى جانب تخصيص موارد ضخمة للاستثمارات العمومية وبلغت القيمة الإجمالية لهذا البرنامج حوالي 21.214 مليار دج (ما يعادل 286 مليار دولار) وزعت على:

- استكمال المشاريع الكبري التي كانت حيز التنفيذ خاصة قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ إجمالي قدره 9700مليار دج (ما يعادل 130مليار دولار)؛

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي قدره 11534 مليار دج ما يعادل (156 مليار دولار).[2]

رابعا: البرنامج الخماسي (2015-2019)

أطلقت الحكومة الجزائرية خطة خماسية تهدف لزيادة مسار التنمية والنمو التي انطلقت خلال العقد السابق؛ من خلال التركيز على الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد مثل: الزراعة، المياه، الصناعة

[1] - عطاء الله بن طيرش وآخرون، **دراسة تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة آفاق للعلوم، جامعة غرداية الجزائر، العدد18، 2020، ص:311، https://asjp.cerist.dz/en/article/106150، تاريخ الاطلاع: 2025/05/12.

[2] - مراد رحال، **أثر البرامج التنموية على التنويع الاقتصادي في ظل تحقيق متطلبات التنمية المستدامة دراسة تحليلية في الجزائر للفترة (2001-2016)**، مرجع سابق، ص:111.

والسياحة إعادة تدوير واسترجاع النفايات. وخصص له مبلغ مالي قدره 22100 مليار دج (حوالي 280 مليار دولار) ويشمل هذا البرنامج مجموعة من الحالات هي: [1]

– اكمال المشاريع التي هي قيد التنفيذ والمقرر إنهائها قبل نهاية 2014 خاصة في قطاعات السكن والصحة والتعليم؛

– العمل على تنويع الصادرات بعيدا عن قطاع المحروقات، من خلال تطوير الصناعات الغذائية وتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة؛

– مضاعفة جهود الحكومة في البحث والتنقيب عن النفط، وتطوير طرق الإنتاج الحالية لضمان التواجد في الأسواق العالمية، وتأمين الموارد الطاقوية على المدى الطويل؛

– إطلاق برنامج شامل لتطوير الطاقات المتجددة؛

– إنشاء إطار تشريعي وتنظيمي حديث يهدف لحماية الاستثمارات وادارة البنى التحتية بأساليب حديثة لتحقيق استدامة الخدمات والمرافق العمومية تماشيا مع المتطلبات الجديدة؛

– دعم الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على التكنلوجيا والمعرفة بالإضافة لتشجيع المؤسسات الصغيرة؛

– التوزيع العادل للأنشطة الإنتاجية عبر مختلف المناطق.

خامسا: النموذج الجديد للنمو 2016–2030

أطلقت الحكومة الجزائرية أواخر سنة 2016 "نموذج النمو الجديد". وذلك بعد موافقة البرلمان الجزائري وهو برنامج طويل المدى يستمر حتى عام 2030، جاء هذا النموذج كرد فعل على التحديات المالية التي واجهتها البلاد خلال البرنامج التنموي الخماسي، والمتمثلة في الأزمة المالية التي نتجت عن تراجع أسعار النفط بالأسواق العالمية إذا شهد سعر البرميل انخفاض تجاوز 60% وبالتالي تسبب في تأثيرات كبيرة على الاقتصاد الوطني، وتم تنفيذه من خلال ثلاث مراحل هي:[2]

[1] – كريمة جنحين، **نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000–2018)**، أطروحة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، الادارة المالية للمؤسسات، غير منشورة، جامعة الجزائر03، 2020–2021، ص ص: 93–94.

[2] – مراد رحال، **أثر البرامج التنموية على التنويع الاقتصادي في ظل تحقيق متطلبات التنمية المستدامة دراسة تحليلية في الجزائر للفترة (2001–2016)**، مرجع سابق، ص:117–118.

1-مرحلة الإقلاع (2016-2019):

ركزت هذه المرحلة على زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية في القيمة المضافة، للوصول للهدف المطلوب.

2-**مرحلة الانتقال (2020-2025):**

سعت لمعالجة الاختلالات الاقتصادية من خلال الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة ومستمرة.

3-**مرحلة الاستقرار (2026-2030):**

في هذه المرحلة يكون الاقتصاد قد استخدم كافت الموارد المتاحة، مع تحقيق الأهداف المخططة.

مما سبق يمكن القول إن البرامج التنموية في الجزائر حققت تأثيرات إيجابية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية؛ الا أنها مازالت تواجه تحديات بسبب اعتمادها الكبير على العائدات النفطية التي تتميز بتقلبات حادة، وبالتالي تؤثر سلبا على تحقيق الأهداف المنشودة، لهذا تبرز الحاجة لإجراء إصلاحات اقتصادية تساعد في تحقيق التنويع الإقتصادي الجزائري.

المطلب الثاني: مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر

تعتبر مؤشرات التنويع الاقتصادي أداة هامة لقياس درجة تنوع الاقتصاد الوطني، لهذا سيتم في هذا المطلب تحليل بعض المؤشرات التي تعكس التنويع الاقتصادي مثل نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ومؤشر هيرفندال هيرشمان إضافة للمقارنة بين مؤشر هيرفندال هيرشمان ومؤشرات التنمية المستدامة.

أولا: نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي

للتعرف على مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي باعتبارها تمثل مؤشرا مهما لقياس التنويع الاقتصادي، تم حساب نسب مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بناءا على الملحق رقم 04 خلال الفترة 2000-2020 وذلك بالاعتماد على التقارير الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم05: نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوينPIB في الجزائر خلال 2000-2020.

السنوات	الفلاحة	المحروقات	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	النقل والاتصالات	التجارة والخدمات
2000	10.67	35.8	10.28	9	8.5	25.72
2001	10.97	38.45	9.41	8.53	8.08	24.52
2002	10.36	36.71	9.38	9.19	8.47	25.86
2003	10.96	39.76	8.5	8.53	8.3	23.93
2004	10.46	41.82	7.88	8.27	9.24	22.3
2005	8.39	48.38	6.88	7.29	9.3	19.73
2006	8.19	49.62	6.56	7.79	9.33	18.48
2007	8.27	47.8	6.68	8.56	9.45	19.21
2008	7.29	50.13	6.08	8.72	8.32	19.43
2009	10.61	35.44	7.58	11.4	9.86	25.07
2010	9.75	40.17	6.54	11.47	8.97	23.07
2011	9.68	42.93	6.01	10.33	8.79	22.22
2012	10.48	40.82	5.96	10.4	8.81	23.5
2013	11.63	35.24	5.88	11.13	10.37	25.72
2014	12.23	32.14	6.22	11.94	10.7	26.76
2015	14	22.68	7.08	13.46	12.05	30.7
2016	14.8	20.93	7.32	13.79	12.45	30.69
2017	14.04	23.4	7.13	13.39	12.48	29.53
2018	13.92	26.15	6.91	12.96	12.05	27.98
2019	14.6	23.04	7.23	13.85	12.63	28.62
2020	17.29	17.13	8.42	15.2	13.6	28.32
متوسط الفترة	11.4	35.48	7.27	10.77	10.11	24.91

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على تقارير الديوان الوطني للإحصاء

https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH14_ComptNat1962_2020Ar.pdf

من خلال الجدول السابق اتضح أن قطاع المحروقات مسيطر على تكوين الناتج المحلي الاجمالي الجزائري حيث بلغت مساهمته في المتوسط 35.48 % خلال الفترة محل الدراسة مما يبين أن الاقتصاد الوطني يعتمد بشكل مفرط على قطاع المحروقات، يليه في المرتبة الثانية قطاع التجارة والخدمات بنسبة 24.91 % كمتوسط للفترة، أما القطاع الفلاحي فتظهر مساهمته بنسبة 11.4% وهي لا تتناسب مع الامكانات الزراعية والطبيعية التي تزخر بها الجزائر، أما بالنسبة لقطاعات البناء والأشغال العمومية والنقل والاتصالات فسجلوا تقريبا نفس النسب بلغت 10.78 % و 10.11% على التوالي، في حين جاء قطاع الصناعة في المرتبة الاخيرة بمساهمة ضئيلة قدرت حوالي 7.28%، مما يبين أن النشاط الاقتصادي مزال مرتبطا بشكل كبير بقطاع المحروقات، أما القطاعات الانتاجية كالزراعة والصناعة فنسب مساهمتها ضعيفة جدا مقارنة بالإمكانات المتوفرة لديها.

ثانيا: قياس درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر بمؤشر هيرفندال هيرشمان

لقياس درجة التركيز والتنويع الاقتصادي في الجزائر يتم حساب مؤشر هيرفندال هيرشمان بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم 05، اضافة لتطبيق العلاقة السابقة وفق الشكل التالي:

$$H=\frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}(x_i/x)^2}-\sqrt{1/N}}{1-\sqrt{1/N}}$$

حيث x_i : قيمة المتغير في النشاط i، X: القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات،N : عدد القطاعات.

الجدول رقم06: مؤشر هيرفندال هيرشمان

السنوات	معامل هيرشمان	السنوات	معامل هيرشمان
2000	0.123523992	2011	0.180272509
2001	0.142766849	2012	0.163563038
2002	0.132560137	2013	0.121511484
2003	0.153036104	2014	0.101811368
2004	0.167249003	2015	0.071541732
2005	0.23384799	2016	0.065531619
2006	0.245229082	2017	0.066552907
2007	0.224890887	2018	0.070038225
2008	0.255022246	2019	0.059718784
2009	0.117580078	2020	0.043317137
2010	0.15451227		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 05

من خلال البيانات الموجودة في الجدول رقم 06 تم تمثيل منحنى بياني يمثل تطور مؤشر هيرفندال هيرشمان كمايلي:

الشكل رقم05: تطور مؤشر هيرفندال هيرشمان في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

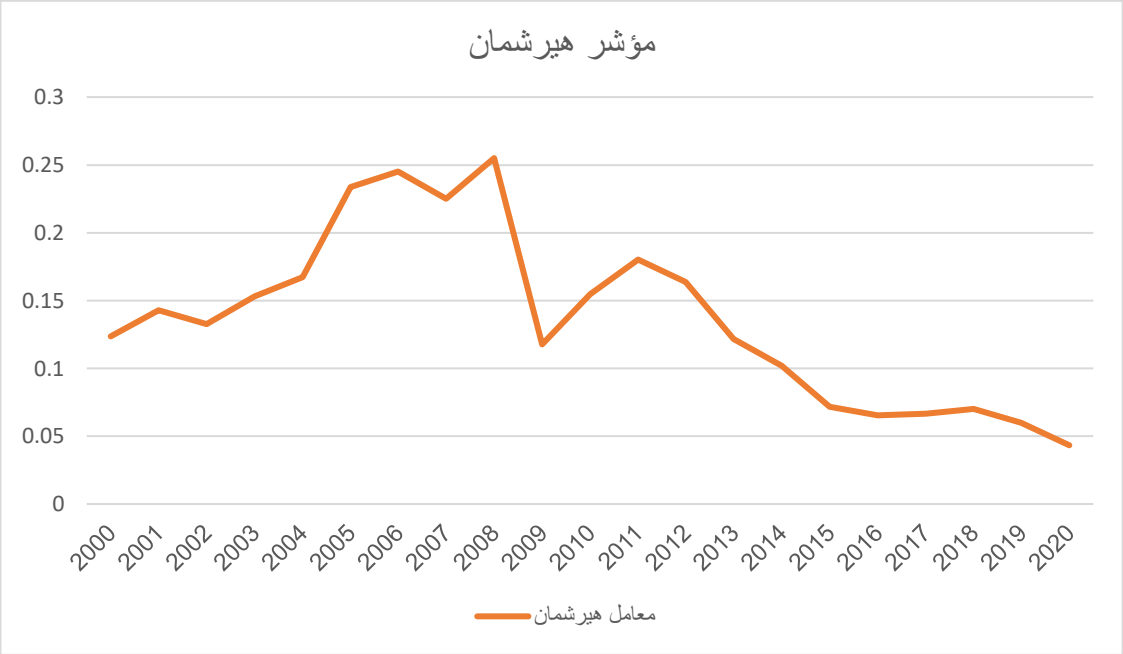

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات الجدول رقم06

من خلال الشكل الموالي تبين أن مؤشر هيرفندال هيرشمان عرف تذبذب خلال الفترة المدروسة بين الارتفاع والانخفاض؛ ففي عام 2000 بلغت قيمة المؤشر (0.123) بعدها شهدت تصاعدا تدريجيا حتى عام 2008 لتتراجع مرة أخرى في عام 2009 مسجلة (0.117)، استمر هذا التذبذب إلى غاية الفترة الممتدة بين 2010 و2017.

يمكن تفسير الانخفاض الملحوظ في قيمة المؤشر خلال سنتي 2015 و2016 بالتراجع الكبير في حصة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الاجمالي، الذي جاء نتيجة انخفاض أسعار النفط فبعدما بلغ سعر البرميل (99.68 دولار) عام 2014 انخفض إلى (54 دولار) عام 2015 ثم واصل انخفاضه ليصل إلى (42 دولار) عام 2016 [1]

الا أنه عاد للارتفاع مجددا عام 2018 مسجلا (0.700) أما خلال عامي 2019 و2020 فإن الانخفاض في قيمة المؤشر لا يعكس بالضرورة تحقيق تنويع اقتصادي، بل يعود سببه لتراجع أسعار المحروقات وانخفاض الطلب عليها تزامنا مع جائحة كورونا.

[1] – على صولي، **واقع وآليات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي الاغواط، العدد01، 2023، ص: 71.

ثالثا: مقارنة مؤشر هيرشمان بمؤشرات التنمية المستدامة

لتحليل العلاقة بين التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري تم حساب معامل الارتباط (r)بين مؤشر هيرشمان ومؤشرات التنمية المستدامة المتمثلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، ومعدل البطالة، وانبعاث غاز ثنائي أكسيد الكربون، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم07: مقارنة مؤشر هيرشمان بمؤشرات التنمية المستدامة من خلال معامل الارتباط.

المؤشرات	معامل الارتباط (r)	التفسير
مؤشر هيرشمان ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	−0.330	ارتباط سالب متوسط القوة.
مؤشر هيرشمان ومعدل البطالة	0.057	ارتباط موجب ضعيف.
مؤشر هيرشمان وانبعاث غاز ثنائي أكسيد الكربون	0.703	ارتباط موجب قوي.

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات البنك الدولي، تقارير الديوان الوطني للإحصاء وبرنامجEXCEL

تم حساب معامل الارتباط كمايلي:

$$r = \frac{\sum(x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})}{\sqrt{\sum(x_i - \bar{x})^2} \times \sqrt{\sum(y_i - \bar{y})^2}}$$

حيث:

x_i قيمة مؤشر هيرشمان في سنة معينة.

$\bar{x}$ المتوسط الحسابي لقيم x.

y_i قيمة نصيب الفرد، البطالة أو انبعاث غاز ثنائي أكسيد الكربون.

$\bar{y}$ المتوسط الحسابي لقيم y.

من خلال النتائج المعروضة في الجدول السابق تبين أنه:

– إذا كانت اشارة معامل الارتباط المتحصل عليها سالبة ($r < 0$) فهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغيرين، بمعنى أن زيادة أحد المتغيرين يصاحبها انخفاض في المتغير الثاني والعكس.[1]

وبالتالي فان النتائج السابقة المتعلقة بمؤشري هيرشمان ومؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي تدل على وجود علاقة عكسية بينهما، حيث تؤدي الزيادة في مؤشر هيرشمان إلى انخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي أي أنه كلما تركز الاقتصاد في قطاع معين انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي مما يدل على وجود ارتباط سالب متوسط القوة بينهما.

– إذا كانت اشارة معامل الارتباط المتحصل عليها موجبة ($r > 0$) توجد علاقة طردية بين المتغيرين، بمعنى أن زيادة أحد المتغيرين يصاحبها زيادة في المتغير الثاني والعكس.[2]

والنتائج السابقة المتعلقة بمؤشري هيرشمان ومؤشر البطالة توضح وجود علاقة طردية بين المؤشرين حيث تؤدي الزيادة في قيمة المؤشر الى ارتفاع معدلات البطالة، والعكس صحيح أي أنه كلما زاد تركز الاقتصاد في قطاع واحد ارتفعت معدلات البطالة، مما يدل على وجود ارتباط موجب ضعيف بينهما

– أما النتائج المتعلقة بمؤشر كل من هيرشمان وانبعاث غاز ثنائي اكسيد الكربون، فهي أيضا توضح وجود علاقة طردية بين المؤشرين أي انه كلما زاد تركز الاقتصاد في قطاع معين زادت معه انبعاثات غاز ثنائي أكسيد الكربون مما يدل على وجود ارتباط موجب قوي بينهما.

المطلب الثالث: تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر

تواجه الجزائر جملة من التحديات التي تعيق عملية التنويع الإقتصادي لعل أهمها هي ضرورة التوجه نحو القطاعات التي تتميز بكثافة العمالة والخدمات التي تملك فيها البلاد ميزة تنافسية على الصعيد الدولي لهذا يجب التوجه إلى القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي، ويمكن تلخيص أهم هذه التحديات كمايلي:[3]

[1] – مومن الجموعي بكوش، **معامل الارتباط الخطي البسيط بيرسون والاختبارات البديلة**، دراسات نفسية وتربوية، جامعة الوادي، العدد02، 2023، ص: 268، https://asjp.cerist.dz/en/article/231273، تاريخ الاطلاع: 2025/05/16.

[2] – **مرجع سابق**، ص: 268.

[3] – عمر مرزوقي وشهيناز كشرود، **تحديات خطاب التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل واقع تنموي مأزوم**، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، العدد14، 2018، ص ص: 274–275، https://asjp.cerist.dz/en/article/113610، تاريخ الاطلاع:2025/05/16.

أولا: نظام صرف العملة الأجنبية

تعتمد الدولة بشكل كبير على العائدات النفطية المقدرة بالدولار في حين يعاني الدينار الجزائري من التضخم، مما أدى للحد من قدرة الدولة المالية المخصصة للتنويع الإقتصادي.

ثانيا: التعليم والمهارات

يواجه النظام التعليمي تحديا كبيرا لأن مخرجاته لا تلائم متطلبات سوق العمل، خاصة فيما يتعلق بالكفاءات والمهارات التي تساهم في تنفيذ استراتيجيات التنويع الإقتصادي.

ثالثا: القطاع الخاص

ضعف القطاع الخاص الجزائري من حيث مساهمته في خلق فرص العمل وجذب الاستثمارات الأجنبية.

رابعا: جاذبية العمل في القطاع العام

يفضل عدد كبير من العمال العمل في القطاع العام على الخاص، لتوفره على العديد من الخصائص.

خامسا: الانفتاح على قطاع الأعمال الحرة

يعاني سوق العمل في الجزائر من غياب الحوافز لإنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تعتبر مهمة لتنويع الاقتصاد الوطني

سادسا: ضعف جاذبية الاستثمار الأجنبي

تؤثر الإجراءات البطيئة والقوانين المعقدة سلبا على جذب الاستثمارات الأجنبية.

سابعا: غياب النظم الذكية

تفتقر الجزائر على الأنظمة الحديثة التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتساهم في إنتاج وتوزيع السلع والخدمات بكفاءة، وهي مهمة في تحقيق التنويع الاقتصادي.

بالتالي يمكن القول إن الجزائر تواجه عدة تحديات تمنعها من تنويع اقتصادها؛ أبرزها الاعتماد المفرط على النفط، وضعف القطاع الخاص، عدم ملائمة التعليم مع سوق العمل، وصعوبات في جذب الاستثمارات الاجنبية، مما يتطلب القيام بإصلاحات لدعم التنويع الاقتصادي الذي يعتبر أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

خلاصة الفصل الثاني

على الرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر منذ الاستقلال لتحقيق التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي عبر تبني سياسات وبرامج تنموية تهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع المحروقات، إلا أن الواقع الاقتصادي لا يزال يعكس هيمنة واضحة لهذا القطاع، كما تظهر المؤشرات ان الاقتصاد الوطني لم ينجح بعد في تحقيق التنويع الاقتصادي، رغم امتلاك البلاد إمكانات كبيرة في قطاعات الفلاحة، الصناعة، السياحة والطاقات المتجددة والتي يمكن أن تشكل ركائز أساسية لاقتصاد متنوع، تم التطرق كذلك لأبرز التحديات التي تعيق تنويع القاعدة الانتاجية في الجزائر وتحول دون تحقيق تنمية مستدامة.

خـــاتمة

أولا: اختبار الفرضيات

ثانيا: نتائج البحث

ثالثا: الاقتراحات

رابعا: آفاق البحث

ختاما يمكن القول إن التنمية المستدامة أصبحت ضرورة حتمية لبناء الاقتصادات الحديثة لدورها الكبير في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي مع ضمان الحفاظ على الموارد الطبيعية لصالح الاجيال القادمة وتقوم على ثلاثة أبعاد أساسية تتمثل في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لا يمكن فصل أي بعد عن الآخر.

ويبرز التنويع الاقتصادي كأحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد على الموارد النفطية، الا أنه يوجد عدة امكانات متوفرة تساعد في تحقيق التنويع وبناء اقتصاد قادر على مواجهة التحديات وتتمثل هذه الامكانات في القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة والسياحة والطاقات المتجددة التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة والتقليل من التبعية لقطاع المحروقات.

أولا: اختبار الفرضيات

1- تنص الفرضية الأولى على أن الجزائر حققت خطوات معتبرة في مجال التنمية المستدامة من خلال المشاريع والسياسات المتبناة، وقد تم إثبات صحة هذه الفرضية لأن الجزائر بذلت جهودا كبيرة خلال السنوات الأخيرة من خلال تبنيها لمجموعة من المشاريع كسن الرسوم البيئية في النظام الجبائي الجزائري، قانون تهيئة الإقليم والمصادقة على مشروعي قانوني التنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع والمواقع السياحية وأيضا وضع استراتيجية بيئية وطنية للنشاطات البيئية والتنمية المستدامة سعيا لتحقيق التنمية.

2-تنص الفرضية الثانية على أن الجزائر تتوفر على إمكانات محفزة في قطاعات الفلاحة، الصناعة السياحة والطاقات المتجددة تؤهلها لتحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات وقد تم اثبات صحة الفرضية الثانية عندما تم التطرق للإمكانات الكبيرة والمتنوعة التي تمتلكها الجزائر في القطاع الفلاحي والصناعي والسياحي والطاقات المتجددة.

3-تنص الفرضية الثالثة على أن هناك ارتباط بين التنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وقد تم اثبات صحة الفرضية الثالثة عندما تم التطرق لحساب معامل الارتباط بين مؤشر هيرشمان ومؤشرات التنمية المستدامة.

ثانيا: نتائج البحث

من خلال الفصل النظري والتطبيقي تم التوصل لمجموعة من النتائج هي:

أ- تسعى الجزائر من خلال المشاريع والسياسات المتبناة إلى تحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمعات أكثر استقرار وتوازنا بين متطلبات الأجيال الحالية والقادمة.

ب- التنويع الإقتصادي يمثل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة خصوصا في الدول النامية.

ج- بعد تحليل مؤشرات التنمية المستدامة تبين أن:

- الناتج المحلي ونصيب الفرد منه شهدا ارتفاعا تدريجيا خلال السنوات الأولى، وذلك نتيجة تحسن الاوضاع وارتفاع أسعار النفط في الاسواق العالمية، اضافة لتبني الدولة لمجموعة من البرامج التنموية، غير أنهما تأثرا لاحقا بالأزمة المالية العالمية وجائحة كوفيد 19 مما يبين اعتماد الجزائر المفرط على قطاع المحروقات.
- معدلات البطالة سجلت تراجعا تدريجيا في السنوات الأولى نتيجة تحسن مداخيل البترول التي ساهمت في دفع عجلة الاستثمار من خلال زيادة حجم المشاريع والاستثمارات، بعد ذلك عادت للارتفاع مجددا نتيجة الأزمات وبالتالي بينت اعتماد الاقتصاد الجزائري المفرط على النفط.
- انبعاث غاز ثنائي أكسيد الكربون سجل ارتفاعا طوال فترة الدراسة، مع انخفاض طفيف سنوات 2014 و2020 بسبب انهيار أسعار النفط وتأثير جائحة كورونا.

د- رغم امتلاك الجزائر لإمكانات هائلة في عدة قطاعات الا أنها غير مستغلة بالشكل الكافي لتحقيق التنمية المستدامة.

هـ- بعد تحليل مؤشرات التنويع الإقتصادي في الجزائر تبين أن:

نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري يتركز بشكل أساسي في قطاع المحروقات، الذي احتل المرتبة الأولى، بعد ذلك يليه باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

- مؤشر هيرفندال هيرشمان عرف تذبذبا خلال فترة الدراسة، ويمكن تفسير انخفاض قيمة المؤشر الملحوظ عامي 2015و 2016 للتراجع الكبير في حصة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي، وبالرغم من ارتفاعه عام 2018 الا أنه انخفض مجددا عامي 2019 و2020، وهو لا يعكس تحقيق تنويع اقتصادي بل يعود سببه لتراجع أسعار المحروقات مما يبين أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات.

و- بعد مقارنة مؤشر هيرشمان بمؤشرات التنمية المستدامة ومن خلال حساب معامل الارتباط تبين:

- وجود علاقة عكسية بين مؤشري هيرشمان ومؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي مما يدل على وجود ارتباط سالب متوسط القوة.

- وجود علاقة طردية بين مؤشري هيرشمان ومؤشر البطالة، مما يدل على وجود ارتباط موجب ضعيف بينهما.
- وجود علاقة طردية بين مؤشري هيرشمان ومؤشر انبعاث غاز ثنائي أكسيد الكربون، مما يدل على وجود ارتباط موجب قوي بينهما.

ثالثا: الاقتراحات

سيتم في مايلي عرض بعض من المقترحات التي تساعد في دعم جهود الجزائر لتحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة:

- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في تنويع الاقتصاد.
- تتيح الامكانات الطبيعية في مجال الطاقات المتجددة فرصة حقيقية لتنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة.
- تحفيز الفلاحين على الاعتماد على التقنيات الزراعية الحديثة بهدف تحسين الانتاج مع الحرص على مراعاة تحقيق التنمية المستدامة.
- استغلال الامكانات السياحية وتطويرها للمساهمة في جذب السياح.
- ضرورة التوجه نحو القطاعات التي تتميز بكثافة العمالة والخدمات التي تملك فبها البلاد ميزة تنافسية على الصعيد الدولي، لهذا يجب التوجه نحو القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي.

رابعا: آفاق البحث

سيتم عرض بعض من المقترحات التي يمكن أن تشكل آفاقا بحثية مستقبلية ذات أهمية وهي:

- دور الطاقات المتجددة في دعم استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر.
- آفاق استخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير القطاع الفلاحي وتحسين جودة المنتجات.
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال إحداث تفاعل بين القطاعين في مجالات متعددة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- **الكتب**

1-سيف ضياء دعير، **التنمية المستدامة وبناء الأمن المجتمعي في ظل الحكم الرشيد: نماذج مختارة فيتنام ورواندا وتشيلي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، العراق، 2021.

2- عبير عبد الخالق، **التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة**، الدار الجامعية، مصر،2014

3-عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2009.

4-عمر حوتية وناصر جويبر الخضيري، ترقية الصناعات المعرفية كآلية للتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، **كتاب جماعي حول الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته**، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، 2020.

5-عميروش بوشلاغم وكريمة بوقرة، **التنويع الاقتصادي في الجزائر الحل الامثل للخروج من التبعية النفطية في ضوء بعض التجارب الدولية، كتاب جماعي حول التنويع الاقتصادي في الجزائر: التحديات، الفرص واستراتيجيات التمويل**، منشورات مخبر تنويع ورقمنة الاقتصاد الجزائري، قالمة،2022.

6-مالك حسين الحامد، الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن،2014.

7- مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة: مفهومها أبعادها مؤشراتها**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر ،2017.

8- مصطفى يوسف كافي، **التنمية المستدامة**، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن،2017.

9-يحياوي عبد الحفيظ ونورين بومدين وسويسي الربيع، الآثار الاقتصادية لتنمية السياحة في الجزائر، **كتاب جماعي حول القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم ادارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، الجزائر،2020.

- **الملتقيات**

10- أحمد تي ومحمد لخضر بن عمور وبن موهوب سارة، **التنمية المستدامة أبعادها ومؤشرات قياسها: قراءة اقتصادية،** الملتقى الوطني الأول حول جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر- الأبعاد والتحديات، جامعة الشهيد حمه لخضر"الوادي"،04-05 فيفري 2020.

11- سعيدي يحي وشنبي صورية، **نظريات التنمية المستدامة،** الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.

- **المواقع الالكترونية**

أ- الاطروحات والرسائل الجامعية

12-زروق بن موفق، **استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في دراسات اقتصادية ومالية، علوم اقتصادية، غير منشورة، 2018-2019.

13-زهير بوعكريف، **ترقية القطاع السياحي كمورد بديل للثروة النفطية من أجل تحقيق تنمية مستدامة: دراسة حالة الجزائر،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص تسويق، غير منشورة، جامعة يحي فارس المدية، 2017-2018.

14- صادق هادي، **دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية: دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج 2000-2012**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف،2013 -2014.

15- كريمة بقة، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النفطية: دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات2000-2023**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، مالية وتجارة دولية، غير منشورة، جامعة زيان عاشور الجلفة،2023- 2024.

16-كريمة جنحين، **نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2018)،** أطروحة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، الادارة المالية للمؤسسات، غير منشورة، جامعة الجزائر03، 2020-2021.

17- كمال بيازيد، **التنويع الاقتصادي كمتطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، أطروحة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم، اقتصاد الخدمات، غير منشورة، جامعة الجزائر03، 2019.

18-محمد الأمين بلهوشات، **أثر التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة 1980-2019**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي، غير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي،2022-2023.

19- مراد رحال، **أثر البرامج التنموية على التنويع الاقتصادي في ظل تحقيق متطلبات التنمية المستدامة: دراسة تحليلية في الجزائر للفترة (2001-2016)**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، التحليل الاقتصادي، غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،2018.

ب-**المقالات**

20-ابتسام خطاف وغياظ شريف، **التجربة الجزائرية في مجال التنمية المستدامة بين الواقع والتحديات**، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، جامعة فرحات، العدد03، 2020.

21-الطيب عبيدي وأم الخير عقون، **دور المؤسسات الصناعية الجزائرية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، جامعة الجزائر، العدد01، 2021.

22-بغداد كربالي ومحمد حمداني، **استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنلوجية بالجزائر**، مجلة علوم انسانية، جامعة وهران، العدد45، 2010.

23-حادة مدوري ومحمد مكيديش، **علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة من2000-2019**، دفاتر mecas، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، العدد01، 2021.

24-حكيم بوجطو ومحمدأمين مصطفاوي، **القطاع الفلاحي في الجزائر بين الواقع والمأمول**، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، جامعة المدية الجزائر، العدد 12، 2020.

25-خالد زرموت، **التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، العدد 03، 2017.

26-خالد فتوح، **قراءة تحليلية لمؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر الجزائر، العدد01، 2017.

27-دنيا خنشول، **واقع التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تحليلية خلال الفترة 1992-2015**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2، العدد01، 2018.

28-ذراع مسعودة رضا، **أثر تقلبات أسعار النفط على نمو القطاع الصناعي وتفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1980-2017**، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي القليعة تيبازة، العدد01، 2020.

29- رتيبة لعرابي، **واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تحليلية خلال فترة 2000-2019**، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، جامعة الجزائر03، العدد02، 2022.

30-رحيمي عيسى وقرقاد عادل والعايب نصر الدين، **ظاهرة البطالة: مفهومها وأبعادها وآثارها**، مجلة ارتقاء للدراسات والبحوث الاقتصادية، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، العدد00، 2018.

31-سفيان بوزيد، **التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة المالية والاسواق**، جامعة مستغانم، العدد02، 2023.

32-سليمة بن حليمة وساسية خضراوي، **واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة دفاتر بوادكس، جامعة سعد دحلب البليدة، العدد06، 2016.

33-سليمان كعوان وأحمد جابة، **تجربة الجزائر في استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة عنابة، العدد 14، 2015.

34- صالح لخضاري، **واقع التنمية المستدامة في الجزائر: الاستراتيجية والجهود**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة، العدد 50، 2018.

35-طه ياسين مرباح وفرحات عباس، **القطاع الفلاحي في الجزائر كآلية للتنويع الاقتصادي**، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، العدد04، 2020.

36- عبد الكريم كاكي ومحمد العقاب والمختار رابحي، **العلاقة بين الصادرات واجمالي الناتج المحلي: دليل تجريبي من الجزائر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد02، 2021.

37-عطاء الله بن طيرش وكاكي عبد الكريم وبن دقفل كمال، **دراسة تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة آفاق للعلوم، جامعة غرداية الجزائر، العدد18، 2020.

38-عطية خمخام ومحمد على الجودي، **خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي: رؤية الجزائر 2030 وتداعيات جائحة فيروس كوفيد 19**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة الجلفة، العدد02، 2021.

39- على شبيطه ورابح هزيلي، **مؤشرات التنمية المستدامة وأهميتها في تعزيز البعد البيئي للمشروع المجتمعي**، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف، العدد02، 2021.

40-على صولي، **واقع وآليات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي الاغواط، العدد01، 2023.

41-عميروش بوشلاغم وكريمة بوقرة، **أثر مساهمة القطاع الفلاحي في تنويع الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي خلال الفترة (2000-2020)**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، العدد01، 2022.

42-عمر مرزوقي وشهيناز كشرود، **تحديات خطاب التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل واقع تنموي مأزوم**، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، العدد14، 2018.

43-فتيحة سي محمد وفايزة سي محمد، **أثر التنويع الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية على التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، العدد01، 2023

44- لمجد بوزيدي وبن عمر خالد ونور الدين نجيب، **آليات تطوير وتدعيم الطاقات المتجددة البديلة كأداة لخلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات: قراءة تحليلية للتجارب في الجزائر**، مجلة المستقبل الاقتصادي، جامعة بومرداس، العدد الخامس، 2017.

45-ليندة بلحارث، **تأثير مسألة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني والتجارة**، مجلة معارف، العدد17، 2014.

46-فاطمة بن عية وعبد القادر قطاف، **التنويع الاقتصادي وأثره على السياسة المالية في الجزائر واقع وآفاق**، دراسات اقتصادية، مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية المركز الجامعي أفلو (الجزائر)، العدد01، 2022.

47-محمد كريم قروف، **تحليل مؤشر تنويع هيكل التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام معامل هيرفندال-هيرشمان**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي "أم البواقي"، العدد الأول، 2020.

48-ممدوح عوض الخطيب، **أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي**، المجلة العربية للعلوم الادارية، جامعة الملك سعود، الرياض المملكة العربية السعودية، العدد02، 2011.

49-موسى باهي وكمال روابنية، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، العدد05، 2016.

50-مومن الجموعي بكوش، **معامل الارتباط الخطي البسيط بيرسون والاختبارات البديلة**، دراسات نفسية وتربوية، جامعة الوادي، العدد02، 2023.

51-ناصر مراد، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، بحوث اقتصادية عربية، جامعة البليدة "الجزائر"، العدد46، 2009.

52-نصير عبد الله وعبد الحميد حفيظ، **محددات التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية: دراسة قياسية للفترة (2000-2019)**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة العربي التبسي"تبسة"، العدد02، 2022.

53-نوال خروبي وعلى بودلال، **دور برامج الحماية الاجتماعية في التخفيف من البطالة في الجزائر: منحة البطالة نموذجا**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، العدد02، 2023.

54-نورة بوعلاق وآيت يحيى سمير ومشير الوردي، **دور التنويع الاقتصادي في توجيه مسار الاقتصاد الجزائري في ظل التنمية المستدامة: دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019 باستعمال مؤشر هيرشمان هيرفندال**، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة العربي التبسي تبسة، العدد01، 2022.

55-هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، العدد الخامس، 2020.

56- وفاء سلامة ووردة وهلة، **واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة 20أوت 1955 سكيكدة، العدد13، 2018، ص: 144.

57-وهيبة بوربعين، **التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة في الأبعاد والمؤشرات**، مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث، المركز الجامعي لعين تموشنت الجزائر، العدد الثاني،2018.

- **ثانيا المراجع باللغة الاجنبية**

- **Symposium**

58- Ibrahim Bouzidani, **The Dynamicity of Knowledge in Maintaining Sustainable Development "The United State of America a an Example**", Intervention in the International forum on : Sustainable development in the Islamic Economy, Guelma University, Algeria, 03 and 04 Décembre 2012.

- **Online Sources**

Thèses

59- Paterne ndjambou**, diversification économique territoriale : enjeux, déterminants, stratégies modalités, conditions et perspectives**, thèse de doctorat Présentée à L'université du Québec à Chicoutimi comme exigence Partielle du doctorat en développement régional, développement régional, Publiée, université du Québec, octobre 2013.

Journal Articles

60-Arzuman Huseynov, lala Hamidova, Elnara Samedova, **Economic diversification as à factor of sustainable development : a cas of Azerbaijan**, Journal of Problèmes and Perspectives in management, Azerbaijan state university of economics, volume 21, Issue 3,2023.

61- Damian mbaegbu, **An industrialisation strategy for Economic diversification and Sustainable development of Nigeria**, International journal of Advanced Studies in Business Stratégies and Management hard Print, volume 4, 2016.

الملاحق

الملحق رقم (1)

الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر.

years	RGDP	RGDP PC
2000	4,453,987,378,679.76	144,123.83
2001	4,587,607,000,000.00	146,422.86
2002	4,835,337,778,000.00	152,290.10
2003	5,149,634,733,570.00	160,046.74
2004	5,381,368,296,580.65	164,929.54
2005	5,671,962,184,596.00	171,310.51
2006	5,836,449,087,949.29	173,582.41
2007	6,017,379,009,675.71	176,001.22
2008	6,167,813,484,917.61	177,149.68
2009	6,241,827,246,736.62	175,873.46
2010	6,541,434,954,579.98	180,761.37
2011	6,737,678,003,217.37	182,576.20
2012	6,899,382,275,294.59	183,269.19
2013	7,078,766,214,452.25	184,274.87
2014	7,368,995,629,244.79	187,960.46
2015	7,604,803,489,380.63	190,027.31
2016	7,901,390,825,466.47	193,421.09
2017	8,019,911,687,848.47	192,373.39
2018	8,132,190,451,478.35	191,322.99
2019	8,205,380,165,541.65	189,524.57
2020	7,795,111,157,264.57	176,992.30
2021	8,091,325,381,240.62	180,766.91
2022	8,382,613,094,965.28	184,324.85
2023	8,726,300,231,858.86	189,027.36

المصدر:

https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

الملحق رقم (2)

معدلات البطالة في الجزائر.

years	UR
2000	29.77
2001	27.30
2002	25.90
2003	23.72
2004	17.65
2005	15.27
2006	12.27
2007	13.79
2008	11.33
2009	10.16
2010	9.96
2011	9.96
2012	10.97
2013	9.82
2014	10.21
2015	11.21
2016	10.20
2017	12.00
2018	12.14
2019	12.26
2020	14.06
2021	13.63
2022	12.35
2023	11.70

المصدر:

https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

الملحق رقم (3)

انبعاثات غاز ثنائي أكسيد الكربون في الجزائر.

years	EmCO2
2000	21.86
2001	18.93
2002	24.29
2003	33.74
2004	33.90
2005	40.52
2006	46.21
2007	50.93
2008	57.57
2009	60.87
2010	64.38
2011	72.94
2012	94.38
2013	101.92
2014	114.82
2015	128.47
2016	123.10
2017	130.81
2018	142.29
2019	151.73
2020	138.21
2021	149.09
2022	158.66
2023	149.94

المصدر:

https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

الملحق رقم (4)

الانتاج الداخلي حسب قطاع النشاط الاقتصادي من 2000-2020 كل القطاعات القانونية

قطاع النشاط الاقتصادي	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الفلاحة الحراجة، الصيد والغابات	346,171.4	412,119.5	417,225.2	515,281.7	580,505.6	581,615.8	641,285.0
المياه والطاقة	47,268.9	52,295.6	55,461.4	61,774.6	67,788.7	74,808.7	82,658.0
المحروقات	1,161,314.7	1,443,928.1	1,477,033.6	1,868,889.6	2,319,823.6	3,352,878.4	3,882,227.8
الخدمات والأشغال البترولية	42,904.8	38,388.0	39,998.5	44,199.9	49,294.0	58,992.2	64,265.4
المناجم والمقالع	5,021.6	6,136.0	5,480.6	5,618.3	5,632.7	6,317.0	8,582.9
ص ح م م ك إ*	33,230.1	33,947.6	34,306.3	37,974.8	41,326.1	43,567.7	45,364.9
مواد البناء والزجاج	26,737.1	32,476.8	36,085.4	33,331.7	41,711.3	45,970.7	50,869.5
البناء والأشغال العمومية	292,046.3	320,507.1	369,939.3	401,014.4	458,674.0	505,423.9	610,071.1
الكيمياء والمطاط والبلاستيك	22,816.4	18,607.8	22,533.9	23,604.0	26,158.2	27,349.1	35,190.3
الصناعات الفلاحية والغذائية	104,611.5	108,898.3	115,114.4	118,385.8	127,309.0	138,391.0	146,022.7
الصناعات النسيجية	10,147.3	12,018.9	12,190.1	13,139.1	13,481.7	14,177.8	13,602.4
صناعات الجلود والأحذية	2,399.3	2,273.2	2,602.8	2,477.7	2,688.7	2,721.0	2,568.4
صناعات الخشب والورق	10,247.5	11,245.7	13,334.0	13,785.9	15,396.5	15,566.9	16,559.9
الصناعات المختلفة	28,269.9	37,330.5	40,447.3	45,278.7	46,700.5	49,425.0	48,162.0
النقل والاتصالات	275,929.7	303,693.5	340,983.3	390,551.2	512,569.9	645,028.9	730,238.4
التجارة	436,292.1	476,208.7	509,285.7	552,179.9	607,052.6	668,130.0	728,366.7
الفنادق والمقاهي والمطاعم	45,293.9	49,287.6	53,490.6	58,520.2	62,696.5	69,628.2	75,202.7
الخدمات المقدمة للمؤسسات	31,139.7	34,872.5	39,020.5	43,866.2	48,787.9	57,987.0	64,243.7
الخدمات المقدمة للأسر	54,015.0	57,722.8	61,378.5	67,096.2	72,075.2	78,156.0	86,778.2
مجموع القيمة المضافة	**3,430,857.3**	**3,451,958.4**	**3,645,911.4**	**4,296,969.8**	**5,099,672.7**	**6,436,135.1**	**7,332,260.0**
الرسم على القيمة المضافة	181,505.4	199,229.4	249,147.4	260,070.6	307,340.8	350,130.2	376,685.6
حقوق الجمارك	86,321.0	103,683.0	128,355.0	143,000.0	138,838.0	143,888.0	114,849.0
الإنتاج الداخلي الخام	**3,698,683.7**	**3,754,870.8**	**4,023,413.8**	**4,700,040.4**	**5,545,851.5**	**6,930,153.3**	**7,823,794.6**

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الفلاحة الحراجة، الصيد والغابات	708,072.5	727,413.1	931,349.1	1,015,258.8	1,183,216.1	1,421,693.3	1,640,006.1
المياه والطاقة	87,691.6	93,705.9	91,210.8	98,622.1	110,601.6	122,553.4	132,168.61
المحروقات	4,089,308.6	4,997,554.5	3,109,078.9	4,180,357.7	5,242,502.8	5,536,381.8	4,968,018.3
الخدمات والأشغال البترولية	92,368.8	86,719.5	94,767.1	63,312.0	70,701.2	80,050.5	58,133.7
المناجم والمقالع	10,624.9	17,059.3	13,055.5	18,205.5	19,546.4	22,750.5	22,443.4
ص ح م م ك إ*	53,504.4	64,431.2	83,130.9	83,624.7	89,916.2	97,395.5	104,021.9
مواد البناء والزجاج	58,482.3	60,402.4	66,864.8	70,523.3	74,846.9	75,897.5	80,347.1
البناء والأشغال العمومية	732,720.7	869,988.6	1,000,054.9	1,194,113.5	1,262,566.7	1,411,159.6	1,569,313.5
الكيمياء والمطاط والبلاستيك	37,159.2	41,910.2	44,859.4	48,363.8	53,603.2	60,074.1	64,940.5
الصناعات الفلاحية والغذائية	156,083.2	164,314.4	188,482.4	214,132.6	231,846.5	266,137.4	285,480.4
الصناعات النسيجية	13,039.8	12,876.1	14,590.7	13,842.8	13,477.7	14,008.3	14,330.7
صناعات الجلود والأحذية	2,357.6	2,527.0	2,549.4	2,593.3	2,603.5	2,665.4	2,650.5
صناعات الخشب والورق	16,061.6	16,687.2	16,872.0	17,194.6	17,620.4	18,360.2	18,913.9
الصناعات المختلفة	44,786.7	45,717.8	49,057.3	50,302.1	50,132.0	49,672.6	46,490.4
النقل والاتصالات	808,380.9	830,341.5	865,214.5	933,707.6	1,074,147.7	1,194,841.7	1,463,055.1
التجارة	863,197.3	1,003,199.4	1,160,160.0	1,283,227.7	1,446,331.4	1,649,969.8	1,870,581.0
الفنادق والمقاهي والمطاعم	81,127.9	91,044.4	110,562.0	120,816.1	133,980.8	151,238.3	170,706.0
الخدمات المقدمة للمؤسسات	71,713.6	84,040.0	98,579.7	122,751.9	140,295.8	154,621.6	178,358.7
الخدمات المقدمة للأسر	95,130.5	105,047.1	114,542.9	125,832.0	138,444.9	154,480.1	167,113.8
مجموع القيمة المضافة	**8,021,812.0**	**9,314,979.8**	**8,054,982.3**	**9,656,782.2**	**11,356,382.0**	**12,483,951.5**	**12,857,073.7**
الرسم على القيمة المضافة	399,328.0	489,047.0	545,593.1	565,823.6	632,265.1	739,296.7	835,878.8
حقوق الجمارك	133,126.0	164,882.0	170,231.0	181,865.0	222,371.0	338,209.0	403,771.0
الإنتاج الداخلي الخام	**8,554,266.0**	**9,968,908.7**	**8,770,806.4**	**10,404,470.8**	**12,211,018.1**	**13,561,457.2**	**14,096,723.5**

قطاع النشاط الاقتصادي	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الفلاحة الحراجة، الصيد والغابات	1,772,202.4	1,935,113.0	2,140,304.7	2,219,064.4	2,421,567.8	2,529,053.9	2,598,511.9
المياه والطاقة	142,640.4	154,447.0	178,508.9	199,134.5	210,838.6	228,476.6	233,595.2
المحروقات	4,657,811.3	3,134,242.7	3,025,612.5	3,699,650.7	4,548,756.2	3,991,028.4	2,575,136.6
الخدمات والأشغال البترولية	63,792.3	57,388.8	79,248.9	86,341.1	92,456.9	91,592.7	112,928.8
المناجم والمقالع	23,043.1	26,319.7	28,412.6	26,318.4	34,330.1	33,051.8	34,327.3
ص ح م م ك إ*	108,555.8	125,645.2	118,766.1	120,842.9	115,235.9	140,953.1	106,223.2
مواد البناء والزجاج	88,038.1	109,152.2	115,544.2	121,221.2	126,152.1	117,010.5	113,415.6
البناء والأشغال العمومية	1,730,198.1	1,859,784.5	1,993,653.1	2,117,392.9	2,254,104.9	2,400,389.6	2,285,088.5
الكيمياء والمطاط والبلاستيك	66,938.6	73,325.1	73,325.1	73,594.4	89,173.9	88,100.2	91,353.0
الصناعات الفلاحية والغذائية	326,582.3	355,983.8	381,647.1	407,474.1	433,407.2	444,701.4	465,580.8
الصناعات النسيجية	14,793.6	15,792.9	17,428.2	20,081.1	21,165.3	24,571.9	24,550.1
صناعات الجلود والأحذية	2,878.9	2,963.7	2,835.8	2,852.3	3,080.1	3,283.6	3,167.3
صناعات الخشب والورق	19,812.6	20,402.9	22,370.6	25,221.5	27,996.6	29,374.9	26,404.4
الصناعات المختلفة	44,433.4	37,799.2	40,464.3	44,039.9	49,504.2	52,922.3	54,904.0
النقل والاتصالات	1,550,496.5	1,665,379.8	1,800,357.0	1,973,037.9	2,096,804.6	2,187,942.9	2,044,064.7
التجارة	2,067,543.0	2,259,343.2	2,341,306.0	2,412,764.1	2,493,015.7	2,446,379.5	1,987,214.2
الفنادق والمقاهي والمطاعم	188,995.6	212,791.5	240,397.3	269,388.3	279,388.0	304,169.7	193,773.0
الخدمات المقدمة للمؤسسات	199,232.0	213,174.0	228,923.9	247,921.6	264,892.4	281,249.3	292,485.7
الخدمات المقدمة للأسر	180,095.2	202,438.7	230,311.0	260,390.6	284,981.3	307,790.4	305,407.5
مجموع القيمة المضافة	**13,248,083.2**	**12,459,026.6**	**13,059,417.6**	**14,326,731.9**	**15,846,851.9**	**15,702,042.6**	**13,548,132.0**
الرسم على القيمة المضافة	871,189.6	942,580.2	1,006,208.7	1,112,689.6	1,219,663.4	1,257,150.7	1,147,351.397
حقوق الجمارك	370,906.0	411,156.0	389,396.0	364,768.0	324,196.0	362,128.0	329,345.5
الإنتاج الداخلي الخام	**14,490,178.8**	**13,812,762.8**	**14,455,022.3**	**15,804,189.4**	**17,390,711.2**	**17,321,321.3**	**15,024,828.9**

* ص ح م م ك إ = الصناعات الحديدية و المعدنية و الميكانيكية و الكهربائية و الإلكترونية

جدول 17-1: الإنتاج الداخلي الخام حسب قطاع النشاط الاقتصادي من 1974 إلى 1983 -القطاع العمومي -

المصدر :

https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH14_ComptNat1962_2020Ar.pdf

ملخص البحث

ملخص:

هدفت هذه الدراسة لتبيان الدور الحيوي الذي يلعبه التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال المساهمة في تحقيق الامن الغذائي وحماية الموارد الطبيعية من الاستنزاف والمساهمة في تنويع الصادرات، بعيدا عن الاعتماد على قطاع المحروقات، فالاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط والغاز مما يجعله عرضة للتقلبات، لذلك يسعى التنويع الاقتصادي لتقليل الاعتماد على هذا القطاع وتسليط الضوء على الامكانات المتوفرة في باقي القطاعات مثل الزراعة والصناعة والسياحة والطاقات المتجددة مع إبراز المعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك.

وتوصلت الدراسة للنتائج التالية؛ أن الجزائر تسعى من خلال مشاريعها وسياساتها المتبناة إلى تحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمعات أكثر استقرار وتوازنا بين متطلبات الأجيال الحالية والقادمة، لكن الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات جعل الاقتصاد الوطني هشا أمام الصدمات الخارجية مثل الأزمات المالية وجائحة كورونا، كما أن الامكانات الكبيرة المتوفرة في قطاعات الزراعة، الصناعة، السياحة والطاقات المتجددة لا تزال غير مستغلة بشكل كافي لتحقيق تنمية مستدامة، وأظهر مؤشر هيرشمان أن التنويع الاقتصادي في الجزائر لا يزال ضعيفا، وأن التغيرات فيه مرتبطة أساسا بتقلبات أسعار النفط، وتبين كذلك وجود علاقة طردية بين مؤشر هيرشمان وانبعاثات غاز ثنائي أكسيد الكربون، مما يدل على وجود ارتباط قوي بين ضعف التنويع واستمرار النشاطات الملوثة للبيئة.

<u>الكلمات المفتاحية</u>: التنويع الاقتصادي، التنمية المستدامة، الاقتصاد الجزائري، الموارد الطبيعية.

Abstract :

This study aimed to highlight the vital role That economic diversification plays in Achieving sustainable development by contributing to food security, protecting natural resources from depletion, and diversifying exports, moving away from reliance on the hydrocarbons sector, the Algerian economy heavily depends on the oil and gas sector, making it vulnerable to fluctuations. Therefore, economic diversification seeks to reduce this dependence and shed light on the potential available in other sectors, such as agriculture, industry, tourism, and renewable energy, while also addressing the obstacles that hinder its achievement.

The study reached the Following conclusions : Algeria, through its projects and adopted policies, seeks to achieve sustainable development and build more stable and balanced societies that meet the needs of both current and future generations. However, excessive reliance on the hydrocarbons sector has made the national economy vulnerable to external shocks, such as financial crises and the COVID-19 pandemic. Additionally, the significant potential in sectors such as agriculture, industry, tourism, and renewable energy remains underutilized in achieving sustainable development. The Herfindahl-Hirschman Index revealed that economic diversification in Algeria remains weak and that changes in it are primarily linked to oil price fluctuations. The study also showed a direct correlation between the Herfindahl-Hirschman Index and carbon dioxide emissions indicating a strong link between weak diversification and the persistence of environmentally polluting activities.

Keywords : Economic diversification, sustainable development, the algerian economy, natural resources.